ثورة المعلمين.. لماذا؟

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ العدد الثامن والعشرون/ يونية ١٩٩٢م/ ذى القعدة ١٤١٢هـ/ الثمن جنيه مصرى ■



الناصريون فى رحلة البحث عن أوزوريس

الحقيقة وراء الإفراج عن جواسيس إسرائيل

الاغتيالات السياسية فى اليمن!!

النظام الإسلامى فى السودان

رصاصات ملثمى أسيوط تفتح صيفاً مصرياً ساخناً



المجلد الاول والثانى والثالث والرابع من اليسار

كل مجلد ٦٠٠ صفحة من الثقافة الرفيعة

فى مجلد فاخر

المجلد الأول: الاعداد من مارس ١٩٩٠ إلى أغسطس ١٩٩٠

المجلد الثانى: الاعداد من أول سبتمبر ١٩٩٠ إلى فبراير ١٩٩١

المجلد الثالث: الاعداد من أول مارس ١٩٩١ إلى أغسطس ١٩٩١

تطلب من مقر اليسار

السعر للمجلد الواحد. بعد التخفيض ١٥ جنيها فقط

وترسل بالبريد لمن يريد من البلاد العربية ٣٠ دولار

وبقية بلاد العالم ٦٠ دولار ترسل بشيك مصرفى



ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

العدد الثامن والعشرون/ يونية ١٩٩٢م

في هذا العدد

لليسار در

الهزيمة .. والأمل

لم يكن فى ذهننا ونحن نخطط لهذا العدد أن يونيه ١٩٩٢ يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لهزيمة «يونيه ١٩٦٧». وعندما تنبهنا إلى هذه الحقيقة المحزنة، وجدنا أن مادة العدد تتفق مع ماكنا سنخططه لو تذكرنا هذه المناسبة.

فكما يشير رئيس التحرير فى إفتتاحيته، فأهداف العدوان الاسرائيلى الأمريكى عام ١٩٦٧ تتحقق اليوم بالكامل. ومادة العدد خير شاهد ودليل.

يكفى التقرير الخاص بمباحثات الحكومة مع صندوق النقد، وموضوع أحداث ديروط المأساوية وشبح الفتنة الطائفية والعنف، وكلمات الفلاحين حول قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وتحقيق حسن بدوى عن العمال، وتحقيق تسرب الأطفال من التعليم، ورساله حيفا حول لغز الافراج عن جواسيس إسرائيل.. دليلا على ماتزعمه من تحقيق أهداف العدوان كاملة.

وفى نفس الوقت يقدم العدد نماذج للمقاومة.. قيام الحزب الناصرى، ثورة المعلمين، اتحاد الفلاحين المصريين، الانتفاضة الفلسطينية، فيلم «اللى باع.. واللى اشترى».. وبالتالى يمنحنا كل هذا أملا فى الغد.

تبقى كلمة حول رسالة حيفا. فى العدد الماضى سبق اليسار برسالة الزميل «نظير مجلى» كل الصحافة العربية بنبأ أحتمال افراج السلطات المصرية عن جواسيس اسرائيل. وفى هذا العدد يقدم «نظير» سبقا آخر برواية القصة كما تذاع وتنشر فى إسرائيل، وطرح الاسئلة التى تشغل بال كل المصريين ...

لماذا أفرج الرئيس مبارك عن الجواسيس؟

وماهو الثمن الحقيقى لذلك؟



رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى :
محمود الهندى
المستشارون :
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس :
د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر :
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .
الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله بريدية إلى إدارة المجلة .
الإدارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ - إمبابة جيزة .
ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

موقفنا

بعد ٢٥ عاما على هزيمة ١٩٦٧

الحكومة تحقق أهداف العدوان الإسرائيلي الأمريكي

حسين عبد الرازق

فى الخامس من هذا الشهر تمر ٢٥ عاما على هزيمة (٥ يونيه) ١٩٦٧. ففى هذا اليوم -منذ ربع قرن- شنت إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية عدوانا مسلحا ضد مصر وسوريا والاردن، إنتهى بهزيمة الجيوش العربية- لأسباب أصبحت معروفة الآن- واحتلال اسرائيل لمابقى من أرض فلسطين(الضفة الغربية بمافيها القدس الشرقية- وقطاع غزة) والجولان السورية وسيناء المصرية.

ورغم المقاومة المصرية والسورية والفلسطينية (والعربية عامة) التى بدأت بمعركة رأس العش، ومعركة الكرامة، مرورا بحرب الاستنزاف الاولى والثانية، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما حققته الجيوش العربية من نجاحات، وانسحاب اسرائيل من سيناء...فمما يؤسف له أن أهداف العدوان كما حددتها إسرائيل وأمريكا، قد تحققت اليوم، وبعد ٢٥ عاما، كاملة.

فى ذلك الوقت أعلنت الدوائر الامبريالية الاسرائيلية والأمريكية أن أهدافها من العدوان على «مصر» بالذات تتمثل فى ٤ أهداف متكاملة.

«١- **ضرب مصر وعزلها عن المنطقة العربية، وعن قيادة حركة التحرر العربى**.. وذلك بتصفية قوة مصر العسكرية والاقتصادية ودورها السياسى.

٢- **وقف التطور الإجتماعى الذى** أثار سلسلة من التطورات المماثلة فى المنطقة، وطرح الاشتراكية كهدف للثورة الوطنية الديمقراطية العربية، وهدد بتصفية الطبقات والقوى الإجتماعية التى يستند إليها الاستعمار فى المنطقة.

٣- **اعادة مصر- بعد هزيمتها العسكرية- إلى السوق الرأسمالى العالمى**، وتصفية إستقلالها الاقتصادى الذى تحقق فى ظل عبد الناصر بصورة نموذجية فى العالم الثالث.

٤- **فرض زعامة إسرائيل على المنطقة، وفرض سلام أمريكى تلتزم به كل دول المنطقة.**»

وقد قاومت مصر بقيادة عبد الناصر- رغم الهزيمة العسكرية- هذه الأهداف، ونجحت فى منع العدو من جنى ثمار إنتصاره العسكرى. ولكن رحيل عبد الناصر المفاجئ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ثم وقوع **إنقلاب «القصر» فى ١٣ مايو بزعامة السادات وأعوانه**، فتح الباب واسعا لتحقيق الهزيمة الكاملة، ونيل أمريكا

وإسرائيل لكامل أهدافهما.

فعبر سلسله متصلة من السياسات بدأت **بالسادات** وتواصلت **بمبارك** ، مثل سياسة الانفتاح، وإتفاقيات الفصل بين القوات، والعلاقات الخاصة مع أمريكا، واتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة الصلح بين **السادات وبيجين**، والصحوة الكبرى، وبرنامج الألف يوم، وإتفاق أبريل ١٩٩١ بين الحكومة وصندوق النقد الدولي.. تم تصفية قوة مصر العسكرية والاقتصادية، ووقف تطورها الاجتماعي وإعادة إلحاقها بالسوق الرأسمالي العالمي كدولة تابعة، وفرض زعامة إسرائيل على المنطقة.

وقراءة سريعة فى أحداث الشهر الماضي تكشف عن المدى الذى قطعه حكامنا فى تعبيد هذا الطريق والخضوع لأمريكا وإسرائيل.

على الساحة الفلسطينية العربية، يبرز الدور المصرى الرافض لأى تنسيق عربي بين دول الجوار **(سوريا- لبنان- فلسطين- الاردن- مصر)**، وأى تنسيق عربى شامل عن طريق قمة عربية، إستمرارا لسياسة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية فى حرب الخليج. وتصريحات الرئيس فى خطاب أول مايو -وقبله- دعوة واضحة للاستسلام والقبول بالعصر الأمريكي الاسرائيلي. ثم قضية الافراج عن جواسيس اسرائيل وما أحاط بها من ملابسات تكشف عن التخاذل أمام اسرائيل .

وعلى الساحة العربية، وفى مواجهة العدوان الأمريكي ضد ليبيا، تدعو السياسة المصرية للاستجابة للشرعية الأمريكية والقبول بكل مطالبها، وتشغل نفسها فقط، بالبحث عن غطاء يخفى بشاعة الخضوع والاستسلام.

ولكن أهم ما يكشف هذه السياسة ، السياسات الاقتصادية التى تطبقها الحكومة بإصرار ، خضوعا لشروط وأوامر صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى.

وقد يكون مفيدا أن نتذكر الشروط التى طرحها **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير** لمساعدة مصر عام ١٩٦٣، عقب إلغاء أمريكا لاتفاقية القمح مع مصر ومع بداية الاعداد لخطة التنمية الثانية. وكانت ٣ شروط

«**أولا:** الإبطاء فى القفز بمعدلات النمو والمشاريع الصناعية لعدم فعاليتها.

ثانيا: تخفيف تدخل الدولة فى إقتصاديات البلاد والعودة إلى نظام الاقتصاد



جمال عبد الناصر

الحر.

ثالثا: إزالة القيود المفروضة على الواردات من الدول الغربية ورفع أثمان السلع الاستهلاكية».

وقد رفضت مصر هذه الشروط. واليوم تستجيب حكومة الرئيس **حسنى مبارك** لكل هذه الشروط وأكثر منها باسم سياسة الاصلاح الاقتصادي و«تحرير» الاقتصاد.

ولنتذكر معا تفاصيل خطاب النوايا الأخير ٢٨ مارس ١٩٩١ والذى تحتفظ به الحكومة سرا على «الشعب المصرى» **(راجع اليسار العدد ١٥ -مايو ٩١-العدد ١٦** يونيه١٩٩١**)**.

حسنى مبارك



واستعدادا لتجديد الاتفاق فى نوفمبر القادم بدأت مباحثات جديدة مع صندوق النقد تعهدت خلالها الحكومة بسلسلة من الاجراءات تنهى دور الدولة تماما وترفع الأسعار بصورة «مجنونة» إبتداء من البنزين والكهرباء والموصلات والبريد وصولا الى السكر والزيت والدقيق، وتقتل الصناعة المصرية لحساب الصناعات الأجنبية، وتفرض مزيدا من الضرائب والاسراع بخطوت بيع القطاع العام للأجانب والاسرائيليين **(راجع تقرير محمود الحضرى فى هذا العدد).**

ولايمكن الفصل بين هذه السياسات، والسياسة الأمنية القائمة. على العنف واستخدام التعذيب وانتهاك حقوق الانسان ، والتى تأكدت لامجرد تقارير المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية وتقارير المنظمة العربية والمنظمة المصرية لحقوق الانسان، ولكن بأحكام قضائية نهائية- على عكس ماادعاه وزير الداخلية- بمايقطع أنها سياسة مستقرة ودائمة للدولة.

إن هذه الحقائق المؤلمة فى الذكرى الخامسة والعشرين لهزيمة يونية ١٩٦٧، لايعنى أنه قد قضى الأمر، ولم يعد أمامنا إلا الخضوع والقبول بما يقرره لنا حكام البيت الأبيض فى سياستنا الخارجية والعربية، والداخلية قبل كل شئ. فالعكس هو الصحيح.

فأدراكنا لحقيقة مانحن فيه يجب أن يكون دافعا لنا للرفض والمقاومة وتنظيم الصفوف، وفرض التغيير بكل الوسائل الديمقراطية. ولن نمل من تكرار أن توقيع العرائض وتوزيع البيانات وجمع التوقيعات وتنظيم الوفود والمسيرات والمظاهرات السلمية ، والاضراب، والاعتصام.. كلها وسائل وأساليب للنضال الديمقراطي يكفلها الدستور والاتفاقات والعهود الدولية. فقط فلنبدأ .ولتتحالف كل القوى الحية والديمقراطية، وفى القلب منها اليسار.. **حزب التجمع والحزب الناصرى والحزب الشيوعى..** ومعركة الدفاع عن علاقة متوازنة بين ملاك ومستأجرى الأرض ورفض طرد المستأجرين أخيرتين ومعركة التصدى لسياسات الحكومة الاقتصادية والتى تجد تجسيدها العملى فى الموازنة العامة المعروضة حاليا على مجلس الشعب والتى تنذرنا بتدهور سريع فى مستوى معيشة الغالبية العظمى..قضايا حالة تطالبنا بالحركة والنضال الديمقراطى.

وطريق الألف ميل.. يبدأ بخطوة واحدة.

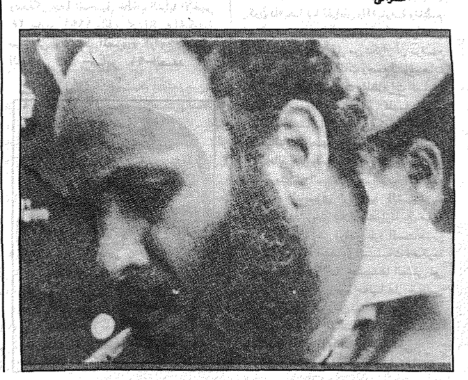
أسرار جديدة فى عملية الإفراج عن آل مصراتى

أكدت مصادر مصرية أن عملية الإفراج عن شبكة التجسس الاسرائيلية التى يتزعمها آل مصراتى، تمت باتفاق مباشر بين وزارتى خارجية مصر وإسرائيل، حيث قام مسئول إسرائيلى كبير بزيارة سرية للقاهرة أجرى خلالها مباحثات لمدة عشرة أيام. وتم الاتفاق خلالها على الإفراج عن ثلاثة ضباط مصريين وخمس مواطنين أخرين، والتنازل عن قضيتين مقامتين من جانب إسرائيل ضد الحكومة المصرية بخصوص حادثى الأتوبيس الاسرائيلى على طريق الإسماعلية القاهرة، وقضية أيمن حسن الجندى المصرى الذى أطلق النار على اسرائيليين بسيناء.

ونفى مسئول أمنى وجود أى صلة بين الافراج عن د. عبد القادر حلمى المتهم فى أمريكا بالحصول على معلومات عسكرية لصالح مصر، إلا أنه أكد أن مسئولين أمريكيين كانوا وسطاء فى هذا الموضوع. أحد الضباط المصريين المفرج عنهم إسمه عبد العزيز على العدوى، وكان مقبوضا عليه منذ ثلاث سنوات بإسرائيل.

أما قضية التجسس الأخيرة التى ادعت اسرائيل بضبط مواطن مصرى فيها لم تدخل ضمن الصفقة، وتجرى حاليا مفاوضات بين مصر واسرائيل للإفراج عنه مقابل مهرب إسرائيلى نزيل بسجن طره.

مصراتى



٣ سنوات لإلغاء الضرائب النوعية

أكد فتحى عبد الباقى رئيس مصلحة الضرائب أن قانون الضريبة الموحدة جاهز للتنفيذ فى أى لحظة، وهناك اتجاه لإلغاء كافة أنواع الضرائب النوعية خلال ٣ سنوات.

الجدير بالذكر أن هناك لجنة مشتركة من مصر وأمريكا وبريطانيا تجرى حاليا مراجعة قوانين الضرائب بمصر. تمهيدا لاعداد تصور نهائى للضريبة الموحدة.

المستوردون وأزمة اللحوم

د. سامى علام سكرتير رابطة منتجى الدواجن أكد أن اربعة مستوردين كبار، يتحكمون فى سوق اللحوم المستوردة، ويؤثرون فى سياسات انتاج اللحوم محليا، بما يخدم أغراضهم وقال ان الرابطة يئست من قيام الحكومة بحل مشاكل الطاقة العاطلة فى قطاع الانتاج الداجنى، والمديونيات، وأن اعضاءها قرروا أن يحلوا مشاكلهم بانفسهم، وأضاف أن الرابطة تستورد العلف لحسابها الآن، وبسعر يقل عن السعر الذى كانت تبيع به وزارة الزراعة، وكان يقال انه مدعم!

يذكر أن التوقعات ترشح أن يصل سعر كيلو اللحم الى ٢٠ جنيها فى عيد الأضحى بسبب التواطؤ على افشال مشروع البتلو.

حملة على الرقابة لأسباب نصف مجهولة!

صدمت احكام البراءة المتتالية فى عدد من قضايا الفساد، العاملين فى جهاز الرقابة الادارية، بعد أن بذلوا مجهودا كبيرا فى التحضير لها. وقال مصدر مطلع أن الجهات المسئولة قامت بتحليل اتجاهات الرأى العام، حيال احكام البراءة، ورصدت فيها اتجاها يدعو الى تقوية الرقابة فى مواجهة الحيتان وآخر، يدعو الى الغاء الرقابة الادارية وكافة أجهزة الرقابة، بدعوى انها تلوث الشرفاء، وقال المسئول ان المنطق الليبرالى يحتم أن تتكامل اجهزة الرقابة الادارية مع اجهزة الرقابة الشعبية (الجمعيات العمومية وغيرها) لا أن نلغى احداهما دون سند، وقال المصدر أن عمل الرقابة ليس المصادرة على السلطة التنفيذية، أو تعطيل حركة الاستثمارات، واشار الى أن الرقابة تتلقى البلاغات من المواطنين والمسئولين وجهاز الكسب غير المشروع، وتقوم باتخاذ الاجراءات القانونية، اذا تكونت لديها شكوك معنية، فتستأذن النيابة قبل اجراء المراقبات، وتعد تقرير أساسيا «عن القضية بعد السير فيها، ثم تحيله الى النيابة، وتتولى النيابة اعداد محضر الاتهام والإدلة، وتحيله الى المحكمة مؤكدا إن الرقابة ليست جهة إدعاء. واستغرب المصدرالحملة التى شنت على الرقابة الادارية بعد صدور أحكام محكمة أول درجة من هذه الزاوية وقال المصدر انه تجرى حاليا دراسات موسعة للثغرات القانونية والاجرائية التى استغلها المحامون فى قضايا البراءة، واعداد ورقة حول الدروس المستفادة من مجمل قضايا الرقابة للاسترشاد بها فى العمليات المقبلة.

يذكر ان اعضاء الرقابة الادارية لايتجاوزون ٣٠٠ عضوا.

من جهة أخرى علمت «اليسار» ان دوائر نفطية قد شككت فى امكانية الاستثمار فى مصر فى الفترة الحالية، بسبب ماأسمته شيوع الفساد بين المسئولين، استنادا الى الاعداد الكبيرة من قضايا الفساد، كما علمت «اليسار» ايضا أن الدوائر الرسمية فى مصر تعتقد بوجود ارتباط بين الاجراءات الأخيرة على ساحة قطاع الأعمال، وتشكيل مجالس ادارات شركاته، وبين الضجة المثارة حول قضايا الفساد الكبيرة- دون الصغيرة- التى ضبطتها الرقابة.

مرشح النقابات الصناعية يفوز برئاسة الاتحاد

سبقت عملية اختيار السيد راشد رئيسا للاتحاد العام لنقابات العمال صراعات بين القيادات العليا وتقارير من جهات مختلفة خارج الاتحاد. أعد د. يوسف والى أمين عام الحزب الوطنى تقريرا تضمن ترشيح ٣ أسماء هى بالترتيب خيرى هاشم رئيس النقابة العامة للاتصالات والسيد راشد رئيس النقابة العامة للنسيج ومحمد مرسى أمين عام الاتحاد ورئيس النقابة العامة للمرافق. كانت التوقعات ترجح اختيار خيرى هاشم الذى يحظى بتأييد وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق ، ويتمتع بعلاقات قوية مع الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، خاصة بعد تخليه عن موقع أمين الاتحاد واختياره نائبا أول لرئيس الاتحاد فى بداية الدورة النقابية الحالية فى نوفمبر الماضى وقام خيرى هاشم بجمع توقيعات من ١٦ نقابة عمالية عامة تؤيد اختياره رئيسا فى مواجهة النقابات السبع التى تمثل عمال الصناعة.

وجاءت التقارير الأمنية لترجح كفة السيد راشد ،فجهات الأمن تميل لاسترضاء النقابات الصناعية التى أصرت على اختيار رئيس الاتحاد من بين قياداتها وليس من النقابات الخدمية، كما استبعدت خيرى هاشم لما يثار حوله وماكتب فى الصحف مؤخرا عن سلوكياته الشخصية.

عاصم عبد الحق



ورغم موقف السيد راشد المؤيد بحماس لقانون قطاع الأعمال العام أثناء مناقشته فى مجلس الشعب، الا أن اختياره من بين المرشحين الثلاثة أثار أرتياحا نسبيا فى صفوف التنظيم النقابى وإن كان من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة صراعات فى الكواليس خاصة وأن راشد سيبلغ سن المعاش بعد عام ونصف تقريبا مما يعنى اختيار رئيس آخر للاتحاد يحل محله وفقا لتعليمات وزير العمل باستبعاد من يبلغ سن التقاعد من التنظيم النقابى.

من جهة أخرى حققت جبهة الوزير عاصم داخل التنظيم النقابى خسارة أخرى فى قرعة مجلس الشورى والتى استبعدت الوزير نفسه ومحمد مرسى أمين عام اتحاد العمال وخيرى هاشم بينما أبقت على أحمد العماوى رئيس الاتحاد السابق ومدير عام مساعد منظمة العمل العربية، وعائشة عبد الهادى سكرتير المرأة باتحاد العمال ونائب رئيس النقابة العامة للكيماويات.

يذكر أن الاتفاق على اختيار راشد رئيسا للاتحاد تم أثناء وجود الرئيس مبارك والوزير عاصم وعدد من قيادات الاتحاد العام للعمال فى ليبيا فى منتصف ابريل الماضى.

أحمد العماوى



د. عاطف عبيد:
نسعى للحصول على دعم من الإمارات لتعويض مودعى الاعتماد والتجارة


د. عاطف عبيد

صرح د. عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، والتنمية الادارية، أن مصر تقدمت بطلب لحكومة الامارات، لتقديم تمويل قدرة ١٠٠ مليون دولار كمعونة مبدئية كدعم لبنك الاعتماد والتجارة - مصر- لحين الانتهاء من بحث التعويض الشامل للبنك أسوة بما تم مع بنك الاعتماد والتجارة الدولى بلندن.

ومن جانبه قال عبد الغنى جامع المفوض العام على البنك أن حل مشكلة البنك لن تتم بدعم خارجي، وطالب بضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة البنك وتعويض المودعين به، والضغط على البنوك العامة الكبرى للمشاركة فى تعويم البنك وزيادة رأسماله.


بطرس غالى

تعيين وزير للشئون الخارجية غير وارد

أكد مسئول بوزاره الخارجية أن تعيين وزير جديد للشئون الخارجية، أمر غير وارد فى أى تعديل وزارى قريب، خاصة بعد انشاء نظام جديد بالخارجية غطى النشاط الذى كان يقوم به د. بطرس غالى، كما تم انشاء أربع إدارات جديدة خاصة بالنشاط الأفريقى والعربى. كما أنشأت الخارجية إدارة خاصة بشئون الاتحاد المغاربى وأخرى لليبيا وثالثة لمجلس التعاون الخليجى ورابعة للسوق الاوربية «الوحدة الأوربية»

يذكر أن هناك أنباء قوية عن تعديل وزارى قادم يشمل وزراء الصناعة والتموين والداخلية والرى، وبعض وزراء المجموعة الاقتصادية.

الضابط والقاضى والضمير الإجتماعى

تحت اشراف المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، اعد أحد ضباط القوات المسلحة ، المنتدبين حاليا إلى الحكم المحلى، دراسة خطيرة ، هى «دور المجنى عليه فى وقوع الجريمة» ناقش البحث بخلاف خبراء المركز عدد من رجال النيابة ، بحضور النائب العام، وانتهى فيه الباحث الى شن هجوم عنيف على «بعض القضاة» الذين يحاكمون الجرائم لا المجرمين، ويتعاملون مع القانون بمهارة وحذق لكنهم «للأسف» يتجاهلون النظر إلى الظروف التى تدفع الجانى لارتكاب جريمته، «متناسين انهم قبل أن يكونوا قضاة عدل انهم اطباء اجتماعيون»؟! ، ومتناسين ان مهمتهم «تطبيق القانون للوصول الى العدل مع الرحمة لامجرد القصاص وتوقيع الجزاء»!

وهاجم البحث نظام القاء من دفعتهم ظروف المجتمع للجريمة، الى «غياهب السجون وظلماتها التى هى أبعد مايكون عن الاصلاح والتهذيب ، اذ فيها اهدار لشخصية الفرد وأدميته وامعان فى التفريق بينه وبين المجتمع»!

وينتهى البحث إلى أن كفتى ميزان العدل اختلتا ، لأننا أثقلنا كل الاحمال على كفه دون الأخرى، فأفقدناه بذلك خاصية الاتزان التى تحقق العدل» . ويطالب البحث فى النهاية باصدار نشرات دورية لكل ماهو جديد فى علمى النفس والاجتماع، فيما يتعلق بالجريمة، للسادة القضاة ومعاونى النيابة، وتدريس علم النفس الجنائى لطلاب الحقوق، والاستعانة بالخبراء النفسيين فى المحاكم، وبالاخصائيين الاجتماعيين فى الأقسام والمناطق الموبوءة بالجريمة، وتضمين مذكرة التحقيق ومذكرة الاتهام الحالة النفسية والاجتماعية للجانى والمجنى علية.

البحث حصل على تقدير امتياز من لجنة المناقشة!

حظر إقامة المشروعات فى المدن الكبرى

تنوى الحكومة إعداد مشروع قانون جديد خاص بالنشاط الصناعى داخل المدن، يقضى المشروع الجديد بحظر اقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية فى المدن الكبرى» خاصة القاهرة، الاسكندرية» ووضع الأولوية للمدن الجديدة، وجنوب الصعيد وسيناء.

صندوق النقد "يطلب" والحكومة تنفذ!

محمود الخضرى

بدأت الحكومة واحدة من أهم وأخطر جولات المباحثات مع صندوق النقد والبنك الدولى، لرسم ووضع الخطوط التنفيذية للسياسة الإقتصادية الجديدة للفترة القادمة تمهيدا لتجديد للاتفاق بين مصر وصندوق النقد، والموقع فى أبريل ١٩٩١، إعتبارا من أول نوفمبر ١٩٩٢.

وكانت بعثة الصندوق والبنك الدوليين قد بدأت نشاطها بمراجعة شاملة للخطة الخمسية الجديدة ٩٢/١٩٩٣- ١٩٩٦/١٩٩٧. وخاصة الجزء المتعلق بالاستثمارات، ومعدلات عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، وكذلك مراجعة مشروع الموازنة للعام المالى ١٩٩٢/١٩٩٣ والذى يبدأ من أول يوليو القادم.

تعديل الخطة أربع مرات

أبدى صندوق النقد الدولى العديد من الملاحظات على مشروع الخطة الخمسية وقامت وزارة التخطيط بأجراء تعديلات فى الخطة بناء على هذه الملاحظات عدة مرات فى ديسمبر ١٩٩١ وفبراير ١٩٩٢.

ولكن الصندوق والبنك الدولى طلبا مزيدا من التعديلات بحيث تصل نسبة استثمارات القطاع الخاص فى السنة النهائية للخطة إلى مالايقل عن ٨٠٪ ، وتبدأ ب ٥٠٪ فى العام الأول. وتكون مشروعات الموازنات تأشيرية تعتمد على وضع الخطوط العامة من جانب الدولة، وتترك حرية الاختيار للقطاع الخاص والقطاعات الاستثمارية.

استجابت الحكومة للمطالب كاملة بعد مناقشات استمرت أربعة شهور، وأعيد على أساسها مراجعة بنود الخطة فى شكلها النهائى فى أبريل الماضى.

الحكومة ملتزمة

أما بخصوص مشروع الموازنة العامة الجديدة فقد ركز الصندوق ملاحظاته على حجم العجز، وطالب بخفضه الى ٧٪، مع عدم زيادة أية اعتمادات على مدى شهورها الأثنى عشر، وأن يكون شهر يوليو «الشهر الأول من الموازنة» البداية الفعلية «للتحرير» الكامل للانتاج والأسعار والخدمات.. وظلت هذه الطلبات محل خلاف بينه وبين الحكومة من زاوية واحدة هى.. التوقيت.

وأكد د. **كمال الجنزورى** نائب رئيس الوزراء، أن الحكومة لديها قناعة كاملة ببرنامج الإصلاح الذى تعهدت به أمام صندوق النقد، ولن يتم التراجع عنه، ولكن الخلاف فى الجدول الزمنى للتنفيذ وهو مازال محل بحث بين الطرفين. وأكد نجاح البرنامج «المصرى»!! للإصلاح استنادا لشهادة الصندوق يقول فيها إن الحكومة المصرية كانت أكثر التزاما فى تنفيذها لاتفاق ١٩٩١ مقارنا باتفاق مايو ١٩٨٧، مشيرا إلى أن الذى أفشل هذا الاتفاق ١٩٨٧» هو زيادة النفقات الحكومية، خاصة مايسمى الدعم والخدمات. وقال الصندوق فى شهادته التى تسلمها د. **صلاح حامد** الشهر الماضى أن الحكومة المصرية اقتنعت تماما فى المرحلة الحالية بأن النمو نحو الاقتصاد الحر هو الباب المفتوح لجذب الاستثمارات ، والحصول على المساعدات الخارجية.

وذكر مسئول اقتصادى أن الحكومة **تضع فى حساباتها توقف المعونات الأمريكية مع بداية عام ١٩٩٤، بعد الإخطار الرسمى الذى تلقته من الحكومة الأمريكية فى هذا الشأن، والذى قالت فيه أن المعونات من عام ١٩٩٤ ستخصص لدول أخرى.** ولهذا تسعى الحكومة لتنفيذ برنامج الاصلاح «برنامج الصندوق» على أمل الحصول على مساعدات أخرى سواء من المجموعة الأوربية أو غيرها.. مع العلم أن السوق الأوربية اشترطت موافقة الصندوق أولا على خطة الإصلاح لمدة خمس سنوات كشرط لتقدم ٦٥٠ مليون دولار سنويا لمصر نصفها منحة لاترد والباقى قروض ميسرة بفائدة ٥ر٣٪.

مطالب الصندوق والبنك الجديد

وفى الجولة الحالية بين الحكومة وصندوق النقد الدولى تقدمت الحكومة ببرنامج للعام القادم، والمرحلة الجديدة من الاتفاق..

وتشير الحكومة فى البداية لمطالب وملاحظات كل من صندوق النقد والبنك الدولى، وخاصة المطالبة بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد لكافة أنواع السلع دون قيود، وترك المنافسة بين ما

(اتفاق جديد بين الحكومة وصندوق النقد والبنك الدولى)

- **الصندوق يطلب فتح باب الاستيراد وتخفيض النفقات العسكرية**
- **مراجعة الخطة أربع مرات بناء على طلب الهيئات الدولية**
- **الحكومة تبحث عن بديل للمعونات الأمريكية بداية من عام ١٩٩٤**
- **توافق بين مطالب وتعهدات الصندوق والحكومة**

هو محلى وأجنبى لقوى السوق، على أن تلغى كل القيود والرسوم الجمركية المانعة ووضع حد أقصى لما يفرض من رسوم ٨٠٪ على أن يبدأ ذلك من أول يوليو القادم، ليتزامن مع تشكيل القطاع العام الجديد، وخضوع شركاته التابعة لنظام الشركات القابضة.

والمطلب الثانى إعادة النظر فى نفقات الدفاع والأمن القومى وخفضها لأقصى مايكن تحت دعوى أنها غير ملائمة للوقت الحالى.

وطالب الصندوق بالتوقف عن نظام صرف السلع على البطاقات، ودعم أى سلعة بما فى ذلك السكر والزيت..

لادور للدولة فى البنية الأساسية

وهناك طلبات أخرى للصندوق والبنك على رأسها إلغاء القائمة السلبية فى الاستثمارات الخاصة **وفتح باب الاستثمار فى كل المجالات للقطاع الخاص والاستثمار دون أية قيود.**

واسناد تنفيذ الخدمات العامة «مياه-صرف صحى- كهرباء» لشركات خاصة.. واسناد عمليات البنية الأساسية للقطاع الخاص وإنهاء دور الدولة تماما فيها اكتفاءا بالتخطيط التأشيرى

وطالب البنك والصندوق ببيع خطوط النقل والمواصلات العامة بما فيها السكه الحديد للقطاع الخاص، وتحرير الهيئات العامه من رقابة وسلطة الدولة.

وتضمنت قائمة المطالب أيضا حسبما تقول مذكرة الصندوق والبنك، سرعة إصدار قانون سوق المال لدعم السوق المصرية فى الأسواق العالمية بما يسهل عملية نقل وبيع الملكيات العامة للشركات المحلية والخارجية، وإصدار قانون جديد للعلاقات الايجارية فى الزراعة والمساكن، ودمج قوانين النشاط الاقتصادى والاستثمارى فى قانون واحد خلال عام فقط، وتوفير كافة القوانين المنظمة للأنشطة الاجتماعية والنقابية، واخضاع قوانين العمل لقوانين الاستثمار، دون تخصيص قانون بعينه للعمل، بمعنى أن تكون الأجور جزء أساسيا من قانون النشاط الاقتصادى الموحد.

وضمت قائمة المطالب تصفية الأنشطة الصناعية التى لاتحقق عائدا اقتصاديا خاصة صناعات الألومنيوم والنحاس، باعتبارها مستهلكة للطاقة.

تعهدات الحكومة

ولم تختلف التعهدات التى أبدتها الحكومة فى مذكرتها «مشروع الاتفاق الجديد» كثيرا عن مطالب الصندوق.

* أولى التعهدات الواضحة إلغاء دعم ٣ سلع «السكر والزيت والدقيق» يتم صرفها على البطاقات التموينية، مع بقاء البطاقات كشكل لصرف السلع عليها بأسعار السوق. تحت دعوى وصولها للمواطنين وتجنب أى سوق احتكارية لها.

إقرار زيادتين فى أسعار الكهرباء الأولى أول يوليو القادم بواقع ٣٠٪ والثانية فى نوفمبر «أول شهر من الاتفاق الجديد» بنفس النسبة، ودمج مراحل الوصول بأسعار الكهرباء للسعر العالمى فى أربع مراحل بدلا من ٧ مراحل.

* **زيادة أسعار البنزين تدريجيا حتى يصل سعر اللتر كمتوسط إلى ١١٠ قرشا بحلول يوليو من العام القادم..** وزيادة أسعار الكيروسين والمازوت بذات النسبة.

* رفع أسعار الغاز الطبيعى «المعبأ والسائل» بواقع ١٥٪ ٢٥٪ خلال ٥ شهور من الآن:

* فرض رسوم جديدة على الخدمات واستهلاك الطاقة بكافة أنواعها بواقع ١٠٪ من كل فاتورة أو ايصالات حكومية.

* زيادة رسوم البريد العادى بنسبة ٢٠٪ والتوسع فى الخدمة السريعة.

* **زيادة فى أسعار النقل والسكة الحديد» من أول يوليو بواقع ٤٠٪،** ونفس الشئ بالنسبة للطيران الداخلى. **مع زيادة غير منظورة فى أسعار النقل الداخلى بواقع ١٠٠٪، و٢٥٠٪** بأنشاء خطوط الخدمة الخاصة «ماتسميه الحكومة بالخطوط الطوالى».

* إعادة النظر فى أسعار جميع سلع الشركات العامه ومنتجاته، وإجراء تعديل شامل لها وفقا للرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات إنتاجها، ووفقا لسياسة تحرير التجارة الداخلية. ومن المتوقع ألا تقل النسبة عن ٢٥٪

* البدء من أول يوليو القادم فى تحرير التجارة والاستيراد فى ٧٠٪ من قوائم السلع المستوردة ومكونات الانتاج، على أن يتم نفس الشيء مع باقى السلع خلال عامين، والابقاء على ٢٪ من السلع لمدة عشر سنوات برسوم جمركية مرتفعة ومازالت هذه النقطة محل خلاف).

وستضع الحكومة قائمة جديدة للرسوم الجمركية على السلع الكهربائية المستوردة للاستخدام الشخصى يستمر العمل بها لمدة ٣ سنوات، بعدها يتم التحرير بالكامل.

* اجراء تعديل سريع فى القائمة السلبية للاستثمارات الخاصة والتى تضم ٤٠ مجالا صناعيا على أن يتم الغاؤها بالكامل بحلول عام ١٩٩٣

* زيادة حصيلة الموارد السيادية خاصة الضرائب العامة وضريبة المبيعات والجمارك والى مايقرب من ٢٩ مليار فى مشروع الموازنة الجديدة، ثم الى ٤٠ مليار بحلول عام ١٩٩٧، أى حوالى ٦٠٪ أو ٧٠٪ من موارد الموازنة.. بمايعنى مزيدا من رفع الضرائب والرسوم على المواطنين.

* اعداد دراسات جدوى للمشروعات والشركات التى ستطرح للبيع أو أسهمها، لعرضها على الشركات الأجنبية والمحلية لتسهيل عملية نقل الملكية العامه للقطاع الخاص.

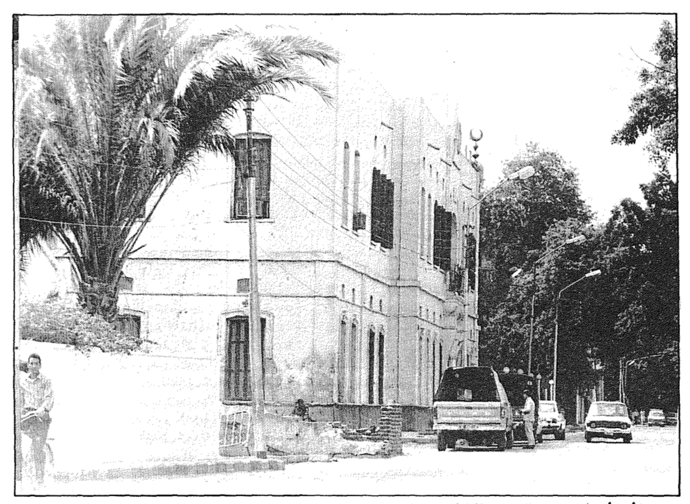
وتتوقع الحكومة أن تحقق تلك الإجراءات وغيرها زيادة سنوية فى العائد بنحو ٥ مليار جنيه، لتغطية العجز السنوى..

تلك كانت البداية فى مرحلة تفاوض جديدة بين الحكومة وصندوق النقد والبنك الدولى، ومازال الحوار دائرا لشهر قادم وحتى نوفمبر المقبل...

فهل ستعلن الحكومة عن هذا وتصدق عليه من مجلس الشعب، أم سيظل الأمر فى طى الكتمان؟!

أعباء جديدة على المواطنين:

- الابقاء الشكلى على البطاقة التموينية
- زيادة فى أسعار الغاز والسكه الحديد والبريد والبنزين والكهرباء.
- تعديل أسعار منتجات القطاع العام لزيادتها.
- الهدف من ذلك تحقيق ٥ مليار جنية زيادة فى الموارد
- الضرائب والجمارك تمثل ٦٠٪ من الموارد السياديه عام ١٩٩٧



مديرية الأمن بأسيوط... الندوب القديمة فى الحوائط... وعام جديد ساخن

رصاصات مُلثمى أسيوط تفتح صيفًا مصريًا ساخنًا

الأقباط يصرخون من الحصار وخطر الموت ويحذرون من المذبحة قبل وقوعها

تحقيق وتصوير:
محمد موسى

فى دقائق معدودة، كان المشهد الخارق قد انتهى، بينما الساعة تتجاوز بقليل التاسعة من صباح الاثنين ٤ مايو الماضى.

عادت السماء تتكئ على النخيل فى خرافة ريف الصعيد، وانتشر أهالى صنبو، ومنشية ناصر، وخارقة- مركز ديروط- بين الحقول، ليجمعوا حصاد هذه الدقائق: ١٣ قتيلا، سيرتفعون بعد يومين إلى خمسة عشر، حصدتهم مجموعة (أو أكثر) من الملثمين، والمسلحين بالبنادق الآلية والرشاشات. بين الضحايا ١٣ مسيحيا أحدهم طفل، ومواطن مسلم قتل بطريق الخطأ، وأحد مرتكبى الجريمة.

وبعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على الحادث، لم تقدم الشرطة الى النيابة متهما واحدا، ولم يتقدم سوى شاهد واحد على المذبحة، بينما أكد لنا مواطنون فى صنبو أن مرتكبى الحادث لم يغادروا ديروط . وأضاف مصدر قضائى أن الشرطة عاجزة عن الوصول إلى المتهمين «المعروفين»، بعد تهاونها فى تلافى

المجزرة التى كان الجميع يتوقعها.
وأشار المصدر إلى علاقة عناصر من الشرطة بتجارة السلاح فى الصعيد.»، تلك التجارة التى تسهل حمل الأسلحة غير المرخصة، وتهدد باشتعال الصعيد فى أى وقت. ووصف المصدر حملات جمع السلاح غير المرخص بأنها وهمية، ومن أجل الاستهلاك الإعلامى فقط.
وعلى مسرح الجريمة، لم تكن «اليسار» تبحث عن الجانب الجنائى للقضية، بقدر ماتتسائل عما قاد الأحداث إلى قمتها، وعما يمكن أن يولد الآن فى مصر، عبر هذا المخاض الدامى.

تدهور الإنتاج

يعيش بقرية صنبو ٥٥ ألف نسمة، وبها ١٢ مسجد يتبع نصفها وزارة الأوقاف، وتسيطر الجماعات المتطرفة على أكبر مساجدها «الرضوان»، الواقع بحرى القرية. هناك أيضا ٤ كنائس إحداها للطائفة البروتستانتية. وحول صنبو يوجد زمام من ٧ قرى، من بينها منشية ناصر (عزبة ويصا سابقا) وخارقة، اللتان شهدتا جانبا من الأحداث الرهيبة.
تبلغ مساحة الأرض الزراعية فى صنبو نحو ألفى فدان، ويشكو المزارعون من تدهور مستمر فى انتاج المحاصيل، وخاصة القطن، فقد انخفض متوسط انتاج الفدان من ١٠ قناطير إلى قنطارين فقط.

شهور التعبئة

تغرق بيوت القرى الثلاث فى صمت ما بعد المذابح، وترابط قوات الأمن فى مداخلها. **تغطى الجدران بشعارات «الجماعة الاسلامية»** الداعية إلى حضور ندوة الجمعة بمسجد السايح بأسيوط، أو التى تشدد على ارتداء الحجاب. وتكتفى الجماعة بوضع الشهادتين على حوائط الأقباط، بينما يحظى مبنى الإصلاح الزراعى فى صنبو بعبارة «لعن رسول الله(ص) الربا والمتعاملين به».
وعندما تسأل الناس عما حدث، لاتجد جوابا شافيا **«لعنة وجات لنا من برة. بلدنا طول عمرها هادية»**. وتعود الذاكرة إلى جذور المذبحة فى مارس الماضى، وتفاصيل كثيرة عن الخلاف بين الجماعة المتطرفة وأحد الأقباط حول بيع منزل. وهى القصة التى فسر بها وزير الداخلية أحداث ديروط، وانتهت بمصرع أحد المسيحيين واثنين من المتطرفين.

والقصة لاتقدم تفسيرا سياسيا ولاجنائيا للحادث. **فأحداث مارس وقعت بين أعضاء الجماعة المتطرفة، وبين أسرة عبد الله مسعود، التى تنتمى لأسرة العرب القبطية الكبيرة، بينما استهدفت مذبحة ٤ مايو ٦ أفراد من أسرة سمعان، وخمسة مسيحيين آخرين، ليس من بينهم شخص واحد ينتمى لأسرة العرب!!**
بين البداية فى مارس، وأحداث الشهر الماضى، لم يسكت أمير الجماعة المتطرفة بصنبو **جمال زكى** عن تهديده بالثأر لمقتل زميليه. فى ٩ مارس، وحكى عادل... من قرية خارقة أنه شاهد جمال زكى يصرخ بذلك فى وجه أحد ضباط الشرطة، كما أنه كرر التهديد **«لكل الأقباط»** فى خطبة عيد الفطر بمسجد قرية مسارة.
ولكن **«الفأر»** الصعيدى الشهير، يرتدى فى هذه المرة مسوحا دينية، ويتوجه إلى مجمل **«النصارى»**، وليس ضروريا أن يتجه - طبقا للتقاليد- إلى أسرة بعينها- وقد تقوم بتنفيذه جماعة متطرفة أخرى.

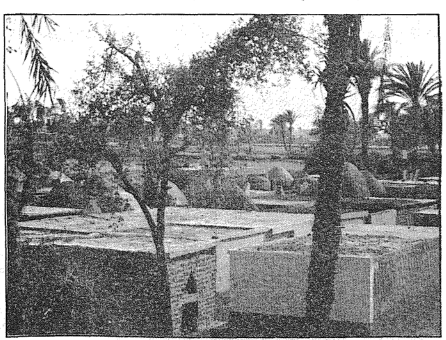
ونجحت الجماعات المتطرفة فى قرى مركز ديروط فى تعبئة الجو العام ضد الأقباط، من خلال شعارات الحوائط وخطب المساجد، ووصل الأمر إلى ماأسماه الأقباط **«بالحصار الكامل والجوع وخطر الموت»** فى برقيات عديدة، أرسلوها إلى كافة السلطات فى أسيوط والقاهرة، خلال شهر مارس الماضى.

حتى لو كنا عارفين

ويقول صالح... أحد شباب قرية خارقة أن أعضاء الجماعة المتطرفة قد خلقوا كراهية عامة للأقباط، مرددين أن **«من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه» و«النصارى أعداء الله»**، وضيقوا الخناق على المسيحيين إلى حد منعهم من دخول الكنائس يوم الأحد للصلاة، وفرض تبرعات إجبارية على القادرين منهم. ويضيف تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وقائع مروعة فى هذا الشأن، منها **حظر الجماعات المتطرفة إقامة احتفالات علنية فى**

تجارة السلاح تساهم فى إشعال الصعيد
والشرطة تعجز عن السيطرة على الموقف...

مقابر منشية ناصر، القرية التى شهدت الجانب الأكبر من المذبحة...



زواج المسيحيين، وتعرض الخارجين على الجماعة لعقوبة تكسير عظام الذراع الأيمن والساقين، الأمر الذى راح ضحيته المواطنان بشرى خليل وكامل عزمى سمعان.

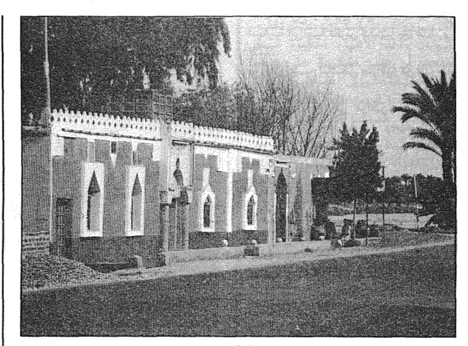
وفى الأسابيع القليلة السابقة للمذبحة، أصبحت قرية صنبو تحت الحصار الكامل بقوة السلاح، وتوقف كثير من المسيحيين عن مباشرة أعمالهم. وذكر مصدر فى شرطة ديروط، أن الملاحظات الأمنية سجلت اتجاه عدد من الأقباط فى صنبو إلى بيع أرضهم والنزوح تماما من القرية، وسط حالة الرعب التى خيمت على الأهالى من المسلمين والأقباط معا. وهو مايفسر إحجام الجميع عن الإدلاء بشهاداتهم أمام الشرطة، أو الحديث مع الصحافة.

وكان مصرع بدر عبد الله مسعود- رأس القائمة التى أعلنت الجماعات اعتزام تصفيتها جسديا- كفيلا بتحرك الأجهزة الأمنية لتلافى بقية المأساة. لكن بين مصرعه فى ١٤ أبريل الماضى، ومذبحة الرابع من مايو، لم يتخذ اجراء أمنى واحد، ولم تكثف الشرطة وجودها فى القرية. وبعد أحداث ٤ مايو، أغلقت الشرطة طريق منشية ناصر- صنبو، وزادت الدوريات المسلحة فى الشوارع، ولكن دون القبض على متهم واحد، خاصة مع الصمت الكامل للأهالى، «وحتى لو كنا عارفين واحد من اللى عملوا الحادث، مش ممكن نقول». هكذا يلخص لنا الموقف أحد شباب صنبو!

إعلان الاستشهاد

فى احتجاج صامت، قام الأقباط بطلاء المقابر التى استقبلت ضحايا المذبحة باللون الأبيض، وهى مقابر دير المحرق القريبة من صنبو وتداول بعضهم فكرة إعلان الصيام عدة أيام على مستوى مصر، حدادا على الضحايا، وأنشد أطفال مدرسة الأحد فى دير زاوية السلطان بالمنيا: «نشكرك ياباپا يسوع على كل حال».

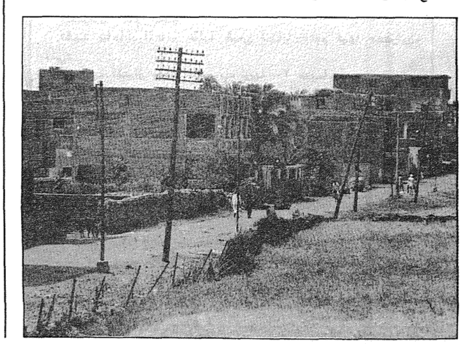
لكن الصدمة هذه المرة تجاوزت المرارة العادية الى رغبة ملحوظة بين المسيحيين فى مواجهة العنف بالعنف، وفى حمل السلاح دفاعا عن النفس. كما يقول د. وجيه شكرى ساويرس أمين حزب التجمع بالمنيا. ويضيف: هناك أيضا دعوة لمواجهة هذا العنف على نحو سياسى، وهو اتجاه مستنير.

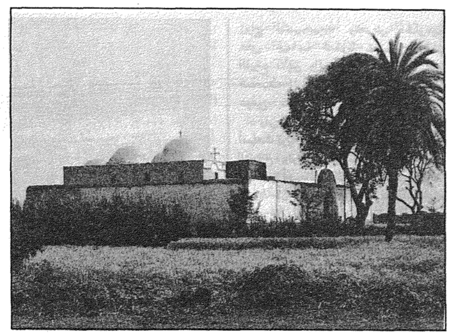


مسجد خارقة الذى بناه الاهالى واستولى عليه المتطرفين

اتجاه قبطى لمواجهة العنف بالعنف وجماعات دينية مسيحية تهجر المجتمع!

الشارع الرئيسى لقرية صنبو فى ظهيرة عادئة، فيما بعد المذبحة..





كنيسة المجاييى فى صنبو..كان المتطرفون يقفون أمامها أيام الأحد، لمنع المسيحيين من الدخول.

وهناك الكنيسة واتجاهها الرسمى الذى يساير الحكومة «بالباع والذراع»، ولاتزيد شعاراته عن الوحدة الوطنية والأخوة... الخ . يضيف د. وجيه ضاحكا: ثم هناك الاتجاه الغالب لدى الأقباط، وهو السلبية التامة، مثلهم مثل جميع المصريين ، مع مسحة الاستشهاد المسيحى الشهيرا

وفى الآونة الأخيرة، شهدت الحياة الدينية والاجتماعية لأقباط الصعيد تغيرات عديدة، أخطرها- كما يقول **سمير بشرى**- ظهور جماعات دينية تبالغ فى التدين، وتواجه بالصلاة المستمرة كل شئ، من الفقر الى خشونة الحياة إلى المرض. ومثل الجماعات الاسلامية، يتطرفون فى رفض المجتمع الحديث وفنونه ووسائل إعلامه . وحتى الآن لم تبلور الكنيسة الرسمية موقفا من هذه الجماعات.

أخطر ردود الأفعال لدى الاقباط هو ما ذكره أحدهم- رفض ذكر إسمه- من أنه شخصيا على صلة بمجموعة قبطية تضم عشرات من الشباب- الذين بدأوا فور أحداث أسيوط فى الخطوات التنفيذية للتدرب على حمل واستعمال السلاح. وأضاف :إن السلاح فى الصعيد- وخاصة فى الريف- يعد نوعا من «المزوة». **لذلك فان من الطبيعى أن يفكر شباب الأقباط فى ذلك.!** وعندما سألته: كيف تتصور المستقبل إذن؟ صرخ رفيقه- صاحب لوكاندة بأسيوط- قائلا: ولاحاجة.. **تعلن حالة الاستشهاد والكل يستعد!**

لو تخلصنا من الأقباط!

الموقف مركب ومعقد، ويصعب الركون إلى تفسير بسيط لكل مايجرى، هكذا يبدأ **حسين عبد ربه** أمين التنظيم بحزب التجمع. ويضيف :بصراحة نحن نتعامل مع الأقباط بمكيالين، فى أمور كثيرة، لاسيما مايخص مناصب ومواقع معينة. بالطبع ليس هناك تشريع أو قانون مضاد للأقباط، لكن الممارسة الواقعية تكرس التمييز بين عنصرى الأمة.

هل أصبح القبطى مواطنا من الدرجة الثانية؟

«فى رأيى هو مواطن من الدرجة العاشرة» يرد بسرعة **د. وجيه شكرى ساويرس**، أمين التجمع بالمنيا. ويشرح قائلا: بالإضافة الى **«الخط الهمايونى»** الذى يحرم بناء وتجديد الكنائس إلا بموافقة رئيس الجمهورية، يتم التفريق بيننا وبين الأخوة المسلمين فى المدارس والوظائف وكل شئ. ومايجرى فى كلية الطب أصبح بمثابة العرف، وهو استبعاد الأقباط من هيئات التدريس بها. **هل تتصور أن شركة الكهرباء بالمنيا ألغت مسابقة بعد الاعلان عنها مرتين، لأن المتقدمين فى المرتين كانوا جميعا من الأقباط؟**

ويستخلص **جمال أسعد** عضو الأمانة العامة للتجمع وعضو مجلس الشعب السابق النتائج الخطيرة لهذا الوضع، فى «تقوقع الأقباط على أنفسهم» ويقول: أصبح المجتمع القبطى يعيش نفسه فى الكنيسة فقط. **أصبحت الكنيسة ملاذا دينيا واجتماعيا واقتصاديا. وأنا- كقبطى- أرفض أن تتجاوز الكنيسة دورها الدينى.. أن هذا أمر بالغ الخطورة».**

ويتطرق جمال أسعد إلى معالجة الدولة للأحداث «بالتصريحات غير الدقيقة والندوات

المتطرفون أمام القضاء

تشهد ساحات المحاكم حاليا خمس قضايا معهم فيها متطرفون، وهى:

- **قضية اغتيال رفعت المحجوب، وبها ٢٠ متهما.**
- **قضية السطو على محل ذهب بعين شمس، وبها ١٦ متهما.**
- **قضية السطو على محل ذهب بالقليوبية، وبها ١١ متهما، أحدهم هارب، واثنان تم الإفراج عنهما.**
- **محاولة اغتيال أحد ضباط أمن الدولة فى دمياط، وبها ٣٧ متهما، من بينهم عشرة هاربون.**
- **محاولة الاستيلاء على خزينة إحدى شركات السجائر، ومعهم بها خمسة متطرفين أحدهم هارب.**

ومن المنتظر أن تحيل النيابة إلى القضاء قريبا قضايا اغتيال المقدم أحمد علاء الدين ضابط أمن الدولة بالفيوم، واغتيال مساعد الشرطة فى إسنا، وأحداث الفتنة فى امبابة فى أبريل الماضى، وأحداث ديروط إذا قدمت الشرطة المتهمين فيها الى النهاية.

والتهريج الذى لايقترب بنا من الحل» ويضيف: «أحد الأشياء الخطيرة فيما يحدث، أن تصر الحكومة على عدم ذكر الحقيقة. وزير الداخلية يقول فى مجلس الشعب انه حادث ثأر، بينما نعلم جميعا فى أسيوط أنه ليس ثأرا».

ويصل الأمر بين الأقباط إلى تحميل السلطات المسئولية الكاملة لمايجرى، لأنها على الأقل «تستطيع منع كل هذا لو أرادت» كما يقول أحد مواطنى أسيوط، الذى يضيف فى عصبية: كل هذه الأحداث من ترتيب و«إخراج» السلطات. أما المنظمة المصرية لحقوق الانسان فتعرب صراحة عن مخاوفها «من أن يكون مناخ التعصب الدينى وضيق الأفق الطائفى قد نجح فى التسلل إلى بعض المواقع فى

شهر الخماسين والعنف

شهدت الأسابيع القليلة الماضية تصعيدا خطيرا فى الأنشطة الإرهابية للجماعات المتطرفة فى جميع أنحاء مصر، حتى وصلت الى ذروتها بحادث ٤ مايو فى ديروط.

وخلال شهر أبريل الماضى لقى بدر عبد الله مسعود- منشية ناصر مركز ديروط- مصرعه على أيدى المتطرفين. واقتحم المحامى الملتحى الشحات السيد سعيد مدرسة ثانوية بطلخا وحرض الطلاب على التظاهر، وألقيت ثلاث قنابل على ثلاثة أماكن متفرقة بالاسكندرية، حطمت إحداها مطعم وبار كاليمبا، وأصابت الأخريان محلى خمور بمحرم بك وفيكتوريا. وفى الفيوم ألقيت ثلاث قنابل على حفلات زواج، أسفرت عن سقوط العديد من الجرحى.

وفى إمبابة حاول نحو ٣٠ متطرفا رشق كنيسة الملاك ميخائيل بالحجارة، ثم اعتدوا على الرائد برهان أبو بكر ضابط النجدة، الذى أطلق أعيرة نارية أصابت أحدهم- محمد على الشربينى- ٢١- سنة- وأردته قتيلا.

المنظمة المصرية لحقوق الانسان: الدولة لاتتحرك إلا عند تهديد نظام الحكم...

اليهود قادمون.. شعار مجهول المصدر ظهر على حوائط صنبو.. فالجماعات الاسلامية توقع شعاراتها بخاتم الجماعة.. من وضع هذا الشعار؟



أجهزة الأمن». ويضيف تقرير المنظمة أن الدولة لاتتحرك إلا لمواجهة ماتعتقد أنه تهديد لها كسلطة أو نظام للحكم، وليس لمواجهة انتهاك حقوق المواطنين من قبل مواطنين آخرين.

ويقول أسامة لهيب- المنيا- أن الخطر الحقيقى ليس طائفيا، ولكنه خطر الإرهاب، فلو افترضنا أن هذه الجماعات تخلصت من الأقباط، فهل يتوقف ارهابهم؟إن عدد ضحاياهم من المسلمين قد يفوق عددهم من الأقباط. إن الإرهاب المستند إلى أفكار دينية يعطيهم قوتهم.

القصاص الفورى!

تفسر مصادر أمنية تصاعد موجة العنف فى الشهور الأخيرة برغبة هذه الجماعات فى إظهار قوتهم، بعد الضربات العديدة التى تلقتها فى العام الأخير. وفى خطبته بمسجد «الشادر» فى بنى سويف، ذكر أحد أعضاء هذه الجماعات أن قيادة التنظيم لو علمت بالثمن الذى سيدفعونه لعملية اغتيال رفعت المحجوب (١٢ أكتوبر الماضى) لما أقدمت عليه. فقد قتلت الشرطة أثناء المطاردة الرهيبة التى تلت العملية عناصر بارزة فى تنظيم الجهاد، واعتقلت جانبا آخر منها. كما أن خروج عمر عبد الرحمن زعيم التنظيم من مصر قد أوجد فراغا قياديا ملموسا، نجم عنه ماتسميه الأجهزة الأمنية «حالة التنظيمات المنفردة المفتقدة إلى الزعيم». بالإضافة إلى ماأعلنه وزير

الداخلية بشأن اتجاه الجماعات إلى سرقة محلات الذهب، من أن هذه الجماعات تمر بأزمة تمويل خانقة، ساهم فى اشتدادها نضوب كثير من مصادر التمويل بعد حرب الخليج.

وسجلت حرب العصابات بين الجماعات المتطرفة والشرطة فى عام ١٩٩١ أكثر من ٥٥ حادثا، راح ضحيتها ٢٧ متطرفا، و٨ من رجال الشرطة وفقا للمنشور فى الصحف.

وقد **توعد اللواء محمد عبد الحليم موسى** وزير الداخلية المتطرفين بمواصلة الحرب، بإعلانه أمام الحفل الختامى لمسابقة التدريب الدورى فى الرماية لضباط الشرطة يوم ١١ مايو الماضى، بأن «كل من يستخدم السلاح فى مواجهة رجل الشرطة لن يأتى ولن يسلم ولن يفلت من جريمته بغير قصاص فورى». وكان هذا الإعلان ردا غير مباشر على أحداث أسيوط رغم تحديد الوزير لاستخدام السلاح «ضد رجل الشرطة»، وبعد سقوط خمس ضحايا من الشرطة بين قتيل وجريح فى شهر مارس الماضى فقط، نتيجة هجمات المتطرفين.

الخبز والهوان

لم تتجاوز التفسيرات الرسمية لأحداث أسيوط حتى الآن كلمة «الثأر» التى أعلنها الوزير أمام مجلس الشعب عشية المذبحة. لكن مصدرا أمنيا يؤكد أن تحركات الجماعات المتطرفة لاتأتى بصورة عفوية. ومن المعروف أن هناك فتوى سابقة لعمر عبد الرحمن مفتى الجهاد باستحلال أموال النصارى، ثارت فى أعقابها حوادث عنف طائفى عديدة فى مناطق **بنى سويف وأسيوط وامبابة**. وأشار المصدر الأمنى إلى قوة الجماعات المتطرفة فى أسيوط وامبابة، الراجعة إلى التماسك التنظيمى وسيطرة مجلس شورى التنظيم التامة على عناصره.

لكن **الحاج زهير الفولى**- عضو مجلس الشعب السابق عن ديروط- يفسر الغليان المستمر فى الصعيد بأسباب اقتصادية. يقول: **من جنوب القاهرة حتى الأقصر لايوجد صناعة أو سياحة، والأرض لاتكفى، والهجرة أصبحت صعبة.** والشباب العاطل لايجد أمامه سوى المساجد التى يسيطر عليها المتطرفون، حيث يعدونهم بعالم أكثر عدلا، وجنات تجرى من تحتها الأنهار، شريطة أن يبدأوا فورا جهادهم ضد الدولة الكافرة».

ويقول محمد.. العامل بالمجلس المحلى بصنبو ان أهالى القرية يعانون للحصول على رغيف الخبز، فهناك ٣ مخابز حصتها ١٢ جوال دقيق يوميا، وغالبا مايجرى غلق أحدها لمخالفة أو غيره كما أن ثمن الرغيف ٧ قروش وليس ٥ قروش مثل مصر كلها، ويضيف: **الصعيد «اتقندل» بالفقر وكله عايز يهج.. كل الصعايدة بره الصعيد..** والله خايف أعزم عليك بالغدا، يمكن ماالاقيش غير البتاو والجبنة.. **اكتب والنبى ان البلد محتاجة دقيق!**

يبقى المناخ العام الذى سمح بتصاعد هذه الموجة من العنف، وهو المناخ الذى يصفه **حسين عبد ربه** أمين التنظيم بالتجمع بأنه مناخ مسمم منذ مجئ السادات للحكم فى مطلع السبعينيات. ويضيف: هناك تشكيلات مسلحة فى كل مكان، والوقوف عند الأسباب المعلنة لتفسير هذا الوضع الخطير هو نوع من عدم احترام العقل وخداع النفس.

ويشير حسين عبد ربه إلى عناصر المناخ المسمم، فبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية والبطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية، يأتى فشل الأحزاب السياسية القائمة فى احتواء قطاعات واسعة من الشباب.. وهنا يبدأ التطرف. ويتحمل النظام القائم مسئوليته الكاملة عما يحدث، وفى مقدمته المعالجة الأمنية القاصرة. ثم بعد ذلك وقبله، حالة الهوان العربى الشاملة، التى بدأت بكارثة ١٩٦٧، وانتهت بحرب الخليج الى حالة من الإذلال يعانيها كل عربى. الأمر يتطلب موقفا مسئولا من كافة القوى السياسية والاجتماعية للخروج من المأزق. أما السكوت عن هذا كله فهو لعب بالنار. إن أخطر مؤشرات هذه الأحداث هو تصاعدها السريع وانتشارها الذى لانعرف له حدودا.. وهى ظاهرة لاتقتصر على مكان، فكيف نسكت ونقول إنه الثأر؟

أقصص رؤياك

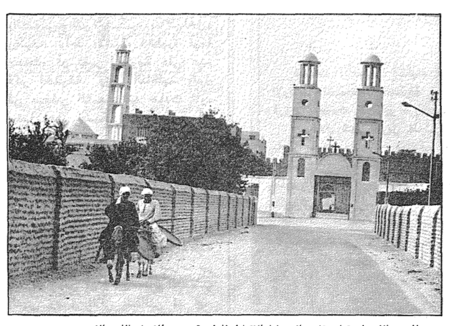
ليست المسألة بسبب «اللى فى قلوبنا» كما قال سائق الميكروباص فى ديروط، وكما شرح«لو احنا صافيين مع ربنا، كل دا مايحصلش»، بينما كان الشيخ كشك فى الكاسيت يتساءل: إن الكفر أنواع. فما هو نوع كفر إبليس؟!

وليست هى الثأر الصعيدى الشهير، كما تصر وزارة الداخلية، كما أن ماحدث ليس ضربة عشوائية من شباب لايجد مايعمله.

أحداث أسيوط تستدعى شيئا آخر غير السكوت، وغير الالتفاف الذى يفتقر الى الشرف، وإلى الأمانة مع النفس.

حكى لى **أيمن محمد لطفى- قرية - خارفة**- والذى راح والده ضحية المذبحة، أنه رأى قبل الحادث بيوم واحد حلما عجيبا. «حلمت ان أبويا بينزف.. ينزف لحد مابيقى وسط بركة من الدم.. وصحيت مفزوع». وعندها، لم يستطع أيمن أن يقص حلمه على أحد، إلا بعد المأساة.

أما نحن، فقد اخترنا أن نقص رؤيانا على الجميع قبل فوات الأوان.



دير المحرق الذى استقبل بمقابره الضحايا الاقباط للمذبحة، وتم طلاؤها باللون الابيض

الناصريون
في رحلة البحث عن أوزوريس

من المنبر الناصري وطليعة التحالف الى الحزب العربي الديمقراطي الناصري

أحمد الحصرى

منذ رحيل جمال عبد الناصر ورحلة الناصريين لم تنقطع لتجميع الجسد الذى حاول انور السادات تمزيقه- والرحلة امتدت حتى اصبحت تشبه اسطورة ايزيس فى بحثها عن اجزاء اوزوريس فى كل مصر.. وجاء التاسع عشر من ابريل ليكتب فيه القضاء نهاية الرحلة والماراثون ويحصل الناصريون على حقهم فى اقامة حزبهم.

٢١ عاما و١١ شهرا و١٦ يوما قضاها الناصريون فى «الشتات» منذ انقلاب السادات فى ١٣ مايو ٧١ على رجال عبد الناصر. وطوال هذه المده لم تنقطع محاولتهم او تهدأ حركتهم لجمع الشمل الذى تفرق بين السجون والحزب الحاكم واحزاب المعارضة واحزاب تحت التأسيس وحزب الصامتين والمتفرجين.. وعلت اصواتهم بين النوادى الجامعية والنقابات المهنية والعمالية والمؤتمرات والندوات وداخل مجلس الشعب او خفتت فى مكاتب الاستيراد والتصدير. ودكاكين الانفتاح ، والتى التحق بها من تخلوا عن ناصريتهم.

٢٢ عاما الا قليلا بين الوطن والمهجر حتى استطاع **ضياء الدين داوود** الحصول على تصريح محكمة الاحزاب لقيام **الحزب العربى الديمقراطى الناصرى**. فهل استطاع بذلك الناصريون جمع اجزاء اوزوريس كاملة لتبدأ مسيرتهم فى الانتقام من قاتله؛ أم ان المياه التى جرت تحت الجسر طوال اعوام البحث تجعلهم يأخذون بمذهب التقيه حرصا منهم على اشلاء اوزوريس حتى لايفقدونها مرة أخرى.

البحث عن حزب

بعد رحيل عبد الناصر وتصفية رجاله «أوماعرف باسم اليسار الناصرى، ومراكز القوى» وازاحتهم عن قمه السلطة بدأت حقبه جديدة فى تاريخ مصر وصفها البعض بأنها **«الردة»** واحتفى بها آخرون واطلقوا عليها **«ثورة التصحيح»** .. وكانت بداية رحلة الناصريين فى البحث عن كيان يضمهم مع غياب اقطاب الناصريين فى سجون السادات.. وحمل عبء التعبير عن الحركة الناصرية شباب الجامعات الذين انخرطوا فى **اندية الفكر الناصرى والاتحادات الطلابيه...** ومع اتجاه السادات نحو تعديل النظام السياسى ليقوم على تعدد الاحزاب عام ١٩٧٦ تقدم المرحوم **كمال رفعت** وآخرون من داخل الاتحاد الاشتراكى بطلب تأسيس **المنبر الاشتراكى الناصرى** ولم تفلح محاولته بعد قرار الاجتماع المشترك لمجلس الشعب مع اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى والذى سمح بثلاثة منابر لليسار واليمين والوسط تحولت بعدها الى **احزاب التجمع والاحرار وحزب مصر...** وقد حاول وقتها **كمال أحمد** تأسيس طليمة التحالف ولم ينجح ايضا.. بعدها اختار بعض الناصريين الانضمام لحزب التجمع وعلى رأسهم **كمال رفعت** واختار آخرون الحزب الحاكم وفضل قطاع ثالث الاستقلال لحين توافر ظروف جديدة. وانضم من بقى الى حزب الصامتين والمتفرجين وابتعدوا عن العمل السياسى خاصة بعد انتفاضة ١٨، ١٩ يناير وقيام السادات باعتقال **قوى اليسار من الشيوعيين والتجمعيين والناصريين..**

ولم تنزو فكرة تأسيس الحزب. وبدأ التفكير بين رجال عبد الناصر فى السجن لتنتعش مره اخرى بعد خروج **محمد عروق** وتبدأ محاولة جديدة لتجميع القوى الناصرية ولأول مره فى حزب يمارس نشاطه سرا وينسق حركته **مع حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى...** ويتقرر اعلان **الحزب الاشتراكى العربى الناصرى** يوم ٢٣ يوليو ٨١.. لكن الاعلان يتأجل حتى ٢٨ سبتمبر من نفس العام ليتوه مع ضجيج احداث سبتمبر واعتقال الالاف من القادة السياسيين من كافة الاتجاهات ومن بينهم **محمد فائق وفريد عبد الكريم** الذى تولى فيما بعد اعلان الحزب مره أخرى عام ٨٤ ليستمر حتى ١٩ ابريل حزبا تحت التأسيس هربا من قانون الاحزاب الذى يمنع الاحزاب من ممارسة أى نشاط سياسى بعد تقديم اوراق التأسيس. واستطاع الحزب

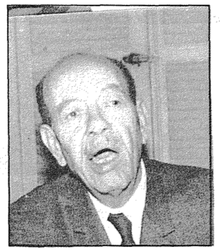
الاشتراكى الناصرى عقد مؤتمره التأسيسى الاول بمقر التجمع فى ٢١ فبراير ٨٧ وهو الحدث الذى تأخر وتأجل اكثر من مره حتى حصل رجال عبد الناصر على حقهم فى النشاط السياسى بألغاء قرارات العزل السياسى عنهم.. لتظهر اسماء الفريق محمد فوزى ومحمد فائق وعلى صبرى وأمين هويدى وضياء داوود وسامى شرف بين أعضاء الامانة المنتخبة للحزب الاشتراكى العربى الناصرى.

ومن مرحلة الحزب السرى غير المعلن حتى الاعلان عنه بدأت محاولة موازية فى إطار القانون كان بطلها كمال أحمد للحصول على حق انشاء حزب اطلق عليه تنظيم تحالف قوى الشعب العامل واستمر كفاحه القضائى بعد رفض لجنة الاحزاب سبع سنوات بدأت فى ٨٣ وانتهت فى ٩٠ برفض قاطع ونهائى من محكمة الاحزاب قالت فى حيثياته أن النظرية الناصرية التى يتبناها الحزب ويجعلها القدوة لمبادئه واساليبه لم تحقق الديمقراطية كما انها تنكر الشكل الدستورى القائم على تعدد الاحزاب واضافت الحيثيات أن الحزب الناصرى يطالب بتجريد الرجعية من كل ادواتها دون تحديد مما يجعله سيفا مسلطا على رقاب بعض المواطنين ووسيلة للإرهاب.

وكان قرار المحكمة وقتها مفاجأة للجميع خاصة بعد تقرير هيئة مفوضى الدولة الذى اجاز مبادئ الحزب وانتقد قرار لجنة الاحزاب بالاعتراض على قيام الحزب الناصرى تحت حجة معارضة كامب ديفيد.

وادى قرار محكمة الاحزاب الى تثبيت قناعة لدى الناصريين بأن النظام الحاكم لايرغب فى قيام حزب لهم وكما يقول كمال أحمد فإن حيثيات الحكم التى كانت محل دهشة من الجميع تجعل الامر يخرج من دائرة القضاء ليدخل دائرة القرار السياسى

وقبل ان يفيق البعض من دهشتهم تقدم ضياء الدين داوود فى ٥ مايو ٩٠ إلى لجنة (الاحزاب باوراق الحزب العربى الديمقراطى. لكن الدائرة التى تعود عليها الجميع (رفض- طعن- تقرير- مفوض الدولة- رفض نهائى) لم تكتمل وفى اقل من عامين جاء الحكم القضائى لصالح ضياء لتكون المفاجأة أكبر من أن يتوقعها أحد على حد تعبير وكيل المؤسسين والأمين العام المؤقت ضياء الدين داوود.

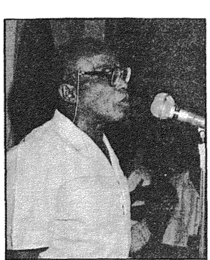

الفريق محمد فوزى


محمد فائق

سؤال وإجابات متعددة

بزوال المفاجأة يبدأ التساؤل عن السر فى نجاح ضياء الدين داوود فيما فشل فيه الآخرون- والاجابات تعددت.. الاولى تقول لمواجهة التيار السياسى الاسلامى بعد اتساع نفوذه وتصاعد عمليات العنف من بعض جماعاته وتستند الى اقوال ضياء ذاته قبل الحكم والتى أكد فيها أن الحكومة جربت الحل الامنى لمشكلة التطرف ومواجهة الجماعات الاسلامية وفشلت وبقيت المواجهة السياسية التى لايقدر عليها الحزب الوطنى..

التفسير الثانى ينطلق من ذكاء النظام ورغبته فى كشف التيار الناصرى وابرازه كقوة محدودة العدد والتأثير ويستند إلى الخلافات التى وصلت الى ذروتها بين الناصريين منذ بداية العمل السرى الذى لم يتعودوا عليه


مبارك عبده فضل

وتفجرت مع اعلان الحزب الاشتراكى وتواصلت حتى يوم الحكم الذى نشرت فيه الصحف قرب عقد جمعية عمومية للحزب الاشتراكى الناصرى للنظر فى الانتقادات الموجهة الى فريد عبد الكريم لطريقة ادارته وتمثيله للحزب يضاف الى ذلك الهجوم المتواصل من شباب الناصريين على من اسموهم بالحرس القديم من ناحية وهجوم كمال احمد من ناحية أخرى..

الإجابة الثالثة تفسر الامر بأنه محاولة لضرب نزعة التشدد التى ظهرت فى المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع وإضعافه بالمراهنة على خروج العناصر الناصرية منه التفسير الرابع يعزى الحكم إلى رغبة السلطة فى التخلص نهائيا من شبهة ثورة يوليو وشرعيتها واسنادها بالكامل للحزب الناصرى بعد أن فقدت بريقها وتأثيرها فى عصر سقوط الدول الاشتراكية وفشل التجارب القومية وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بادارة العالم.

وتذهب التفسيرات حتى انها تربط فى بعضها بين قيام الحزب الناصرى والازمة الليبية فى محاولة لإبراز الضغوط الشعبية القومية

على اية حال- التفسيرات كثيرة ولن تنتهى لكن المشترك بينها الاتفاق على أن قرار محكمة الاحزاب كان قرارا سياسيا ويبدو الامر مقبولا من شكل المحكمة التى تضم بعض الشخصيات العامة الى جانب رجال القضاء وبالطبع فإن القرارات حتى وأن اتخذت الشكل القانونى فهى لاتستبعد البعد السياسى.

بالمقابل هناك من يرى أن الأمر فى نهايته يعود الى القضاء. فيؤكد فريد عبد

الكريم بأن الحزب الناصرى قد خرج رغم انف السلطة التى جاهدت حتى اللحظة الاخيرة فى عرقلة الحكم. ويسجل فريد اعتزازه وفخره بالقضاء المصرى الذى يثبت استقلاليته دائما

أما ضياء داوود فيقول ان الحكومة قد اعترضت عن طريق ممثليها ٥ مرات لكن التكتيك الذى اتبعه الحزب فوت عليها أى فرصة لعرقلة صدور الحكم.. فالحزب لايضم بين مؤسسيه أى وجه فاقع من رموز الناصرية وبرنامجه يتميز عن كافة برامج الاحزاب وكلماته منتقاة بعناية ولاتحمل سوى معانى محددة لايمكن تأويلها. وعزز كل ذلك تقرير مفوض الدولة التاريخى الذى حرره رئيس لجنة المفوضين المستشار طارق البشرى. حتى الخلاف الذى اعلنته الصحف وقت تقديم ضياء اوراق التأسيس لحزبه عام ٩٠ مع الاحزاب الناصرية الاخرى خاصة **فريد عبد الكريم** وما ادعته من رغبة **(ضياء - فائق)** فى تحجيم نفوذه والاستقلال عنه فى الحركة بعد مواقفه منهم وبالذات مع على صبرى.. يقول عن ذلك ضياء انه كان جزءا من التكتيك حتى لايستند البعض او ينسب للحزب أى اشياء تخص الحزب الاشتراكى فى محاولة للعرقلة . وكان **فريد عبد الكريم** وبعض القيادات الناصرية قد اعلنوا بالصحف انه لاصلة بينهم وبين الحزب الذى تقدم به ضياء.

وبيقى **كمال احمد** الذى لايتوقف كثيرا امام التفسيرات المختلفة ويقول ان المهم هى مسيرة الحزب وهى القادرة على ابراز صورته الحقيقية ويستشهد فى ذلك بتجربة التجمع.

الناصرية ومياه النهر

المياه التى جرت تحت الجسر كما قلنا كانت متدفقة طوال السنوات الماضية، وجاءت معها بالانفتاح الاقتصادى ورجال صندوق النقد الدولى، وتبدلت معها وجوه الخواجات وتصالحنا فيها مع العدو، وعرفنا فيها الخصخصة والايدز وحوادث التطرف والاغتصاب- والأخطر أن تلك المياه قد جرفت معها المشروع القومى الناصرى بأحلامه فى الوحده العربية والتنمية المستقلة ومجتمع الكفاية والعدل والاسئلة اصبحت كثيرة امام الناصريين وكما قال **هيكل** فعليهم ان يجدوا دون تلفيق اجابات مبدعه جديدة على الاسئلة التى يطرحها بالحاح هذا العصر ومتغيراته وحتى لاتبقى تجربة عبد الناصر مشروعا معلقا بمصادفة عابرة فى التاريخ وحتى لايبقى الناصريون يرحمون بين اليأس والرجاء.



كمال الدين رفعت

حلما قديما.. وكلام هيكل كان عام ٨٦ قبل المتغيرات الدولية والعربية التى بدأت بسقوط اوربا الشرقية وانتهت بالأزمة الليبية مرورا بحرب الخليج وسقوط الاتحاد السوفيتى وانفراد امريكا بلقب القوة العظمى الاولى.

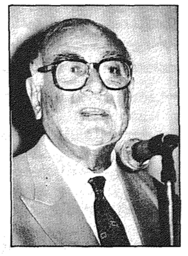
ماذا بقى للناصرية مع هذه المتغيرات -؟!

يجيب **ضياء الدين داوود** بقوله ان الناصرية لها جانب اصطلحنا على تسميته ثوابت وهناك جوانب متغيرة ولسنا جامدين. ومنهج الميثاق نفسه حدد جوانب ثابتة وجوانب متغيرة ليعاد النظر فيها بعد فترة قدرت وقتها بعشر سنوات ومن هنا فإن اولى مهام المرحلة القادمة أن نحدد الثوابت والمتغيرات وان نوضح اساليب التعامل مع هذه المتغيرات.

ويعتقد داوود ان الفكر الناصرى فيه من المرونة كما فيه من الاصالة مايمكنه من ذلك وتجربته خلال فترة التطبيق تؤكد هذه الكفاءة. والمشروع الناصرى مازال قادرا على مواجهة المتغيرات والتعامل معها.

اما حكاية المياه التى جرت واثرها على الفكر الناصرى وقضاياه الاساسية فلايتجاهلها ضياء، وانما يفضل الانتظار لما سيقوله الحزب الذى سيكون فى اعتقاده قادرا على التعامل معها بشكل صحيح وبتكوينه الذى يضم القيادات المتمرسة فى العمل السياسى والتنفيذى والخبرات النظرية ورصيد التجربة ويبتعد داود فى الحديث عن القضايا التفصيلية مثل **القطاع العام والاصلاح الزراعى** وغيرها ويقول الافضل ان تكون فى صياغات مكتوبة ويعد بتقديمها لنا فى وقت لاحق.

ونسأل عن شعار **الدولة العربية الواحدة** التى يطرحها الحزب- فيقول أن الوحدة هى هدف استراتيجى وهى سبيل الخروج من المشاكل المتراكمة على صعيد التنمية والديمقراطية والأمن خاصة الصراع العربى الاسرائيلى والتى لاتستطيع دولة



ضياء الدين داود

ضياء الدين داوود

* مواليد فارسكور- دمياط ٢٧ مارس ١٩٢٦
* تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٩
* انتخب عضوا بمجلس الأمه عام ١٩٦٤ وامين الاتحاد الاشتراكى بدمياط ١٩٦٥ ووزيرا للشئون الاجتماعية وعضوا باللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٨
* تم تحديد اقامته فى ١٤ مايو عام ١٩٧١ وحكم عليه السادات بالسجن ١٠ سنوات اشغال شاقة وتم التحفظ على امواله وممتلكاته وأفرج عنه بعد ٣ سنوات.
* نجح فى انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩٠ بعد معركة عنيفة.



فريد عبد الكريم

د. رفعت السعيد

واحدة بمفردها ادارته.

اما الواقع العاجز والمتشرذم الحالي وصراعات الانظمة الغربية فيقول ضياء الدين داوود إن الوحدة رغم ذلك ممكنة ونحن لانتوجه الى حكومات وأنظمة بل الى الشعوب الغربية صاحبة المصلحة الاساسية في الوحدة. ويؤكد ان حركة الشعوب ليس لها حساب ولاينبغي ان يوجد في منطق السياسه يأس من شئ.. ويضيف أن وقت ثورة يوليو كان العالم العربي تحت الاحتلال كله فيما عدا اليمن الشمالي والواقع تغير بحركة الشعوب.

ونترك قضايا الناصرية وننتقل الى اسلوب الحزب في التعامل مع القوى السياسية.

رفاق الماضي

بدأ **الحزب الناصري** رحلته في العمل السري بالتنسيق مع **حزب التجمع والحزب**

العلاقة بين قيام الحزب الناصري.. والتصدي للتيار الاسلامي.. واضعاف موقف التجمع.. ورغبة الحكم في التخلص من شبهة العلاقة بثورة يوليو

الشيوعي المصري وبعد الاعلان عن الحزب الاشتراكي الناصري مرت تجربة التحالف والتنسيق بعدة مراحل كانت مبشرة كما يقول اطرافها الثلاثة.. ولكن « ممثل الناصريين وقتها كان **فريد عبد الكريم** فهل يتغيير الامر بعد قيام الحزب الجديد بقيادة ضياء الدين داوود.

الإجابة يقدمها **د. رفعت السعيد** امين عام التجمع ويقول ان التحالف يجري بيننا وبين الناصريين على اساس قوى سياسية وبرنامج عمل وموقف من تيار سياسي، ومن هنا فنحن لانتوقف امام التسميات وينصب **تحالفنا على المحور الرئيسي وهو الحزب الديمقراطي الآن باجماع القوى الناصرية على انه ممثلها ووعاؤها التنظيمي ونفعل نفس الشئ مع الشيوعيين فنحن نتحالف مع الفصيل الرئيسي وهو الحزب الشيوعي المصري مع اعترافنا بوجود مجموعات أخرى هنا أو هناك لكل من التيارين.**

ويضيف الامين العام للتجمع ان الخطوات العملية لم تبدأ بعد مع الحزب الديمقراطي لكن عده مقابلات اولية اكد التجمع فيها استعداده لتقديم كافة المساعدات الممكنة لنهضة الحزب الديمقراطي حتى يتخطى مرحلة التكوين واتفقنا على عقد جلسات تالية لوضع النوايا موضع التطبيق.

اما تجربة الماضي فيقول عنها د. السعيد انها كانت مبشرة في البداية وعقدنا عدة اجتماعات لممثلي الأطراف الثلاثة انتهت باجتماع موسع ناقشنا فيه بيانا مشتركا لاعلان التحالف وكلفنا المرحوم د. **فؤاد مرسي** بصياغته النهائية لكن الاخوة الناصريين بعد ذلك طلبوا التمهل لأسباب لم يفصحوا عنها وقتها.. وتوقفت الاجتماعات المشتركة لفترة وعند الاستعداد لعقدها مره أخرى كان حكم المحكمة.

ولايتوقف د. رفعت طويلا امام بعض التجاوزات التي ظهرت من التيار الناصري اثناء تجربة التحالف في العمل الجماهيري وترشيح البعض منهم في مواجهه مرشحين آخرين من التجمع او الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية أو النقابات دون تنسيق ويقول ان هذا وارد طالما كان الحزب الناصري وقتها تحت التأسيس ولايتمتع بأبنيه تنظيمية مستقرة ومن ثم يفتقد التوجيه القيادي الواحد. لكنه يؤكد أن الوضع سيكون اكثر انضباطا بعد قيام الحزب الجديد وبناء تشكيلاته .. وهي خطوة يعتبرها للامام في تعزيز التحالف اليساري وإيجاد نوع من العلاقة الثابته والمعلوم حدودها مع الحليف الناصري.

ولايختلف كلام الشيوعيين كثيرا عن رأى الأمين العام للتجمع فيقول الشيخ **مبارك عبده فضل** القائد الشيوعي المعروف ان التحالف اليساري هو صلب أي عملية جبهوية وطنية وتجربة الماضي كانت مشجعة وأن اصابتها بعض المعوقات ولاينبغي التوقف امام الاشياء الصغيرة والمطلوب بذل الجهد المتواصل بين اطراف التحالف للاقتراب أكثر من القضايا المتفق عليها.

ويضيف **ابراهيم بدراوي** ان التحالف الآن وفي المستقبل ضرورة وينبغي البحث عن صيغة تضمن تفاعل اطرافه الثلاثة لان البديل الآخر في عمل كل طرف وحده سينتج عنه قصور شديد في عمل كل فصيل. ويؤكد بدراوي أن تحالف اليسار هو حجر الزاوية لنهوض مصر اما علاقات كل طرف بالآخرين خارج التحالف فهي مفتوحة ولامصادرة عليها ويرى بدراوي ان مجالات العمل المشترك شديدة الاتساع بين اطراف التحالف اليساري ويمكنها إحراز تقدم كبير فيها.

لكن الطرف الناصري وفقا لحديث قيادته يشوبه الغموض وقد يكون مرجع ذلك انتظار الانهاء من عملية البناء للحزب واستكمال مقوماته التي تجعل منه طرفا قويا في أي تحالف.

عند سؤال **فريد عبد الكريم** قال ان المسألة برمتها تخضع للحزب الذي يمثله حاليا ضياء.. وفي اجابات ضياء تكلم بشكل عام عن المبادئ العامة للعمل المشترك وقال ان يدنا

محدودة للجميع وهناك ارضية عمل مشترك واسعة تضيق وتتسع لتشمل اجزاء من الحركة السياسية او كلها.. اما موقف الحزب فسيتحدد بعد اكتمال تشكيلاته ويعتبر ضياء ان التجمع اقرب القوى السياسية للحزب العربي الناصري وكان السند للناصريين بما قدمه من وسائل دعم كثيرة بالإضافة لوجود فصيل أساسي ضمن فصائله من الناصريين ومن ثم مجال التعاون المستقبلي موجود ولكن حجمه وشكله وتوقيته لم يتحدد بعد

اما الماركسيون والشيوعيون فيقول ضياء انهم في مرحلة مراجعة حاليا ودراسة لأوضاعهم ويضيف بعد أن تنتهي هذه المرحلة يمكن أن ندرس ماسوف يتقدمون به.

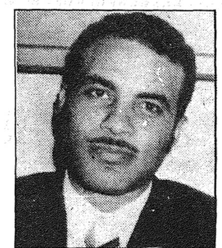
وزملاء الحاضر

اما باقي القوى السياسية فأن ضياء الدين داوود يصر على موقفه العام ويقول ان الحزب لايضمر العداء المسبق لاى فصيل سياسي واننا مصرون على عدم الدخول في أي معارك كلامية وننشغل بعملية التأسيس قبل أي شئ آخر والموقف من الاخوان مثل الموقف من الحزب الوطني واى قوة سياسية اخرى فالحزب مستعد للتعاون مع أى قوه سياسية في الحد الادنى من القضايا المصيرية المشتركة والتي لاتحتمل خلافا ويحددها بأنها قضايا الاستقلال ورفض التبعية والهيمنة الخارجية ورفض محاولات تشكيل المنطقة العربية على هوى قوى الهيمنة العالمية تحت ستار النظام العالمي الجديد او الشرعية الدولية وغيرها من الاصطلاحات المضللة.

حلم ايزيس

في الذكرى السادسة عشرة لرحيل عبد الناصر قال المرحوم شعراوي جمعة ان تكوين الحزب في السلطة عملية صعبة جدا اما تكوينه خارجها فهو امر سهل وافضل- واذا اتفقنا مع شعراوي جمعه في افضلية البناء خارج السلطة لمنع الانتهازيين والوصوليين فالمسألة تحتاج الى اثبات في الحديث عن سهوله التكوين خارج السلطة.

واذا كان محمد خليل امين اللجنة المركزية لحزب التجمع يقول: بناء حزب عمليه في غاية الصعوبة خاصة اذا كان حزبا يساريا وتجربة التجمع هي خير شاهد على ذلك.



كمال أحمد

فأن ضياء داوود يجزم بسهولة الامر ويقول أن الحزب الناصري يكفيه ان يعلن عن نفسه في أي موقع حتى ينضم اليه عشرات الالوف ونسأله كيف؟- فيجيب بأن الجماهير تنتظره فهوالمعبر عنها وعن احلامها.. وتقدير الاستاذ ضياء ان الشارع ناصري ١٠٠٪ ليس بعاطفته وانما ايضا بمصلحته وأن فترة المعاناة التي طالت ٢٠ عاما وتاهت فيها الجماهير في البحث عن مخرج تجعل الأمر اسهل عندما يجدون هذا المخرج فيمن حقق لهم المكاسب في الماضي. ونسأل مرة أخرى عن الزمن الذى تغير واصحاب المصالح في عالم اليوم والتجربة الصعبة لبناء احزاب المعارضة في ضوء احتكار الحزب الحاكم لأدوات الاتصال الاعلامي خاصة التليفزيون فيقول ان فترة خلط الالوان

جبهة بين الناصريين والتجمع والحزب الشيوعي عام ١٩٨٠

عدد التجار ورجال الصناعة الذين انضموا للحزب الناصري يفوق عدد العمال والفلاحين

قد انتهت واصبحت الامور واضحة اليوم ويؤكد داوود ان البشائر قد ظهرت مع اعلان الحزب وسيكون حجم العضوية مذهلا للجميع خاصة اذا علموا بأن عدد التجار ورجال الصناعة والذين اضيروا من السياسات المطبقة حاليا قد تدافعوا على الحزب ووصلت ارقام عضويتهم نسبة اكبر من العمال والفلاحين.

لكن الحزب ليس جماهيرا فقط وانما ايضا قيادات وكوادر.. والموقف الحالي للناصريين به خلافات عديدة تحتاج لجهود ضخمة لازالتها؟ فيقول ضياء أن الحزب الديمقراطي محل اتفاق كامل بين كل الاطراف الناصرية..فريد عبد الكريم هو الآخر يتحدث عن مبالغات الصرف والمغالطات وحتى التلفيق في الحديث عن وجود خلافات بين اطراف التيار الناصري ويقول انه تقدم بطلب عضويته منذ اليوم الاول لتصريح المحكمة.

بينما يؤكد كمال احمد انه مازال في مرحلة الانتظار وان موقفه سيتحدد بعد أخذ رأى القواعد كتابه واجتماع اللجنة المركزية الذى تملك القرار..

اما شباب الناصريين فلازال حديثهم يجرى عن انتهاء دور الحرس القديم وعليهم تسليم الراية لجيل الشبان.. وضياء من ناحية اخرى قد بدأ في عملية بناء الهيكل القيادى من المؤسسين ورغم وجود اتجاه قوى طالب بتمثيل كل الاطراف الناصرية في القيادة فأن ضياء يقول انه التزم باللائحة وستمتد مرحلة البناء ٦ أشهر، والآن وفقا لحديثه لايوجد موقع قيادى مسئول داخل الحزب سوى وكيل المؤسسين الذى تحول الى أمين عام مؤقت ولجنه المؤسسين التي تحولت الى لجنة مركزية مؤقتة وانتخبت امانه عامة مؤقته ومهمة هذه التشكيلات بناء الحزب ودعوة الراغبين في العضوية.. ونسأل عن اسباب السرعة في التشكيل وانها قد تمثل مصادرة لحق الاطراف الاخرى في القيادة في المستقبل فيقول بأن الباب لم يغلق امام الجميع وفي خلال السته اشهر القادمة يكتسب أي شخص ينضم للحزب العضوية الدائمة التي تتيح له شغل أي موقع قيادى بشرط أن يأتي بالانتخاب من المستوى الادنى للاعلى وفقا للائحه.

ونترك ضياء داوود يستكمل البناء.. بين الذين يراهنون على فشله في تحقيق أمل ايزيس، والذين يبذلون الجهد لكى ينجح الناصريون في جمع اشلاء اوزوريس.

اللهم احمنى من أصدقائى !

د. عبد العظيم انيس

هيلينا كوبان سيدة بريطانية الأصل عملت مراسلة صحفية فى بيروت سنين طويلة لصحيفة الصنداى تايمز البريطانية والكريستيان مونيتور الامريكية، وكونت علاقات جيدة خلال عملها مع بعض العناصر المحافظة فى قيادة منظمة التحرير. ومن خلال هذه العلاقات ألفت كتابا عن منظمة التحرير أختلفت حوله الآراء ،فمن قائل إن الكتاب يتعاطف مع المنظمة والشعب الفلسطينى ويثبت أن هيلينا كوبان صديقة للعرب ،ومن قائل إن الكتاب يشبه تقارير أجهزة المخابرات.

وليس المهم الآن تقييم الكتاب، إنما المهم الاشارة إلى الانشطة الجديدة التى تساهم فيها هيلينا كوبان بوصفها إحدى قيادات «مبادرة السلام والتعاون فى الشرق الأوسط» غير الرسمية. ولمن لم يعلم من قبل فإن هذه السيدة هى الآن زوجة الأمريكى وليم كوانت الذى كان فى عهد الرئيس كارتر العضو المسئول عن الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الامريكى، وبالتالى أحد مهندسى اتفاق السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩، وهو معتبر أيضا فى بعض الاوساط «صديقا» للعرب.

ولمن لايعلم أيضا فإن هيئة مستشارى تلك «المبادرة» الامريكية غير الرسمية تتكون من سبعة عشر كوكبا أمريكيا شغل معظمهم فى الماضى مناصب تنفيذيه قيادية فى الخارجية الامريكية (سفراء فى الشرق الأوسط) أو فى المخابرات الامريكية. وبعضهم مثل روبرت ماكنمارا كان وزيرا للدفاع أيام حرب فيتنام ورئيسا للبنك الدولى بعد ذلك، وبعضهم - مثل السيدة جويس ستار- معروف بتعاطفه الشديد مع الحركة الصهيونية الامريكية (إيباك)، وهى رئيسة مشروع مبادرة المياه الذى فزع منه محمود رياض وعبر عن هذا الفزع فى مقال بصحيفة الحياة فى أكتوبر الماضى قبل وفاته بأيام.

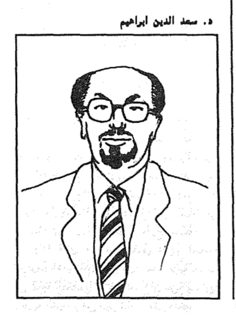
وهناك- ضمن هيئة استشارى هذه المبادرة الامريكية- ثلاثة أمريكيون من أصول فلسطينية هم محمد مصلح ومحمد ربيع وعبد العزيز سعيد وهم أساتذة جامعات فى الولايات المتحدة. ولكن يلفت النظر أن الاسماء الامريكية ذات الاصول الفلسطينية المعروفة بصلاتها التاريخية مع منظمة التحرير مثل ادوارد سعيد وابراهيم ابو لغد وهشام الشرابى ليست موجودة ضمن مستشارى هذه المبادرة.

ولكن ماهى أهداف هذه المبادرة؟

إنهم يقولون إن مشروع المبادرة يستهدف البحث عن «أرض مشتركة» بين العرب واسرائيل ، والمساهمة- بشكل غير رسمى- فى عملية تفاوضية مباشرة لتنمية علاقات التعاون بين شعوب الشرق الأوسط، كما يستهدف دعم الجهود الرسمية المبذولة حاليا لصنع السلام فى الشرق الاوسط. وذلك عن طريق تقديم حلول بديلة فى حالة وصول المفاوضات الرسمية الى مأزق.

لا تخفى إذن هيئة المبادرة أنها تعمل جنبا إلى جنب مع الجهود الرسمية الحكومية، وأنها «تقدم ساحة وآلية للحكومات لتعرض أفكارها على مستوى غير رسمى»، كما تفخر الهيئة بأن بعض أعضاء «العقل المركزى» الذى شكله من


محمد وهبى


د. سعد الدين ابراهيم

اسرائيليين ومصريين وفلسطينيين وأردنيين وسعوديين وكويتيين وأتراك كانوا أعضاء فى وفود حكوماتهم فى مؤتمر مدريد، كما لايخفى مركز ابن خلدون - المروج الاوحد لتلك المبادرة فى مصر- إن هذه المبادرة ترتكز على تعاون عدد من المراكز البحثية والشخصيات غير الحكومية وإن كان معظمها على صلة بصناع القرار فى بلادهم.

المبادرة إذن بدأت مهمتها الجسيمة بتشكيل «عقل مركزى» من شخصيات شرق أوسطية تعمل فى هيئات «بحثية» شرق أوسطية. أما من هم مثلا المصريون أعضاء «العقل المركزى» الذين حضروا الاجتماعات الاولى فى روما أو واشنطن فلانعرف عنهم شيئا، ومن الواضح أن قادة المبادرة فضلوا أن تظل هذه الاسماء فى طى الكتمان.. والوحيد الذى امتلك الشجاعة لأن يعلن عن نفسه هو **د. سعد الدين ابراهيم** وذلك من خلال نشرة **«المجتمع المدنى»** التى يصدرها مركز ابن خلدون، والتى تحدث فيها صراحة عن اشتركه هو والاستاذة منى مكرم عبيد فى الجولة الثانية لهذه المبادرة المنعقدة فى روما خلال الفترة ١٩-٢٣ يناير سنة ١٩٩٢

ولقد ذكر **د. سعد الدين ابراهيم** اسماء بعض الهيئات التى قال إنها مشتركة فى المبادرة مع مركز ابن خلدون مثل المنتدى العربى والمركز القومى لدراسات الشرق الاوسط ومركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية.. الخ لكن **الاستاذ السيد يسين** الأمين العام للمنتدى العربى نفى- فى رسالة للاهالى- ذلك، كما نفى لى شخصيا اشتراك مركز الدراسات الاستراتيجية للاهرام فى تلك المبادرة.

ومن الواضح من محاولة التكتم على أسماء المصريين المشتركين فى تلك المبادرة أنها لاتلقى أى حماس أو تشجيع فى أوساط المثقفين المصريين. بل إن رد الفعل الأولى فى أوساطهم هو الغضب والاستنكار. **فلجنة الدفاع عن الثقافة القومية فى القاهرة** أصدرت بيانا استنكرت فيه تلك المبادرة «فى محاولة البحث عن «أرض مشتركة» بين الضحية والجلاد»، والدكتور **حامد عمار والاستاذة أمينة النقاش** كتبا فى الاهالى منددين بالمبادرة ورعاتها، والأهم من كل ذلك أن **هيلينا كوبان** أدلت بحديث طويل لمحمد وهبى مراسل المصور فى واشنطن (عدد ٢٤ ابريل الماضى) عن موضوع المبادرة وأنشطتها، وفى هذا الحديث تقول بالنص «لماذا لاتكتبون وتنتقدون موقف



منى مكرم عبيد

معظم مثقفيكم المتردد إزاء الدخول فى حوارات غير رسمية مع المثقفين الاسرائيليين؟ لماذا هذه الخشية؟» . ولكنها تعترف فى نفس الحديث أن اجتماعا عقد فى روما لبحث **«شئون الأمن»** يوم ٢٦ فبراير الماضى واستمر يومين وحضره **بعض كبار ضباط القوات المسلحة السابقين من مصر واسرائيل والاردن** كما حضره مشارك سورى يعيش فى أوربا لأن «الحكومة السورية لم تسمح حتى اليوم بمشاركة أحد من سوريا فى لقاءاتنا». ويفهم إذن من هذا الاعتراف أن هؤلاء الجنرالات السابقين لايمكن أن يكونوا قد اشتركوا فى لقاء روما دون مباركة من حكوماتهم.

ومن الواضح أن بعض حكومات الخليج تلعب دورا هاما فى تلك الانشطة، خصوصا **السعودية والكويت** فالاجتماع الأول لمجموعة «العقل المركزى» الذى عقد فى روما يومى ٢٦ و٢٧ سبتمبر الماضى اشترك فيه اثنان من قيادات الليكود غير الحكومية كما اشترك فيه شخصيات من دول الخليج. كما تقول هيلينا لمحمد وهبى- وسوف يجتمع هذا العقل المركزى» فى سبتمبر القادم لدعم وتكملة جهود الحكومات فى مباحثات السلام.

نحن إذن- كما تقول لجنة الدفاع عن الثقافة القومية- أمام مشروع كبير عقله المركزى فى واشنطن وفرعه الاساسى فى القاهرة، المشاركون فيه من المصريين مجهولون باستثناء د. سعد الدين ابراهيم...**هدفه الجمع بين الضحية والجلاد على «أرض مشتركة» ليس فيها مكان لقرارات الامم المتحدة ولا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى،** ليس فيها مكان لاللمبادئ ولا التاريخ ولاحتى الشرعية الدولية المتمثلة فى قرار التقسيم عام ١٩٤٨.

هل تريدون مثالا على العمل «العظيم» لهذا العقل المركزى الامريكى العربى الشرق أوسطى؟

هاكم مثال تورده **هيلينا كوبان** فى حديثها بالمصور. عندما انعقدت لجنة الأمن فى روما يوم ٢٦ فبراير الماضى قال العضو الاسرائيلى فى اللجنة **(جنرال سابق)** إن اسرائيل قد تقبل أن تتنازل عن السيادة فى الجولان مقابل احتفاظها بالسيطرة العسكرية عليه لسنين طويلة، وأن المشارك السورى- المقيم فى أوربا- أفتى بأن سوريا قد تقبل هذا الاقتراح شريطة اختصار فترة الوجود العسكرى الاسرائيلى فى الجولان!

هكذا الموقف إذن..مع استمرار الاحتلال الاسرائيلى للارض العربية فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان، مع استمرار تدفق الهجرة، اليهودية من روسيا وأوربا الشرقية إلى أرض فلسطين، مع استمرار ضرب الانتفاضة الفلسطينية الباسلة بكل وحشية، مع استمرار تخاذل الحكومات العربية إزاء «الراعى» الامريكى مع استمرار تآمر حكومات الخليج على طموحات الامة فى التحرر والتنمية والوحدة.. مع كل هذا **يشكل «الراعى» الامريكى مبادرة غير رسمية مهمتها إيجاد الحلول البديلة عندما تصل المفاوضات الرسمية إلى «حارة سد»** كما هو متوقع، وتطبيع العلاقات بين المثقفين العرب والمثقفين الاسرائيليين على حساب المبادئ وحتى الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات الأمم المتحدة.

ويا أيها المثقفون المصريون والفلسطينيون والخليجيون الذين اشترككتم فى هذه المبادرة (أو المؤامرة) .. أليس من المناسب أن تكون لديكم الشجاعة وتعلنوا عن أسمائكم؟

مبادرة للسلام

تجمع بين الضحية

والجلاد!!

من وحى أحداث لوس أنجلوس الأخيرة:

نهاية التاريخ.. وقواعد اللعبة

د. جلال أمين

كنت ولاأزال أشعر بالدهشة من تلك الحفاوة البالغة وذلك الاهتمام اللذين حظيت بهما نظرية «نهاية التاريخ» التى قال بها مؤخرا الكاتب الأمريكى ذو الأصل اليابانى «فوكوياما». لقد ترددت أصداؤها فى العالم كله، واهتم بها عدد من الكتاب المصريين بدرجة لم أكن أظن أنها ستحظى بها فى مصر، ولا أظن بالمرة أنها تستحقها.

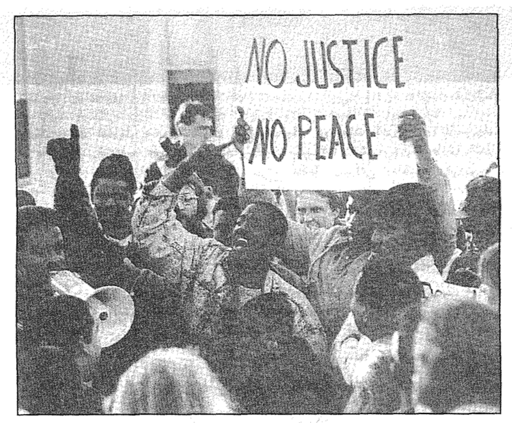
فخلاصة الكلام، مهما تحذلق فوكوياما وأخذ يعيد ويزيد بأنه لايقصد هذا وإنما يقصد ذاك، أن الليبرالية والرأسمالية **قد انتصرتا انتصارا نهائيا، وأن عهد الصراع الأيديولوجى القائم على أساس من الصراع الاجتماعى قد انتهى إلى الأبد**، وأن النظام القائم على المنافسة الفردية، واطلاق الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية قد حقق انتصاره النهائى فى حلبة التاريخ بعد انقطاع مؤقت، انتشر خلاله وهم أنه من الممكن أن يكون النصر لنظام آخر. الآن قد اتضح بما لايترك مجالا للشك (هكذا يقول فوكوياما) أن النظام الرأسمالى/الديموقراطى هو النظام الأفضل لكل زمان ومكان.

وتعليقى على هذا هو أن أبدأ بالتساؤل: من منا يكره أن يتمتع الفرد بأقصى قدر ممكن من الحرية؟ (طالما بالطبع أنه لايؤذى الآخرين)، ومن منا يشك فى قيمة الديموقراطية السياسية؟ من منا يستطيع أن يدافع عن ديكتاتورية تكمم الأفواه وتقتل الحوافز ولو كانت تفعل ذلك باسم طبقة أو باسم مجموع الشعب؟ من منا ينكر أن هناك حريات أساسية للفرد من المصلحة أن يترك لها العنان بأقصى قدر ممكن لتمكنه من تحقيق أكبر قدر ممكن من الابداع والتعبير عن النفس؟ بل إنى سأذهب إلى أبعد من هذا فأقول إنى لا أجد أى غضاضة حتى فى نظام الحرية الاقتصادية نفسه، واطلاق حرية المنافسة واطلاق قوى السوق، وتفاعل العرض والطلب، **كل هذا بشرط واحد بسيط هو أن يبدأ الجميع من نفس النقطة، أن يبدأ السباق من نفس الخط، وبعد هذا فليتنافس المتنافسون.**

القضية، فيما يبدو لى ليست ماإذا كانت الحرية الفردية مطلوبة أو غير مطلوبة، أو ماإذا كان يجوز أو لايجوز تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد، أو أن الأصوب هو العكس وإنما هى فى الاطار المؤسسى الذى تجرى فى حدوده ممارسة الأفراد لحرياتهم، أو بعبارة أخرى، القضية هى فى **قواعد اللعبة التى يجرى تنافس الأفراد فى ظلها.**

فالديموقراطية السياسية وممارسة الأفراد لمختلف أنواع الحرية، بما فى ذلك الحرية الاقتصادية، وتنافسهم فيما بينهم، كل هذا يتم، فى كل عصر من العصور، طبقا لقواعد معينة للعب: اليونانيون القدماء كانوا يتبعون قواعد للعب تختلف عن قواعد عصر الاقطاع، وتلك عن قواعد الرأسمالية.. إلخ، وقواعد اللعبة فى ظل الفاشية غيرها فى ظل الاشتراكية وهكذا. **والزعم بأن هناك شيئا اسمه «إطلاق الحرية للفرد»، ولو كان هناك شئ مطلق بهذا الاسم لايجرى فى ظل قواعد مؤسسية معينة، هو خرافة خادعة،** فالفرد لايتمتع فى أى عصر من العصور بحريات مطلقة، وإنما هو يخضع دائما للقيود التى تفرضها قواعد اللعبة، التى يتبناها المجتمع فى أية لحظة تاريخية معينة.

ما الذى نقصده «بقواعد اللعبة»؟ إنى أقصد بها مثلا ما إذا كان من المسموح به أن يمتلك شخص وسائل الانتاج أو من غير المسموح به، أو ماإذا كان المجتمع يقبل نظام الرق أو لا يقبله، أو ماإذا كان الاحتكار ممنوعا أو غير ممنوع. أو إذا انتقلنا إلى مستوى أكثر تفصيلا، فإن قواعد اللعبة تشمل أيضا، ماإذا كانت الاعلانات فى التليفزيون جائزة أو غير جائزة، وماإذا كان شرب الخمر أو تناول المخدرات أو ممارسة الدعارة أعمالا قانونية أو غير قانونية، ماإذا كان السود مقبولين فى مدارس البيض ومطاعمهم ونواديهم أو غير مقبولين.. وهكذا. بل إنى أدخل ضمن «قواعد اللعبة» أيضا، درجة التقدم التكنولوجى التى أحرزها المجتمع، فما هى وسائل التعبير عن الرأى المتاحة للناس؟ هل هى الصحف، أم الصحف والاذاعة، أم الصحف والاذاعة والتليفزيون؟ وما هى وسيلة الانتقال من مكان إلى مكان؟



لاسلام...بلا عدالة

الحصان أم القطار أم السيارة؟ وهل يسمح التقدم التكنولوجي الذى أحرزه المجتمع بانتاج فائض من الغذاء أو لايسمح بذلك... إلخ.

خلاصة القول هى أن المغزى الحقيقى والمدى الحقيقى لما يتمتع به الفرد من حرية لايتحددان فقط، بداهة، بما إذا كانت هناك قيود «قانونية» على هذه الحرية أم لا، وإنما يتحددان بالإضافة إلى ذلك «بقواعد اللعبة السائدة». فديمقراطية اليونانيين القدماء، بكل أبهتها وشهرتها، لم تسمح للرقيق بممارسة الحرية، لأن قواعد اللعبة عندهم كانت تتضمن السماح لبعض الأشخاص بتملك أشخاص آخرين. **والمجتمع الرأسمالى المعاصر، بكل دساتيره الليبرالية، يسمح لبعض الناس بحريات أوسع بكثير مما يسمح به لغيرهم، لأن قواعد اللعب فى هذا المجتمع تسمح بالاحتكار، ودرجة التطور التكنولوجى تقيد حرية المنتج الصغير ولا تسمح لمن لا يملك سيارة بأن يبحث عن عمل أبعد مما تقوده إليه قدماه، وسيطرة المال لاتسمح بتنوع من البرامج بالوصول إلى التليفزيون.** كما أن قواعد اللعبة، كما رأينا مؤخرا تسمح لرجل أبيض أن يركل رجلا أسود ويشبعه ضربا دون مبرر ثم يأتى القضاء فيبرأ الرجل الأبيض تقديما لاعتبار لون البشرة على أى اعتبار آخر، كما حدث فى لوس انجلوس منذ أيام.

فلماذا إذن كل هذا الحماس لليبرالية والحريات الفردية، مادمنا نرى المعنى الحقيقى لكل هذا فى العالم الواقعى؟ ومادمنا نرى أن التطبيق الفعلى لهذه المبادئ الرائعة، كما تظهر فى الدساتير، ليس رائعا لهذه الدرجة، متى تم هذا التطبيق فى ظل قواعد سيئة للعب؟ أكل هذا الحماس لليبرالية سببه فشل النظام الشمولى فى الكتلة الشرقية؟ حسنٌ، فلنسأل أنفسنا عما إذا كانت محاول الاشتراكيين تغيير قواعد اللعبة محاولة حمقاء حقا إلى هذه الدرجة.

إن الاشتراكيين فى رأيى، ورأى الكثيرين فى الشرق والغرب على السواء، لم يخطئوا قط عندما أشاروا إلى أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، فى بعض المجالات على الأقل، تهدد مبدأ تكافؤ الفرص تهديدا خطيرا. **كانت الفكرة الاشتراكية إذن تستهدف ادخال تعديل صحى للغاية على قواعد اللعب.** بل إن هذه الفكرة نفسها هى التى كانت مصدر وهى، بشكل أو بآخر، للسياسة الكينزية التى طبقتها أوربا الغربية، لسياسة روزفلت فى الولايات المتحدة، ابتداء من الثلاثينات. وقد أصبح مبدأ تكافؤ الفرص جزءا من الضمير الإنسانى بفضل الأفكار الاشتراكية، أياكانت درجة التقدم فى تطبيقه أو التراجع عنه فى فترة أو أخرى هنا أو هناك.

فلنعترف من ناحية أخرى بأن البيروقراطية السوفيتية قد أعجبها ماحققته من امتيازات من وراء رفع شعار «تغيير قواعد اللعب»، فاستمرت تحمل هذا الشعار وتردده لوقت أطول من اللازم، وعلى نحو أضر ضررا بليغا، بعد فترة طويلة من النجاح، بتطور الاقتصاد السوفيتى بل وبمصالح الطبقة العاملة السوفيتية نفسها، فهل هذا يعنى أن تكافؤ الفرص الذى رفعت ثورة ١٩١٧ شعاره كان خطأ من أساسه؟ وهل يعنى هذا أن قواعد اللعبة المطبقة فى الولايات المتحدة هى أفضل قواعد للعب، اليوم وأمس وغداً؟ هل يمكن لمنصف أن يقول إن هذه القواعد تمثل غاية المنى ونهاية المطاف أو «نهاية التاريخ»؟ أم أن القول بنهاية التاريخ يبدو أقرب إلى أن يكون مجرد نكتة سخيفة؟

** مسؤول مصرى كبير» ابلغ صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية بأن الرئيس مبارك غاضب على رئيس الحكومة شامير لأنه كشف عن المحادثة التلفونية بينهما، والتى اتفقا خلالها على اطلاق سراح عائلة مصراتى ودافيد اوفيتس.. بعد اتهامهم بالجاسوسية

** فائقة مصراتى خططت لقتل سجانتها المصرية، انتقاما. ووالدها حاول عقد صفقة مع المحقق: «حاكمنى انا بتهمة التجسس. اعدمنى ان شئت.. مقابل إطلاق سراح الأولاد»

** على لسان«يديعوت احرونوت» القاضى محمد سعيد العشماوى، رئيس المحكمة العليا لأمن الدولة فى مصر قال: «أوفيتس ومصراتى لم يكونوا جواسيس. ويؤسفنى مثل هذا النشر الضخم فى الصحافة المصرية..»

**اوفتس بدأ فى كتابة مذكراته . وقد باعها قبل أن يخط حرفا واحدا فيها.

نظير مجلى

ماهى الحقيقة وراء تسريح المتهمين بالجاسوسية لإسرائيل؟

أية صفقة عقدت بين النظامين ؟

قصص التجسس التى حدثت مابين دول المنظومة الاشتراكية والدول الغربية، حتى آخر الثمانينات، كانت برغم خطورتها مسلية. بل انها اعتبرت نوعا من الرياضة. وأضفت نوعا من الدعابة و«السبورت» على العلاقات بين الخصمين. وكانت فى الوقت ذاته، مادة خام ، تغذت منها افكار كتاب السينما والقصص البوليسية.

واليوم ونحن نعيش فى عصر مسلسلات رأفت الهجان وافلام التجسس التى تكتسح شباك التذاكر فى السينما المصرية، هنالك مجال لاضافة قصة جديدة بطلها او ابطالها أفراد عائلة مصراتى ودافيد اوفتس واصدقاؤهم المصريون.

نحن من موقعنا الصحفى والجغرافى لانستطيع أن نجزم بالطبع أن كانت هذه قصة جاسوسية أم لا. فالقضية انتهت قبل أن تحسم فى القضاء، ورغم أن ملايين الكلمات كتبت فى الصحافة العربية والعبرية والعالمية حول هذا الموضوع ، فما زال المخفى أعظم.ولعل هذا بالضبط يكون سببا لنسيج فى الخيال ولنسج العديد من القصص حول الموضوع. ولكن امورا عديدة تنشر ينبغى اطلاع القراء عليها ، ولو من باب التسلية.

ولنبدأ من النهاية..

لم يكن اطلاق سراح افراد عائلة مصراتي، الاب **فارس** وولديه **فائقة وماجد**، وكذلك **دافيد أوفيتس**، مفاجأة لأحد في اسرائيل. فقد كانت الصحف الاسرائيلية، وقبل اكثر من اسبوع من يوم اطلاق سراحهم، تنشر اخبارا عن قرب اطلاق سراحهم. مرة كتبوا أن مسؤولا مصريا اعلن ذلك. ومرة **قالوا إن الرئيس الامريكي بوش تدخل بنفسه في الموضوع. ومرة أكدوا أن الرئيس حسني مبارك بنفسه قرر التدخل.**

وقد ذكرنا هذا في «اليسار» في العدد الماضي. عندما نشرنا عن التدخل المصري في الانتخابات الاسرائيلية واحتمال أن يكون موضوع اطلاق سراح المتهمين الأربعة بالتجسس لصالح اسرائيل ، بابا من ابواب هذا التدخل.

وبعد يومين من اطلاق سراحهم، تحديدا في يوم الجمعة ١٩٩٢/٥/٨، **كشفت الصحف الاسرائيلية عن محادثة تلفونية بادر اليها رئيس الحكومة الاسرائيلي يتسحاق شامير مع الرئيس المصري حسني مبارك وتمت في يوم ١٩٩٢/٤/٢٣ وفيها اتفق على اطلاق سراحهم**. المحادثة جرت بترتيب مع السفير المصري في اسرائيل **محمد بسيوني** . وحسب هذه الصحف فان رجال السفارة المصرية في تل ابيب، لمحوا الى أهل **دافيد اوفيتس**، بأن من الممكن أن يؤدي تدخل مباشر من شامير لدى مبارك الى أطلاق سراح ابنهم فقام محامي اوفيتس بالاتصال مع مساعد شامير، **اليكيم روبنشتاين**، وهو رئيس الوفد الاسرائيلي في المفاوضات مع الفلسطينيين والاردن وابلغه بتلميحات السفارة، فوعد هذا بالعمل فورا في هذا الاتجاه. واقتنع شامير بذلك. ومع انه كان خائفا من المبادرة للاتصال مع الرئيس مبارك...«فهل سيكلمني فعلا؟ وإن فعل وكلمني، من يضمن أن لايردني خائبا»... الا انه قرر المغامرة فاتصل . وكانت النتيجة «جيدة جدا» ، حسب مصدر مقرب من مكتب شامير **وقد تحدث الرئيسان في أمور أخرى ايضا وليس فقط في موضوع «التجسس» ووعد مبارك بأن يطلق سراحهم خلال ١٠-١٥ يوما ، حتى تتم بعض الاجراءات القضائية الضرورية (وقد تم اطلاق سراحهم فعلا بعد ١٣ يوما).**

وكان شرط مصر لاجراء المحادثة هو ابقاؤها سرا مكتوما. وحرص شامير على ذلك. فلم يبلغ سوى وزير الخارجية ، **دافيد ليفي**، وطلب من الذين تدخلوا في الامر، مثل عائلة اوفتس والمحامي وبعض الصحفيين الذين وصلهم الخبر، بأن يتكتموا على السر.

ولكن شامير نفسه، بعد أن رأى أن الصحافة تتحدث عن جهود كبيرة للادارة الامريكية وللوزير **دافيد ليفي** وتتهمه هو نفسه بالتقاعس عن الموضوع، **راح يتباهى بأن اطلاق سراح الاربعة تم اثر محادثته التلفونية مع مبارك.**

وذكرت «يديعوت احرونوت» (١٩٩٢/٥/٨) ان مسؤولا مصريا كبيرا ابلغ مراسلتها في القاهرة **سمدار بيري**، بأن الرئيس مبارك غاضب جدا على تسريب المحادثة التلفونية تلك **«لقد اتفق على أن تبقى هذه المحادثة، وجودها ومضمونها سرية. بينما شامير أعلن في التليفزيون انه اجرى «محادثة جيدة» مع الرئيس مبارك»**، قال أن المقربين من مبارك واضاف :«لقد وعد الرئيس مبارك بأن يطلق سراح المعتقلين خلال ١٠-١٥ يوما ووفى بوعده بينما شامير لم يف بوعده هو.. **ولذلك فاذا حدث ونشأت حاجة لان يتحدث شامير مع مبارك في المستقبل ويطلب منه شيئا.. لاتتوقعوا أن يستجيب**

عناوين الصحف قبل الافراج عن الجواسيس

اعترافات جواسيس «إسرائيل» في مصر :

خطة لاشعال فتنة طائفية واغتيال خالد عبد الناصر !

ولنعد الى البداية

الكثير من الاسئلة طرحت ومازالت تطرح.. دون أن تلقى جوابا شافيا، حول ملابسات القضية. فهل هؤلاء جواسيس فعلا؟ وإن كانوا كذلك فماذا فعلوا،وان لم يكونوا جواسيس فلم تلك الضجة التى قامت حولهم فى مصر؟ وماهى مصلحة مصر فى اثارة زوبعة كهذه، ثم التراجع بهذه السرعة وبهذه السهولة وأطلاق سراحهم واعادتهم الى اسرائيل؟ واذا كانوا كلهم ابرياء من الجاسوسية واستحقوا التحرر، **فلماذا اطلق سراح فارس مصراتى ايضا وهو الذى صدر بحقه حكم بالسجن ٥ر٣ سنة بعد ادانته بتحقير المحكمة (خلع بنطاله فى قاعة المحكمة..)؟** هل الرئيس فى مصر هو فوق القضاء؟ ولمصلحة من؟

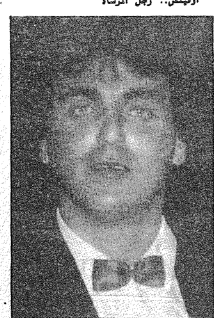
لنستمع الى مايقوله المتهمون انفسهم:

-**دافيد اوفتس:** ثماني مرات زرت مصر لغرض التجارة بالاثاث. قبل اسبوع من اعتقالى زرتها ايضا بغية شراء اثاث من السفارة الامريكية فى القاهرة وفى هذه المرة شعرت اننى مراقب وأن الأمن المصرى يعرف كل شئ عنى. والشخص الذى زودهم بالمعلومات هو «توتو»، أحد موظفى الحكومة المصرية الذى تعرفت اليه على أنه احد اصدقاء فارس مصراتى. عندما كنت احتاج الى مصراتى ولا أجده كان يساعدنى توتو هذا.

فى يوم السبت (الذى اعتقل فيه فارس مصراتى وابنته) كنت فى تل ابيب. واتصلت مع فارس لاطلب مساعدته فى إعداد اوراق المناقصة لشراء الأثاث من السفارة الأمريكية فى مصر. فلم أجده. فاتصلت مع توتو وطلبت منه أن يبلغ السفارة بأننى سأتأخر عن موعدى عدة أيام واننى سأصل فى يوم الأربعاء. وعندما وصلت اتصلت مرة أخرى ببيت فارس مصراتى فى القاهرة. فلم أجده، فى المساء التقيت مع توتو وكانت والدة فارس مصراتى موجودة هناك. واخبرتنى، باللغة العبرية، أن فارس معتقل بسبب أوراق مزيفة ضبطت معه. فعدت إلى الفندق. وفى اليوم التالى أخذت سيارتى شحن إلى السفارة لانقل الأثاث، وهناك اتصلت بى زوجتى من اسرائيل وطلبت منى أن اعود إلى البلاد فورا. لأن المصريين القوا القبض على فارس مصراتى وابنته فائقة بتهمة التجسس. فقلت لها :«أهدئى. فأننى سأحمل البضاعة واسافر».. لم أشعر بالهلع لأننى واثق من أننى لم أخرق القانون المصرى. وكنت انوى السفر فعلا بسرعة. ولكننى شعرت بشئ مايدور حولى. فتوجهت الى السفارة الاسرائيلية فى القاهرة. وقابلت القنصل رونى الفرات. اخذته جانبا لكى لاتسمعنى الموظفة المصرية هناك وهمست فى أذنه باننى اعرف فارس مصراتى لاننى اشتغلت وإياه. فشعرت انه مضغوط وطلب منى الانتظار كى التقى السفير. لكى رونى غاب ساعة ونصف الساعة وعاد مع القنصل التجارى. وقال لى الليلة توجد طائرة الى اسرائيل. ففهمت انه يقصد القول أنه على المغادرة فورا. فتوجهت الى الاسكندرية فى الليلة نفسها، وشعرت أننى مطارد فاتصلت بزوجتى، التى عادت والحت على بالعودة فقلت لها اننى. سأتصل بها كل يوم. فان انقطع الاتصال، هذا يعنى اننى اعتقلت لم أرد أن اغادر بسرعة فاثير الشكوك. وطلبت من زوجتى ان تتصل حالا مع المحامى في حالة اعتقالى.

قررت أن اتمتع فى تلك الليلة، فاذا اعتقلت اكون قد اسعدت نفسى الليلة على الاقل. وقضيت فى كازينو الفندق حتى الرابعة فجرا. فى اليوم التالى عدت إلى القاهرة، وهناك وجدت خمسين رجلا ينتظرون لاعتقالى. وكنت قد حسبت حسابا لهذا فارتديت خمس طبقات من الملابس خوفا من البرد لكنهم فى معتقل طره جردونى من هذه الملابس وادخلونى الى زنزانة تحت الأرض،

أوفيتس.. رجل الموساد



عرضها متر وطولها متران، تخنقها الروائح الكريهة.. بلا ضوء وبلا سرير وبلا فرشة أوحمامات . كان البرد مميتا والطعام نتنا اربعة أيام لم اتحرك داخل الزنزانة. وقمت بتسريب **(!) رسالة من السجن إلى زوجتى «ياعيل» فى تل أبيب** قلت لها فيها اننى اعتبر الرجل الذى بنى هذا السجن الرهيب هو اكبر مجرم فى التاريخ.

فقط فى اليوم الثامن لاعتقالى اخرجونى من الزنزانة لمقابلة القنصل **رونى افرات.** فقلت له: «اترى. لم يكن من الضرورى أن تهرب منى عندما جئتك الى السفارة فى حينه» فأجاب: لقد خفنا أن تكون عميلا للمخابرات (الاسرائيلية) وانك جئتنا لتورطها (أى تورط المخابرات) فى قضية مصراتى وقلت له:«رونى اعلم ، اذا كانت هناك فرصة بأن انجو من الفخ الذى نصبوه لى، فهذه هى فرصتى الوحيدة. فاذا تمكن المصريون من ابتياع المصراتيين فالله وحده يعلم كيف يمكن أن ننجو من هذه المصيدة. وايضا دولة اسرائيل ستتضرر».

سجل رونى ماقلته له وقال: اعتقد انه خلال ٤-٥ أيام سوف يطلق سراحك . وذهب . انتظرت عشرين يوما. فيما بعد علمت انه حتى الرسائل التى بعثتها لزوجتى معه لم تصل اليها.

عندما جاء بعد ٢٠يوما قلت له: رونى. انكم ترتكبون خطأ انهم لا يتهمون دافيد اوفتس فحسب. انما دولة اسرائيل بمجملها فقط محامى الدفاع بمقدوره الوصول الى ملف التحقيق ومعرفة إذا كانوا اشتروا مجموعة مصراتى ام لا.

كان المصريون يأخذونى كل ١٥ يوما لتحديد التوقيف فترة أخرى وفقط فى ذلك اليوم يحققون معى. والتحقيق يدور حول ٦ أسئلة فقط: هل انت عميل للموساد؟ هل تعرف **يوسى شمولك أو معهر ليفى او رافى ليفى... الخ..**" كنت ارد بالسلب ويتركوننى. الاسئلة شكلية مكررة. والمحاكمة شكلية ايضا.

بعد ٣٠ يوما حققوا معى بحضور رونى فقد استجابت السلطة المصرية لطلب السفير الاسرائيلى فى القاهرة.. وروني هو انسان لطيف لكنه ساذج. فقد اعتقد ان هذا الجاز (....). فقال لى: أترى **هل يسمحون عندنا فى اسرائيل لان يدخل ممثل اجنبى الى غرفة التحقيق هكذا .**

وحدثنى بأن السفير الاسرائيلى التقى

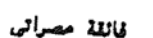
وزير الداخلية المصرى. فقال له هذا: «لسنا نحن الذين قلنا انهم جواسيس. ولكنهم هم بأنفسهم اعترفوا بهذا».
ويتحدث اوفتس عن المقابلة الشهيرة التى جرت له مع **فائقة مصراتى: فى السجن** امام اعين المحققين فيقول: فى التحقيق الذى جرى بعد ٣٠ يوما لاعتقالى، سحب المحقق ملفا سميكا كتب عليه اسم فائقة عندما قرأت اسمها شعرت ببعض الاطمئنان. فهذا دليل على انهم لايملكون شيئا ضدى. المحقق قال انه يريد مواجهتى بفائقة وجها لوجه. وفعلا طلبها وسألها: «**من اين تعرفين يوسى شموليك؟** فأجابت: نعم انه رجل الموساد الذى التقيته عندك فى الحانوت، أنه شاب رائع». لقد بدت واثقة جدا من نفسها. حاولت أن أسألها ان لم تكن تقصد الحديث عن رجل آخر. ولكنها، مثل والدها كانت محدودة الفهم فقلت لها: «فائقة! انك تعرفين إنك تكذبين. فأجابت بابتسامة: ودود. لماذا تقلق أنا سأبقى هنا بينما ستكون انت فى البيت قريبا. فسألتها: هل أنا جاسوس؟ فأجابت هل أنا قلت أنك جاسوس؟

لقد جننت ولازال اجن كل يوم وانا اراها أمام التلفزيون تحدث بأنها تعرضت للضرب والتعذيب بواسطة الضربات الكهربائية. فالضرب يتم فى سبيل انتزاع معلومة من المتهم الرافض للتعاون.

–فائقة مصراتى: سافرت إلى القاهرة آخر مرة فى سبتمبر ١٩٩١ مع والدى واختى الصغيرة وشقيقى. استأجر ابى بيتا جيدا! كنت اعمل مع دافيد اوفتس فى تجارة الأثاث المستعملة، وساعات الحائط بعد شهر ونصف عادت والدتى مع شقيقتى الى اسرائيل. **وبقيت ووالدى وأخى ماجد نحمل بطاقات، هوية مصرية مزيفة، كنا اشتريناها بقروش. وكان هدفنا استعمالها للسفر إلى ليبيا. والدى تصادق مع رجل مصرى اسمه احمد عرابى. وأنا تصادقت مع ابنه سامح. وهو جندى يخدم فى قناة السويس لقد عشقنى واراد الزواج منى. وكان يأخذنى لنزهة على النيل وفى مطعم الشرتون.**

فى احدى الليالى فى نهاية يناير ١٩٩٢ كنت اشاهد ووالدى افلام الفيديو فى الساعة الثانية قبل الفجر سمعنا طرقات شديدة على الباب، عندما ايقنا أن هذه هى الشرطة قفز والدى من الشباك وحاول الهرب. فوقع وكسرت ساقة. (**لماذا قرر ان يعركها لرجال الشرطة بالبطاقات المزيفة، هذا امر غير مفهوم**). فتحت الباب.. فاعتقلونى ووالدى. وأخذوا كل محتويات الشقة. ونقلونى الى سجن النساء على طريق الاسكندرية. هذا السجن هو المكان الأكثر وحشية الذى رأيته فى حياتى. البسونى جلابية وارادوا حلق شعر رأسى فرحت أصرخ حتى اهتزت الجدران فلم يحلقوا شعرى. السجانة اخذتنى الى زنزانة، بقيت فيها مائة يوم. كانت ضيقة، مظلمة، عفنه، بلا فرشة وبلاماء. وفى كل بضع ساعات تجيىء السجانة وتدلق دلو مـاء وسخ على الأرض كى لا استطيع الجلوس. نمت واقفة. وكنت افيق منزعجة من الكوابيس. واصرخ حتى يستيقظ كل السجن. **السجينات اعلن الاضراب عن الطعام ضد وجودى. سكبن على الماء وبصقن على وقذفونى بالحجارة.**

فى زنزانة مجاورة لى كانت امرأة كبيرة فى السن اعطتنى بعض الطعام الذى جلبه لها اولادها. فى الشهر القادم سوف يتم اعدامها لانها قتلت زوجها بعدة طعنات بالسكين. وقربها كانت تعيش سجينه متهمة بالتجسس لصالح ليبيا فى شهر آذار/ مارس أخذوها واعدموها ولم أعد اراها. فقلت فى نفسى، سيأتى دورى الى الشنق ولذلك، وقبل ان يشنقونى سوف انتقم منهم واقتل واحدة من السجانات لقد اعددت خطة القتل هذه. كنت اشتمهم وابكى واصرخ كتبت على الجدار: «حيوانات.. حقيرين.بلا رحمة». هددت بالانتحار فجاء مدير السجن وهدأ من روعى.





عدة مرات حققوا معى. كان يأتى اكثر من محقق. احدهم يسألنى والثانى يضربنى. والثالث يشدنى من شعرى والرابع يرفس فى بطنى. استلقيت على الارض وضربونى حتى تعبوا. فى بعض الأحيان. وضعوا فى فمى خيطا ووجهوا لى ضربات كهرباء موجهة.

ذات مرة واجهونى مع ديفيد **(داڤيد اوفتس)** قال لى المحقق: قولى لاوفتس انك واياه تعملون فى الموساد. والا فاننا سنقتلك». وقال أنهم معنيون بتوريط ديفيد واننى اذا ساعدتهم فى هذا سيطلقون سراحى وطلب منى ان أسأل ديفيد عن يوسى. وأن اذكره بأنه جاء الى حانوتة فى يافا واشترى منه طاولة. وعندما فعلت صار ديفيد يبكى وقال انه لايذكر فضغطت عليه قائلة: اخبرهم انك تعرفه اشفق على. فصرخ ما الذى تريدونه منى. قلت: اخبرهم انك تعرف يوسى وأنه قام بتنظيمك فى الموساد، وانت قمت بتنظيمى.

فى السجن شعرت انهم فجأة صاروا يبتعدون عنى بسبب التهمة التى الصقوها بى وكأننى مريضة بالايدز قالوا لى: عليك أن تنسى اسرائيل فلو حضر شامير وبوش ومبارك لن تخرجى من هنا. وابلغونى انهم اعتقلوا سامح لكن نقطة الضوء كانت فى زيارات القنصل رونى افرات مرة كل اسبوعين لاانساه فى حياتى كان الهى شجعنى ومنعنى من الانتحار.

وفى يوم الثلاثاء قالوا لى اننى سأسافر الى اسرائيل. لم اصدق. جاءت سيارة واخذتنى معصوبة العينين مقيدة بالاغلال. عندما وصلنا المطار شاهدت والدى واخى وديفيد فتعانقنا. وقال لى ديفيد أبوك **باعنا كلكم خوزقتونى لماذا فعلتم بى هذا** فأجبته: كيف نكون بعناك ونحن مثلك ارقينا فى الزنازين؟ هل منحونا سيارة او فيللا..؟ لقد ضربون وعذبونى مثلك.

وعندما عادت فائقة ووالدها وشقيها الى البيت رفعوا علم اسرائيل على سطح المنزل. **لكن دفيد اوفتس اعلن انه يطالب النيابة بالقاء القبض عليهما بتهمة الاساءة له ولدولة اسرائيل.**

القاضى المصرى.. يتكلم

قبل أن نتابع ملابسات هذه القضية ينبغى قراءة نص المقابلة التى اجرتها مراسلة «**يديعوت احرونوت**» فى القاهرة **سميدار بيرى** مع القاضى **محمد سعيد العشماوى**، رئيس محكمة امن الدولة

العليا فى مصر. وقد اجرتها فى بيته الفاخر - حسب وصفها - فى الزمالك ونشرتها فى عدد الجمعة ١٩٩٢/٥/١٥ وقد جرت المقابلة فى يوم اطلاق سراحهم:

يديعوت : كيف تفسر فضيحة اعتقال دافيد اوفيتس وابناء عائلة مصراتى، هذا البالون الفارغ الذى انتفخ عندكم بلا حدود ؟

- **العشماوى**: يحظر على الحديث الموسع عن القضية لانها لم تنته بعد ولكن اذا كنت تقولين انهم ليسوا جواسيس فأعتقد اننى استطيع الموافقة معك على ان اوفتس والمصراتيين لم يكونوا جواسيس

يديعوت : بشكل عام، عندما يجرى تحقيق فى قضية تجسس يحرصون على الحفاظ على الهدوء الشديد الى حين تستخلص النتائج الحازمة . وعندكم ، بعد ساعة من اعتقالهم امتلأت الصحف بالقصص. الم يكن هناك من زود الصحفيين بالمعلومات؟

العشماوى: يؤسفنى هذا النشر. ولكن بودى الإشارة الى ان مجرد كلمة «الموساد» فى مصر يكفى لانطلاق خيال القراء والكتاب. لا يوجد عندنا من لايعرف كلمة «الموساد» فى كل مرة يصدر كتاب عن «الموساد» أو يقرر فيه أحد كبار «الموساد» تناول القلم وكتابة مذكرات يحول الكتاب عندنا الى موضة. «الموساد» فى مصر هو رمز للامور السيئة والعمليات المثيرة والاساليب القذرة.

يديعوت: قبل سنتين جلس القاضى العشماوى فى رأس هيئة قضاة خاصة اقيمت خصيصا لفحص افادة فتاة مصرية روت ان شابين فلسطينين يعملان سائقى تاكس حاولا تجنيدها لخدمة الموساد. فعندما التقياها على نقطة الحدود فى رفع اخذاها، وهى التى تحب الرحلات الى بئر السبع للقاء الاسرائيليين. وعلى اثر الشهادة قررت هيئة القضاة فرض عقوبة بالسجن لفترات طويلة على الشابين غيابيا. فكم حادثة تجسس لصالح اسرائيل وقعت منذ توقيع اتفاقية السلام ووصلت الى محكمة امن الدولة؟

- **العشماوى**: بدافع وظيفتى لا استطيع الدخول فى تفاصيل ولكنى اقتبس ما كتب عندنا مؤخرا فى اعقاب مقابلة اجرتها معى صحيفة مصرية اسبوعية فقد ذكر ان مواطنين مصريين اكاديميين كانا قد جندهما فلسطينيون ظبطا وهما يقوما بالتجسس الاجتماعى داخل مصر وقد حكم عليهما مؤخرا بالسجن ١٥ عاما.

يديعوت: وماهو التجسس الاجتماعى؟

العشماوى: فى عصر الاقمار الصناعية والاعلام الالكترونى المتطور لاحاجة تقريبا الى عملاء المخابرات المزروعين، ولكن اذا كان هناك عنصر معين يحتاج الى الكشف عن نقاط الضعف فى دولة معينة فانه يدير عملاء تجسس اجتماعى.

يديعوت: باستثناء هذا الحادث، هل وصلت قضايا تجسس اسرائيلى الى محكمة أمن الدولة المصرية؟

العشماوى : على حد علمى، هذا هو الحادث الوحيد.

يديعوت: رغم مرور ١٥ عاما على توقيع اتفاقية السلام، يلاحظ أن المصريين لم يتحرروا بعد من التعامل مع الاسرائيليين على اساس ماقبل السلام. يشكون فى كل سائح اسرائيلى بانه عميل الموساد.

العشماوى: انا لست من اولئك الشكاكين. حقيقة اننى التقيت مع اسرائيليين وتربطنى صداقة برجال سفارتكم ولكن هناك نواة مشينه لهذه الاقوال بالنسبة لموضوع الشك.

يديعوت أى ان كل اسرائيلى مشكوك فيه على انه جاسوس؟

العشماوى: ماذا عسانا أن نفعل اذا كنا نقرأ فى الكتب التى تنشر حول الموساد ،بوضوح ان كل مواطن اسرائيلى هو مخلص لوطنه ومجند لاجل الدولة ويحرص على نقل كل معلومة يلتقطها اينما كان؟

يديعوت: اذا كان هذا هو الوضع فكيف يمكن أن نحلم بتطبيع العلاقات.. بين الدولتين؟ فان كل محاولة سائح اسرائيلى لان يصادق مواطنا مصريا قد تفسر على انها محاولة تجنيده الى الموساد؟

العشماوى : انا مضطر للاعتراف بأن هناك شيئا من الصحة فى قولك من جهة كلما تتكشف قصص ومباذل عملاء الموساد واساليبهم القذرة يرتفع اكثر سور الاغتراب والعداء من طرفنا ومن جهة ثانية اذا اراد رجل الشارع التصادق مع اسرائيلى فانه يكون فى اعماق قلب موقنا بأن كل الاسرائيليين مجندون. وسيخاف من السلطات عندنا ، فيما لو كشفت أى صداقة اسرائيلى.

يديعوت وماهو الحل؟

العشماوى: لدى اجابة قد تبدو لأول وهلة غير منطقية وهى ان على اسرائيل ان تتصرف وتشكل تظاهرة كدولة غير معنية باستغلال السلام لاهداف جمع المعلومات المخابراتية. وبالمقابل على مصر أن تثبت بانه لم يعد هناك ما تخافه من اسرائيل أن دولة اسرائيل، اذا كانت تريد فعلا الوصول الى تطبيع مع مصر والتعاون الكامل بيننا ، عليها بالمقابل أن تحرص على تقدم قضية السلام وتكف عن التعنت تتراجع عن المواقف المتطرفة «ولاشبر أرض» وبالاساس أن تمنح الفلسطينيين حقوقهم فلا مفرنحن نؤيد القضية الفلسطينية ومعنيون بحلها وبدون حلها لن يكون بينا سلام كامل.

يديعوت: وماذا عن قصص التجسس، التى يفطمون الملايين من المصريين عليها؟ فمن الواضح ان هذا لايخلق ثقة متبادلة.

العشماوى: هذه هى أول مقابلة صحيفة اجريها مع صحيفة اسرائيلية. ولست راغبا فى تخصيصها كلها لموضوع التجسس..اقترح أن نعمل كلنا الآن من أجل السلام.

وماذا بعد...

إن الدعوة الى دفع السلام، التى أطلقها القاضى العشماوى، قد تكون سببا مصريا فى التساهل وتسليم المعتقلين من آل مصراتى ودافيد اوفتس ولكن السبب الحقيقى غير معروف ومن داخل اسرائيل نسمع امورا كثيرة، جدا.

فى البداية قالوا ان اطلاق سراحهم فى اطار صفقة بين الطرفين، يعاد بموجبها الى مصر حوالى ١٢ مواطنا معتقلين فى اسرائيل بتهمة التجسس وما شابهها.

ثم قالوا هذه بادرة حسن نية من مصرعشية الانتخابات البرلمانية (الكنيست) فى اسرائيل، على امل ان تدعم مواقف اليسار. فلا ينظر الى السلام مع مصر وكأنه بلا قيمة

وقالوا ان مصر قبضت مبلغا من المال من ستة ملايين دولار وغيره مقابل اطلاق سراحهم.

وقالوا بالطبع إن الادارة الاسريكية تدخلت وضغطت على مصر . كالعادة.

و أيا كانت الاسباب والبنود التفصيلية فى الصفقة فان كل القضية من أساسها تثير عدة أسئلة سياسية **اذا كانت النهاية على هذا النحو ستكون فلماذا كانت تلك البداية (!!) إعتقالات وضجيج اعلامى واتهامات شبه مشينة الخ.. ومن المستفيد؟**

..دافيد اوفتس من جهته بدأ بكتابه كتاب عن اعتقالة فى السجن المصرى وقد باعه فى اليوم التالى بالضبط بمبلغ غير قليل.



لمن يتحدث الرئيس؟
وهل يدعو واقع الاصلاح الى تفاؤل؟!

حسن بدوى

لمن يوجه الرئيس مبارك حديثه فى خطبه الرسمية؟ هل يوجهه للمصريين؟ أم لصندوق النقد الدولى وأمريكا والدول مانحة القروض؟

مجرد سؤال طرأ على ذهنى وأنا أستمع لخطابه فى قاعة الاحتفالات الكبرى بنادى السكة الحديد بمناسبة عيد العمال، وأقلب صفحات المذكرات المرسلة من الشركات القابضة الصناعية المصرية المرسلة الى لجنة الصناعة والطاقة بالحزب الوطنى؟

يتحدث الرئيس فى اتجاهه عن الاصلاح الاقتصادى الذى بدأ يؤتى ثماره، وعن الأمل فى تحسن الأحوال خلال ثلاث أو أربع سنوات.

وفى الاتجاه المعاكس تماما أقرأ فى المذكرات الرسمية للمسئولين المباشرين عن الصناعة الأضرار الجسيمة التى بدأت مع تطبيق هذه السياسة عام ١٩٩١ والتى تهدد كيانات الصناعة المصرية (عام وخاص واستثمارى) بمافيها الصناعات الضخمة كالحديد والصلب ذات الاستثمارات العالية والعمالة المكثفة، والتى تعتبر ركيزة أساسية لمعظم الصناعات الأخرى.

فلمن يوجه الرئيس حديثه؟ وعلى أى أساس يستند تفاؤله المفاجئ؟ هل أحست أجهزة الرئاسة أنه بعد عشر سنوات من الحديث عن الأوضاع الاقتصادية المنهارة، أنه أن للرئيس أن ينتقل الى نغمة التفاؤل خوفا من مواصلة أحاديث الاحباط الذى حاصر المواطنين فى كافة نواحى الحياة طوال السنوات الماضية؟!

والآن لنترك الرئيس وأحاديثه ولانتعجل فى التساؤل والإجابة..لنرصد مايدور فى الواقع اليومى للعمال والنقابات وادارات الشركات الصناعية حول قضية الصناعة الوطنية وسياسة الاصلاح!

تدمير جذور الصناعة

تنتج مصر سنويا ٢ مليون و٩٠٠ ألف طن من منتجات الحديد والصلب التى تشمل الكتل والقطاعات والمسطحات وحديد التسليح للانشاءات والأسلاك للصناعة ،تبلغ قيمتها حوالى ثلاثة آلاف مليون جنيه.

ومن هذا الانتاج الاجمالى تنتج شركة الحديد والصلب المصرية بالتبين مليون طن، وشركة اسكندرية الوطنية للصلب (استثمار) مليون طن، بالاضافة الى ٤٠٠ ألف طن تنتجها شركات الدلتا للصلب والأهلية للصناعات المعدنية والنحاس المصرية، و٥٠٠ ألف تنتجها مصانع الدرفلة بالقطاع الخاص (الهوارى والبركة والشناوى وقوطة وغيرها).

كل هذا الانتاج الضخم يقف وراءه جهد وعرق أكثر من ٥٠ ألف عامل مصرى وكفاءات وخبرات ادارية لقيادات الشركات العامة وأصحاب المصانع الخاصة، أين تسير به سياسات الاصلاح الذى يتفاءل الرئيس بنتائجه؟

الأجابة تأتى من الكيميائى محمد عادل الدنف رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية، فى المذكرة الموجهة الى د. مهندس أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب..

ترصد المذكرة أهم المتغيرات المحلية والخارجية التى تهدد كيانات هذه الصناعة الاستراتيجية فى ستة محاور.

* ابتداء من عام ١٩٩١ أخذت تسيطر على السوق العالمى للحديد حالة من الركود الشديد أدت إلى الاتجاه المستمر لخفض أسعار منتجات الحديد والصلب، وتراوحت معدلات الهبوط بين ٢٠٪ و٢٥٪ وأدت هذه الحالة الى تراكم المخزون لدى المنتجين مما دفعهم إلى **«ممارسة كافة أنواع الضغوط والأساليب لغزو الأسواق المستهلكة للحديد بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار المعلنة بالنشرات الدولية.»**

*صاحب ذلك حالة سياسية أدت الى انحسار نظم الاقتصاد الموجه بدول أوربا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى، وظهرت الحاجة الشديدة الى السلع التموينية الأساسية الأولى بدول الكومنولث الروسى، مما دفع هذه الدول الى طرح كميات كبيرة من منتجات الحديد والصلب بأسعار متدنية جدا تقل كثيرا عن التكلفة الحقيقية لهذه المنتجات، مما يعبر عنه باتباع أساليب الاغراق سعيا للحصول على النقد الأجنبى **«بغض النظر عن مشروعيه الأسلوب».**

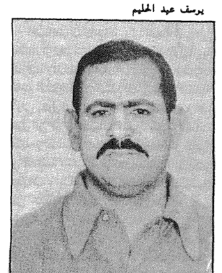
* فى نفس الوقت تم ابرام اتفاقيتين مع كل من ليبيا والسعودية تسمحان بدخول الحديد الى الأسواق المصرية «معفعا

بالاعفاء الجمركي» فضلا عن أن الظروف السائدة فى ليبيا تسمح للتجار بالحصول على الدينار الليبى بأقل من ربع قيمته الرسمية، مما يؤدى الى تسرب الحديد الليبى الى الأسواق المصرية بأسعار متدنية جدا لاعلاقة لها باقتصاديات الانتاج أو قواعد التسويق السليم.

* أدى كل هذا الى استقبال الأسواق المصرية من خلال التجار عبر المنافذ المختلفة بأسعار مخفضة جدا عن مستوى الأسعار المعلنة بالنشرات الدولية، ومستوى الأسعار السائدة بالسوق المحلى، وأصبح المعروض من خلال هذه التجارة يشكل منافسة غير مشروعة وضارة بالانتاج المحلى.

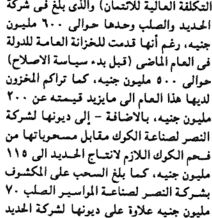
*وجاءت المتغيرات الاقتصادية بالسوق المحلى، وماترتب عليها من سياسات مستحدثة بهدف الاصلاح الاقتصادى، وأهمها سياسة تحديد السقوف الائتمانية واطلاق أسعار الفائدة وتحرير سوق النقد وزيادة الرسوم الجمركية على الخامات المستوردة وزيادة أسعار الطاقة، وفرض ضريبة المبيعات، لتؤدى جميعها الى ارتفاع ملحوظ ومؤثر فى تكلفة المنتجات المحلية.

* وفى نفس الوقت انكمشت معدلات الطلب على الحديد بالسوق المحلى تبعا لحالة الركود الاقتصادى التى سادت السوق خلال السنة الماضية، وظهر هذا أكثر وضوحا فى مجال الانشاءات، وهى المستخدم الأول لمنتجات الحديد والصلب.



يوسف عبد الحليم

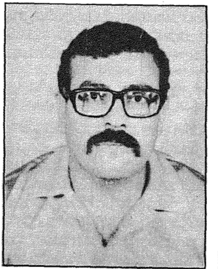
مطلوب قرارات حاسمة



نتج عن كل هذه المتغيرات، تراكم المخزون لدى المصانع المنتجة للحديد والصلب الى مايقرب من ٥٠٠ ألف طن تزيد قيمتها على ٦٠٠ مليون جنيه مما أدى الى تدهور السيولة المالية بالشركات المنتجة واضطرارها الى السحب على المكشوف من البنوك (رغم التكلفة العالية للائتمان) والذى بلغ فى شركة الحديد والصلب وحدها حوالى ٦٠٠ مليون جنيه، رغم أنها قدمت للخزانة العامة للدولة فى العام الماضى (قبل بدء سياسة الاصلاح) حوالى ٥٠٠ مليون جنيه، كما تراكم المخزون لديها هذا العام الى مايزيد قيمته عن ٢٠٠ مليون جنيه، بالاضافة - إلى ديونها لشركة النصر لصناعة الكوك مقابل مسحوباتها من فحم الكوك اللازم لانتاج الحديد الى ١١٥ مليون جنيه، كما بلغ السحب على المكشوف بشركة النصر لصناعة المواسير الصلب ٧٠ مليون جنيه علاوة على ديونها لشركة الحديد والصلب التى بلغت ٦٥ مليون جنيه بعد فتح استيراد منتجات مواسير صلب من الخارج.

وباختصار فان مايتم هو «تخريب للاقتصاد المصرى» والتعبير على لسان ابراهيم سالم محمدين وزير الصناعة الأسبق ورئيس مجلس ادارة شركة اسكندرية الوطنية للصلب (استثمار) فى مذكرته الى المسئولين أيضا.

ولهذا يطالب الكيميائى عادل الدنف باتخاذ قرارات حاسمة أهمها..



مصطفى سلطان

* وضع ضوابط تحقق استيراد الفرق فقط بين الكميات التى تنتج محليا والاحتياجات الحقيقية للبلاد.

* فرض رسوم تحسين السعر على الرسائل التى ترد من الدول التى تتبع سياسة الاغراق.

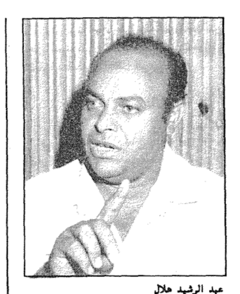
* استبعاد منتجات الحديد والصلب من قوائم السلع الملحقة باتفاقيات الاعفاءات الجمركية، خاصة وأن مستلزمات انتاج الحديد المحلى تخضع للرسوم الجمركية عند

رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية: الاستيراد بلا ضوابط وسياسات الاصلاح يهددان الصناعة المصرية

المخزون من منتجات الحديد نصف مليون طن وفى طريقة للتزايد

رجال الصناعة يحذرون ..ونقابات حلوان بدأت التحرك

نقابات الصلب والكوك والنصر للمواسير تحذر من انفجار العمال فى يناير القادم



عبد الرشيد هلال

استيرادها.

* اخضاع الحديد المستورد لضوابط التفتيش الدقيق للتحقق من المنشأ وسلامة المواصفات.

* إعادة النظر فى أسعار الطاقة المستخدمة بمصانع الحديد والصلب، خاصة وأن الطاقة تمثل نسبة مؤثرة فى قائمة تكاليف هذه المنتجات.

* اعادة النظر فى فئات الرسوم الجمركية على منتجات الحديد والصلب المستوردة وزيادتها لتشكل قدرا مناسبا لحماية الانتاج المحلى فى مواجهة ضغوط الدول المصدرة للحديد.

نقابات تدرك الخطر

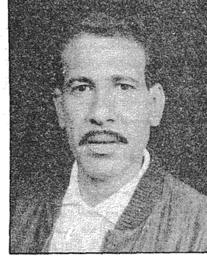
واذا كانت هذه أحوال الصناعة الاستراتيجية التى تعتبر ركيزة أساسية لبقية الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية، بل وتمتد الى صناعات الانتاج الحربى (مدنية وحربية) وغيرها..

واذا كان انهيارها ينعكس على أوضاع أكثر من نصف مليون عامل بالصناعة، بدأت حوافزهم وأرباحهم ومكافآتهم تنخفض.. ويتهددهم خطر تصفية صناعاتهم بمايعنى تشريدهم ومعهم مئات الآلاف من العاملين بالورش والصناعات الصغيرة المرتبطة بها، والمنتشرين فى آلاف المصانع الخاصة..

فهل يمكن أن يأتى استقرار وتقدم وتفاؤل مع احساس كل هؤلاء العمال بالخطر؟

لم يقتصر ادراك الخطر على قيادات شركات الصناعة وأصحاب المصانع ورجال الأحزاب والسياسيين المدركين لأهمية تقدم





سيد عبد الراضى

الصناعة فى التنمية والاستقلال الوطنى.. بل انتقل الادراك والتحرك الى العمال والعديد من نقاباتهم.. وأثيرت القضية بقوة منذ بداية العام فى الجمعيات العمومية للعديد من الشركات، خاصة بقطاع الانتاج الحربى والصناعات الهندسية.

وشهد العاشر من مايو الماضى بداية تحرك نقابى جديد..

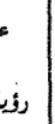
ممثلو ٣٥ ألف عامل

كان اللقاء الذى تم يوم ١٠ مايو بين هيئات مكاتب نقابات الحديد والصلب والكوك والنصر لصناعة المواسير الصلب، بمقر النقابة الأولى بحلوان ايجابيا من نواحى عديدة..

فالنقابات الثلاث تمثل كتلة عمالية ومتجاورة تزيد على ٣٥ ألف عامل. وتعتمد كل من شركاتهم انتاجيا على الأخرى، فالنصر للمواسير تستخدم منتجات الحديد والصلب التى تعتمد بدورها على فحم الكوك لتشغيل أفرانها..

وتبلغ ديون الشركة الأولى (المستحق للثانية ٦٥ مليون جنيه، وتدين الثانية للثالثة بمبلغ ١١٥ مليون جنيه..) ورغم المكاتبات الادارية بين رؤساء الشركات الثلاث لسداد ديون كل منها للأخرى لتتجنب خطر التوقف أو تخفيض الانتاج.. فان لقاء النقابات الثلاث شهد ادراكا واضحا لأبعاد الأزمة الشاملة الناتجة عن سياسات الحكومة والتى تهدد كيانات الصناعة بمجملها..

ولهذا كان اتفاقهم سريعا وبلا كثير من النقاش حول ضرورة عقد مؤتمر لكافة نقابات شركات الصناعة بحلوان والتبين للتوصل الى



عطية حسين

رؤية موحدة لانقاذ الصناعة الوطنية ووسائل التحرك لتنفيذها..

ويدأ رئيس نقابة الكوك محمد عبد الدايم الحديث مؤكدا على «ضرورة دق جرس الإنذار قبل أن تتأثر دخول العمال بالانخفاض نتيجة لتدهور أوضاع الشركات بعد سياسة اغراق الأسواق المصرية بالمنتجات المستوردة رخيصة الثمن ورديئة النوعية».

واذا كانت نقابة الكوك قد بدأت منذ شهور طرح أزمة شركتها من خلال المذكرات على اتحاد نقابات العمال والنقابة العامة للصناعات الكيماوية ومجلس الشورى وحزبى التجمع، والوطنى وصحف الأهالى واليسار ومصر الفتاة والمصور وغيرها. فان هذا اللقاء أصبح بداية لتجمع نقابى أوسع لكل من يتهددهم الخطر. **خاصة وأن المسئولين- كما يقول محمد عبد الدايم- يدهم فى المياه الباردة. ويضيف:« لقد تنصلت الدولة من مسئوليتها باصدار قانون قطاع الأعمال العام وبعد سنوات طويلة من استنزاف شركاتنا وتحميلها بأعباء اجتماعية واقتصادية، وتركنا مثقلين بالديون يجعلنا غير قادرين على استيراد مستلزمات إنتاجنا فكيف تدخل منافسة مع المستورد اذن بهذه التركة المثقلة والتى تسببت فيها أيضا الحكومة؟!» ويؤكد رئيس نقابة الكوك أنه لا بديل عن التحرك العمالى الشامل لمواجهة هذه الأزمة**

وفى نفس الاتجاه يتفق كل من مصطفى سلطان رئيس نقابة الحديد

والصلب ونائبه عبد الرشيد هلال ويؤكدان أن الأزمة تشمل كل من له صلة بالصناعة المصرية، عمالا وادارات شركات وأصحاب مصانع ومستثمرين في الصناعة، الذين انتقدوا جميعا تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي فيما سمى« بسياسات الاصلاح الاقتصادي واطلاق حرية المنافسة بينما الصناعة الوطنية- خاصة القطاع العام- ظلت مكبلة بقيود عديدة وأعباء طوال ٣٠ عاما مضت.»

وعبر سيد عبد الراضي عضو مجلس نقابة الحديد والصلب عن دهشته من هذه السياسة الاقتصادية المطبقة في مصر، بينما لاتجرؤ أعتى الدول الرأسمالية- وفي مقدمتها أمريكا- على تطبيقها خوفا على صناعتها من التدهور، فهذه الدول الرأسمالية جميعا لاتوجد بها حرية مطلقة للسوق، وتتدخل الدولة والشركات متعددة الجنسية في توجيه الاقتصاد ليس فقط في بلدانها بل وفي العالم كله.

وحذر سيد عبد الراضي النقابيين جميعا من أي تقاعس في هذه القضية، قائلا إن العمال الذين حصلوا في يناير الماضي على ٦ شهور مكافأة سنوية، لن يمكن حرمانهم من هذه المكافأة أو تخفيضها في يناير القادم تحت أي حجج أو مبررات تتعلق بأوضاع اقتصادية للشركة وخلافه.. ولذلك فعلى النقابيين أن يتحركوا من الآن لحماية شركاتهم والصناعة الوطنية من الانهيار وحماية حقوق العمال من التدهور، وأن يدرك العمال أبعاد المشكلة وتحرك النقابات.

وحذر يوسف عبد الحليم عضو مجلس نقابة الحديد والصلب أيضا من الاكتفاء بإصدار بيان وتوصيات تنشر في الصحف، مؤكدا أن جوهر المشكلة هو التحرك دفاعا عن أجور العمال وانتاجهم وحقوقهم لدى الحكومة وأصحاب الأعمال، وهذه مسئولية النقابات والعمال معا.

سياسة الباب المفتوح

ووصف عطية حسين أمين عام نقابة النصر لصناعة المواسير الصلب . الحكومة بأنها كالرجل الذي انجب (خمس أو ست عيال ثم تركهم وطفش) وعبر عن دهشته من استيراد منتجات مواسير صلب بتعليمات من وزير الصناعة رغم وجود خطوط انتاج على أحدث طراز بشركته، وأضاف ان سبب أزمة الصناعة هو قيام الحكومة بفتح الباب على مصراعيه للسلع الأجنبية بهدف الحصول على عمولات وسمسرة خاصة وأن المستوردين والتجار لايهمهم مصلحة الوطن بقدر مايهمهم مصالحهم الخاصة.

ويؤكد فوزي محمدين نائب رئيس نقابة الحديد والصلب رفضه لشراء رجال الأعمال الأجانب- حتى ولو كانوا من أصل مصري- لديون شركات القطاع العام، وضرورة تحرر هذه الشركات أولا من كل الديون المكبلة بها حتى تدخل مناقشة متكافئة، ويشير الى المأزق الذي تحاول الحكومة أن تضع المنظمات النقابية فيه، بوضعها بين فكي كماشة والنص في قانون قطاع الأعمال بالا تتفاوض مع أصحاب الأعمال إلا في حدود القدرة الاقتصادية للشركة.. في الوقت الذي تدمر فيه بسياسات هذه القدرات الاقتصادية.

ويضيف عادل حسنين عضو مجلس النقابة» أن الحكومة ستتراجع اذا أحست بتجمع القيادات العمالية ووعيها بالمخاطر»

ويؤكد محمد البربري أمين صندوق نقابة الحديد والصلب وحامد خليفة عضو مجلس النقابة على أهمية دور النقابات في نقل الاحساس بالخطر القادم الى العمال، وادراكهم أنهم يواجهون سياسة

النقابيون ورجال الصناعة يطلبون: تحرير الشركات من الديون والأعباء لتدخل منافسة متكافئة

سياسة جمركية وضوابط للاستيراد تحمي الصناعات الوطنية

دولة، وأن تبدأ معارضة هذه السياسة من داخل المصنع، وأن تعقد النقابات دورات تثقيفية متصلة لنقل هذا الوعي.

مصر في المزاد

ويشير على فتح الباب نائب رئيس نقابة الحديد والصلب الى أن مايتم الآن بدأ التخطيط له منذ سنوات، وعبر عنه رجال الأعمال بالأسكندرية عندما طلبوا اعطاءهم القطاع العام بلامقابل ليتولواهم اداراته أو يتم بيعه لأصحاب المديونيات الأجنبية! ويضيف «الدولة كلها تباع عن طريق الاقتصاد والسياسة والتربية، وحتى «لاظوغلي» يديره أجانب.. وفي كل مكان في مصر ينتشر الخواجات لادارة كل شئ بأنفسهم.

وفي نهاية الاجتماع اتفقت النقابات الثلاث على رؤية موحدة لمعالجة مديونية الشركات وحماية الصناعة الوطنية، وأصدروا بها بيانا تقرر توجيهه الى النقابتين العامتين لعمال الكيماويات والصناعات الهندسية، ونقابات الشركات الصناعية بحلوان لعقد مؤتمر نقابي يناقش هذه القضايا الى جانب حقوق العمال.

وتركزت الخطوط العامة لهذه الرؤية في:

* اسقاط نصف ديون الشركات المستحقة للبنوك، واعطاء فترة سماح عشر سنوات لسداد النصف الآخر على عشر سنوات تالية وبدون فوائد.
* عمل مقاصة لتسوية الديون المتبادلة بين الشركات الصناعية وبعضها البعض، وتحمل الدولة فروق هذه الديون مقابل دخولها شريكا في رأس مال هذه الشركات.
* حظر استيراد المنتجات الأجنبية التي يوجد لها بديل محلي، ووضع ضوابط تحقق استيراد الفرق فقط بين الكميات المنتجة محليا واحتياجات السوق المصري.
* اعفاء مستلزمات الانتاج المستوردة من الجمارك والضرائب.
* فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة تامة الصنع بما يحقق الحماية للمنتجات الوطنية المثيلة.
* تخفيض أسعار الطاقة المستخدمة في العملية الانتاجية.

والآن...

لقد بدأت الحركة.. وبالحركة فقط.. واتساعها وتواصلها تنتزع المطالب...

بدلا من قال المصدر، وقال المسئول، وقال الدكتور، نعيش اليوم، مرحلة قال الفلاح، وعلينا أن ننصت ، مرهفين، بآذان وطنية واجتماعية لما يقول، والا سيصبح كل قول وكل كتابة، بلا معنى. وبعد رسائل الفلاحين الخشنة المتحدية، المستبيعة، فاننا الآن بصدد ٤ شهادات حية، أدلى بها أصحابها، وهم جلوس الى مائدة اجتماعات مجلس مستشارى «اليسار»، يواجهون جهاز التسجيل، ومصيرهم بنمط جديد من أخلاق الاحتجاج، التى يجب أن نتحلى بالكثير من سعة الأفق حيالها، اذ أردنا ألا نكون مجرد حلى بلا ستيكية، فى عصر النظام الرأسمالى الجديد، فى ثوبه القديم : ثوب الاستبداد والأنانية، والميول الإجرامية المعادية للإنسانية وللإنسان.

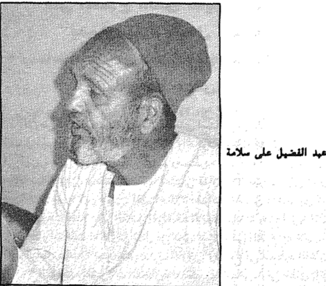
نعم- يجب أن نقرأ اللغة الخام التالية بعناية، حتى لاتتفرق بنا السبل.

هكذا يتحدث الفلاحون :

حياتنا هى الثمن الذى سوف ندفعه دفاعا عن البقاء فى الأرض

أربعة فلاحين يحتلون مقاعد مجلس مستشاري اليسار:

كله يعيش وإلا سكون فتنة طائفية على الأرض


عبد الفضيل على سلامة

عبد الفضيل على سلامة- شبرامنت- جيزة

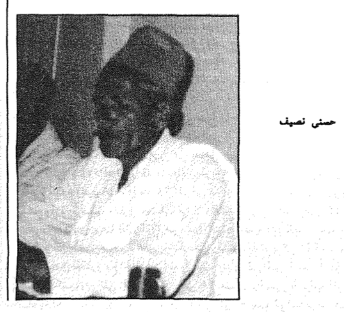
قال الفلاح: منذ عصر محمد على باشا حتى وقتنا هذا لم يركب فلاح زلمكة!

يفهم الفلاحون بالفطرة، حين يستعرضون ظروفهم وظروف الملاك الذين يستأجرون منهم، وملابسات التأجير، أن العملية ليست مجرد حسبة رياضية، تقول: إن الأرض الآن ثمنها كذا، أو بتجيب كذا، يبقى حلال على المالك كذا.. فالموضوع أعمق مثلا يقول عم عبد الفضيل :صاحب الأرض الاستاذ اسماعيل نافع، يسكن فى ١٨ شارع شجرة الدر فى الزمالك، ولديه هناك ٤ عمارات، وعنده أراضى كثيرة، وحمام سباحة يميلن! ، وله ولدواحد يعيش فى المانيا، وبنت متجوزة فى أمريكا، وأنا لدى ٥ أولاد صبيان منهم أنور مخلف٥ ومنير مخلف ٣ ومحمود مخلف ٢، واثنان لم يتزوجا، و٣ بنات! والدى استأجر الأرض منذ عام ١٩٢٥، ومات بسببها من كتر عمليات الكلى، لاصابته بالهرسة والأمراض. مالك الارض الحالى اشتراها عام ١٩٨٢، وكتبها باسم ابنه الذى لم نره، وكان سعر الفدان ٣٠ ألف جنيه، وعرض علينا ناخذ ١٠ آلاف فى الفدان، ونطلع، قلنا له يابيه احنا ملناش شغلة غير الزراعة. اسماعيل لو خد الارض حايعملها مدينة ملاهى، هوه عامل رسم لكده ومستعد، وفيه مالك ثانى اسمه فؤاد انا واخد منه بالايجار ٢٠ قيراطا، عنده بازارات فى شارع الهرم وعربيات ، واحنا ٢٥ نفر فى فدانين وعشرين قيراط وبنزرع قمح وذرة وبرسيم، وقليل خضار. مثلا «الشتا» زى ماانت راسى كان شديد السنادى زرعنا القوطة ٣ مرات والانتاج علمه عند الله.. الفلاح البرنج من عصر محمد على باشا حتى وقتنا هذا لم يركب زلمكة ، لم يركب سوى الكارو مع الجلة والتراب والطين. والآن فى الهرسة وفى أسعار شوال الكيماوى اللى زادت من ١٢ الى ٢٥ جنيها والسوبر التراب اللى بتعبيه الحكومة الجبل ببلاش زاد من ٤ الى ٥ر١٠ جنيه ثم استعرض عم

عبد الفضيل بالتفصيل تكاليف الري (١٠٠ جنيه في السنة) والحرث (١٥٠ جنيه) والسبخ (٣٥٠ جنيه) للفدان الى أن قال: احنا بنشترى تراب من اللي بيبنوا عمارات ازاي؟ أنا كمستأجر مقدرش أشيل لوح (حقنة) تراب من الأرض، ولازم لي ردم علشان اخدم تحت البهايم، فنشترى من العربيات التي تحمل نواتج حفر اساسات العمارات.... النهاردة الفلاح بياكل بجنيه، والجاموسة بتاكل بعشرة!. وبنقول الجو غالي عا الكل ماشي، نجيب للمالك ١٠٠ جنيه كمان، يبقوا ٢٨٠ للفدان، ويبقى كله بعيش... احنا بقالنا ٧٠ سنة لا اشترينا قيراط ولافدان ولاعمارة، وهمه شقوا طريقهم في السكة الحلوة، الصح، في التجارة والفلوس والشركات، واحناطريقنا مقفول زي ماهو..نفس التمريط. وعن الشريعة قال عم عبد الفضيل: فيه حديث كده للرسول وأنا مش عالم قال اللي أستصلح حاجة تبقى بتاعته. الأرض كانت برك ، وأنا وابويا ومراتي وحق جلال الله، غبنا سنة نشيل ونعدل.. وبرضه حتى الآن هي فتريتن، عالي وواطي وصدقوني اللي بيقولك نخلي الايجارات حرة مش حيأجر الأرض، اول مايدينا السكة، حايعملها ملاهي وكباريهات..«طيب» أروح فين أنا والعيال؟

حسني نصيف التمساح– عضو مجلس ادارة جزيرة وراق الحضر الفلاحون بدأوا في بيع المواشي.. وشراء السلاح من الآن!

انا مالك لفدان ومؤجر لعشرة قراريط، واسرتي من ثمانية أفراد، نعيش جميعا على الأرض وبها. احب اقول بصريح العبارة القانون الجديد فتنة طائفية وأهلا بها ويبقى اهلا بالمعارك.. الفلاحين النهاردة من حقها تبيع مواشيها وتشترى سلاح. كان فيه المالك اللي عايز الأرض في عهد الملكية؟.. كان بيجيب الفلاح اللي عنده بقرة ويقوله خدلك فدانين ولا ثلاثة– معلهش!- وكانت الأرض حجفة وحلفا وهيش، وعلى ساقية «معين» مش بحارى.. يعني كان البهيم بيموت فيها ؛ راخرا كان ايجار الفدان ٧ جنيه، وبرضة مكنش بيقدر يسدا؛ ولما قامت الثورة في ظل



حسني نصيف

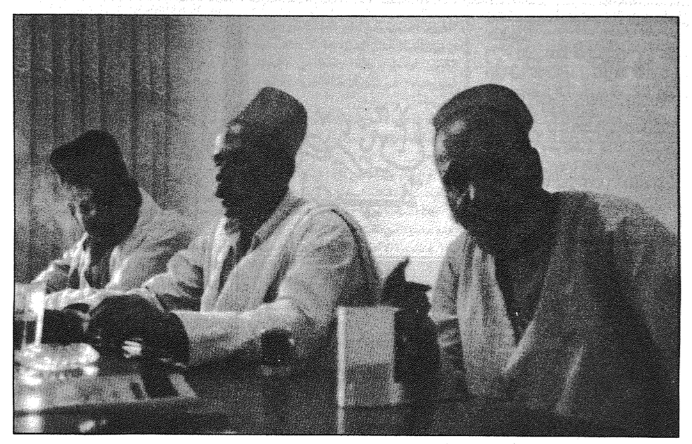
الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ثبت الفلاح في الأرض والعامل في المصنع واتوجد مشاريع واتوجد السد. طيب نرجع لجزيرة وراق الحضر، دي كان زمان الحكومة ماتديش معاشات للموظفين،كانت بتديهم أرض فمنهم اللي باع واللي سافر بره أوجوه، واللي شركات ، واللي تصدير ودي أرزاق مبنقولش حاجة!

طيب احنا دلوقت لاعندنا آلات زي اللي بنشوفها في التليفزيون ولاعندنا غير عرقنا ودراعنا، فاذا صاحب الأرض خدها حيقولك انا بالمكن ازرع بقي، واعمل استثمار، ويبقى الفلاح يتركن. أكثر من كده تنزل اللجان اللي تعجبكم على الطبيعة وتشوف تكلفة زرعة زي البطاطس، وتشوف المبيدات اللي الفحار المريض بياكل منها يخف! ومستعد اقولها قدام يوسف والي. واللي مبيدات الكيلو بـ ٢٣٠ جنيه غير الدشيش بتاعها. وكل ١٥ يوم رشة، وفي الأول طبعا ٤ أيام حرث بالمحراث البلدي (سكتين) × ٣٠ جنيه +يومين تزحيف وتقصيب)+٦٠٠ نقلة سبخ بلدي+ سكة حرث لتقليب السباخ، ثم ري وحشيش وكيماوي ثم..ثم..ثم.. نيجي للأخر كله يروح على الفوايد نظير اللي خدناه من البنك كسلف للتقاوي والكيماوي والرش.. وثمن الرشاش نفسه (١٢٠٠ جنيه) غير قطع غياره اللي مش موجوده غير في ادارة المركبات بحلوان، ويديك عليها زيادات اجباري كل ده ولاحظوا أن العروة الشتوي محصولها ضعيف وثمنه ضعيف، والصيفي، معروف دوخة حجز تقاويها، واتكتب في الجرايد... وقروض بدون دعم.... مع أن كل بلاد بره بتدعم الفلاح، ومصر شالت الدعم عن الفلاح نهائي!.

فهل تيجي تقولي ٢٢ مثل الايجار؟ يبقى مرحبا بالموت مرحبا بالقتال، لأن ده معناه طرد. ده أنا اللي عندي ملك جايب والله والله تقاوي البرسيم شكك من البنك وعليا ٢٠٠٠ جنيه (ديون) يبالك باللي معندوش ملك.. ولوقالوا بيع الفلاح مش حيقدر يشترى الا اذا الحكومة، ونقول لها شكرا ولك بوسة، دفعت للملاك وقسطت على المستأجر.. غير كده يبقى ياأهلا بالمعارك ويبقى الرئيس يعلق المشانق ويفتح السجون والقبور مفتوحة جاهزة لأنها الأرض اللي احنا قاعدين فيها.. مش عايزين تبقى حرب أهلية زي لبنان في عهد حسني مبارك!.

أبو زيد حسين زيدان– جزيرة وراق الحضر قال الفلاح :اللي عايز يشاركني يقوم وينام شغال معايا! ناخد فلوس نعمل بيها ايه.. اموت شهيد أحسن!

الأرض كانت محمضة! وهيش، وجدي استأجر من الشيخ احمد ابو الفضل الجيزاوي، وكان شيخ الاسلام ، والحكومة عطاته معاش ٥٠ فدان في الجزيرة غير في مطاي وفي بهتيم ومسطرد، بعد كده ابويا زرع فيها ١٣٠ سنة وتوفي، واتقسمت علينا نصيبي فدان و١٧ قيراط، ولي فدان ابويا كان أجره لابن عمي. المهم احنا ٣ أخوات واخدين ٦ فدادين ،، تصدقوا رحت لصلاح ابو الفضل اقوله خد الايجار ياباشا بتاع اخويا قال لي ايجار ايه قلت له الأرض قال هي فين، قلت له في المطرح الفلاني.. المهم الراجل غاب ٣ سنين مش عارف الأرض. وده باع في مسطرد الفدان بـ ١٥٠ الف جنيه للشركات التجارية لتقسيمها مباني، وفي مطاي باع ١٠٠٠ متر بـ ١٥٠ ألف جنيه يعني مريح. اذن لو الفدان حيزيد ايجاره



عبد الفضيل على سلامة وحسنى نصيف وأبو زيد حسين زيدان

يبقى زيادة بسيطة غير كده منقدرش. واللى بيقول المشاركة ييجى لوقمت الصبح يقوم معايا، أروى الدرة بالليل يروى معايا مش شرك من بعيد لبعيد، وكمان فى كل الحالات مفيش طلوع من الأرض ، مش يقول شرك ويعمل فخ ويزحلقنى ! بصراحة فى حالة الطرد مفيش غيرانى اموت شهيد على أرضى. انا لوحدى لى ٢٥ فرد أولادى وأولاد اولادى، ولو عطونا فلوس وباعوا همه هنعمل بالفلوس ايه؟ اللى مشتهى البيع يبيع لواحد تانى ونفضل إحنافى الأرض زى ماإحنا.. علشان الرقعة الزراعية . وعلشان مصر اذا كانت حتكون مصر!

رجب عبد الواحد محمد موسى- شبرامنت

قال الفلاح: المالك كان حلو ومن يوم ماقرا الجرايد اتجنن.

استأجرت أرضى من محمد عز الدين المنوفى، المقيم فى ميدان الدقى، وكان حلو ومبدئى، ومن يوم مااطلع على الجرايد، اخلاقة اتغيرت، وقال القديم جاى ياحلو، وبيخش معايا فى جدل عايزينى اغلط فى ربنا او المسئولين الكبار بتوع مصر، بصراحة انا دمى بيتحرق منه، ولما بيجى لى الهاتف بالليل، أقسم بالله لاأنام. كل شوية الراجل يقرأ جرنان يتجنن وينظر لى فى الارض ويقولى حتاخد لك قرشين وتطلع، آخرتها قلت له ياباشا اللى يقدر على صاحبه! انت محاسب قانونى وحارس قضائى وعندك ١٧ عمارة فى المنيل وفيصل والجيزة ومش راضى بيهم وطمعان فى اللى بناكل بيه عيش وجبنه قديمة- الغريب ان الأرض خدها والدى عام ١٩٥٣، وكان مستأجرها السابق فى السجن لأنه عجز عن دفع الايجار، وكانت هيش. فى رمضان اللى فات جاء المالك وطبعا من نوع الواجب قلت له اتفضل نفطرك، قال انت تقدر، قلت له الحاضر ياباشا، قال يابنى انا باخد على الفطار- وأقسم بالله- ١٤ مشروب. دمى اتغير قلت له ياباشا يمكن ربنا محلى لى مية الطلمبة دى.. رضا! أذن لازم الريس والمسئولين يعملوا ارتفاع معقول للايجار علشان كله يرتاح

كل ده وأنا واخد من صاحبنا فدان و٤ قراريط..فيه نصف فدان تانى صاحبة الحاج حسنين مدير عام فى الصحة بيقول زى مايمشى على الناس يمشى علينا اما صاحبنا الأولانى، وهوه برضه حاجج، معاه ٢٥ فدان فى المنوفية و١٥ فى المنشية و٢٥ فى الجيزة و١٥ فى ساقية مكى، ومكسب ٥ الاف فى الشهر وجاى وكأنى خدم عنده يقول اطردك ! هل يرضى« الاسلام »انا أطالب بالعدل واستمرار العقد محدش يقولى لابيع ولاشرا لأن بصراحة انا لن اعمل حرامى اذا طردت..ابويا مربنيش على كده، انا والعيال -٩ أفراد- موته بموته نموت فى الأرض. الناس دى لو تحمد ربنا وتحسبها حتلاقيها خدت ثمن الأرض فى عشر سنوات. الفدان كان ثمنه عام ٦٥= ٦٠٠ جنيه، وكان بالمحايلة، دلوقت عايزين زى الأهالى والزمالك..شوط كله يطلع بره علشان الفدان وصل ٦٠ ألف ، دلوقت يقولك لازم اذلكم.. لازم تروحوا فى داهية. الملك لله. واحنا فى عصر الثورة، عصر الحرية ومبارك برضة عصر الثورة ولايرضى بالاستعباد والظلم. لقد عشنا عيشة طيبة فى عهد جمال ونطالب بعيشة كريمة من الله ومن الرئيس مبارك حماية من الاقطاع والذل..



عريان نصيف

لايورق المستغلين ويخيفهم، قدر أن يتجمع من يقع عليهم الاستغلال، وأن تكون لهم منظماتهم المستقلة القادرة على الدفاع عن حقوقهم.

ومن هنا كانت شراسة كبار الملاك- قبل ٢٣ يوليو ٥٢- فى الحيلولة دون قيام أية تنظيمات نقابية أو ديمقراطية للفلاحين فى مصر.

ومن هنا- أيضا- كانت المحاولات الرجعية المستمرة- بعد ثورة يوليو- للالتفاف حول توجهات الإصلاح الزراعى فيما يتعلق بتنظيم الفلاحين فى التعاونيات أو نقابات عمال الزراعة.

.. وفى نفس الوقت ، لم تتوقف نضالات الفلاحين- والقوى الوطنية واليسارية- فى سبيل قيام المنظمات الفلاحية.. فى مرحلة الثورة العرابية وعبد الله النديم، الحزب الوطنى ومحمد فريد، فترات الحكم المحددة لحزب الوفد، الحركة اليسارية والمنظمات الشيوعية منذ منتصف الأربعينات..

.. وفى هذا السبيل حفل تاريخ النضال الفلاحى بالعديد من التجارب الرائدة، والتضحيات الغالية.

المؤتمر الأول

فى ٣٠ أبريل عام ١٩٨٠، انعقد المؤتمر الأول لفلاحى حزب التجمع. ومن خلال الحوار الجاد حول قضايا الزراعة وهموم الفلاحين.. تم توصل المؤتمر إلى ثلاثة قرارات رئيسية، يكمل كل منها الآخر.

* اعتبار يوم ٣٠ أبريل من كل عام- وهو يوم استشهاد المناضل صلاح حسين- يوما لذكرى كل شهداء الفلاحين على مدى التاريخ المصرى.
* إقرار البرنامج الفلاحى لحزب التجمع ووسائل النضال الديمقراطى فى المجال الفلاحى.
* اعتبار أن الحلقة الرئيسية فى مجال الدفاع عن مصالح الفلاحين وحماية مكتسباتهم، هى قيام «اتحاد الفلاحين المصريين»، كمنظمة نقابية ديمقراطية مستقلة.

النشأة:

.. كتتويج لحركة ميدانية مستمرة ومكثفة لمدة ثلاثة أعوام- على امتداد كافة المحافظات والمواقع الفلاحية- اجتمع يوم ٣٠ ابريل عام ١٩٨٣، ٣١٦ فلاحا مصريا كمندوبين عن اللجان التحضرية فى ١٥ محافظة من صعيد مصر وشمالها، معلنين قيام «اتحاد الفلاحين المصريين تحت التأسيس»، كضرورة تاريخية واجتماعية مقرين- بعد حوار ديمقراطى جاد- وثائقه الرئيسية:

* البرنامج العام الذى تتضمن أهم مواده:
- العمل على قيام حركة تعاونية زراعية ديمقراطية.
- الدفاع عن علاقة إيجارية نقدية مستقرة وعادلة.
- المطالبة بتحديد أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية.
- الوقوف ضد تملك- واستغلال- الشركات الأجنبية لأرض مصر الزراعية.
- توفير أسس الحياة الإنسانية للقرية المصرية.

* اللائحة:- التى تؤكد إن اتحاد الفلاحين ليس تنظيما حزبيا أو سياسيا، ولكنه منظمة ديمقراطية نقابية تسعى للدفاع عن مصالح ومكتسبات أعضائها ، وكل جماهير الفلاحين.
- والتى تحدد أنه ليس بديلا لأى منظمة ديمقراطية فلاحية أخرى مثل الحركة التعاونية ونقابات عمال الزراعة، ولكنه مكمل ومدعم لحركتها من أجل الفلاحين.
- والتى تضع الضوابط التنظيمية القادرة على دعم وتطوير حركته، وضمان أن يكون دائما فى خدمة الفلاحين.

..وفى ١٥ يناير ١٩٨٥، عقدت الجمعية العمومية الثانية التى حضرها مندوبوا ١٧ محافظة، حيث تم مناقشة أهم القضايا الفلاحية وتحديد المهام النضالية للاتحاد تجاهها.

ومن خلال هاتين الجمعيتين- اللتين تم انتخاب مجلس ادارة مركزى ورئيسى للاتحاد فى كل منها- تكر ست للفلاحين المصريين- ولأول مرة- نواة جيدة لمنظمة نقابية تسعى لتبنى قضاياهم والنضال الديمقراطى من أجلها.

شرف المبادرة

بالرغم من كافة الظروف التى تحرك الاتحاد على أرضها خلال هذه الأعوام المعدودة، بما تحمله من صعوبيات وعقبات موضوعية وذاتية، إلا أنه استطاع- على المستوى المركزى والمحلى- انجاز مايلى:

أولا- التحرك مع الفلاحين فى مواجهة العديد من المشاكل والتحديات، وكأمثلة لأبرز مجالات هذا التحرك:

* التسعير المجزى للحاصلات الزراعية المسوقة تعاونيا.
* التصدى لمحاولات طرد المستأجرين من الأرض من خلال تعديل قانون العلاقة الإيجارية.
* الإصرار على تنفيذ القانون ٥١ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعفاء صغار الزراع من الضرائب العقارية.
* اعفاء زراع الأرز «الريهو» من التوريد مع صرف تعويضات لهم.
* معركة تسعير قصب السكر فى محافظات وجه قبلى.
* الوقوف فى وجه محاولات طرد المنتفعين بالإصلاح الزراعى من الأرض فى العديد من المحافظات.

ثانيا- خوض قيادات وأعضاء الاتحاد لانتخابات الحركة التعاونية الزراعية
- دورتى ١٩٨٧، ١٩٩١- حيث فازت قوائمهم فى المواقع التى رشحوا فيها سواء

على مستوى جمعيات القرى أو الجمعيات المشتركة بالمراكز أو الجمعيات النوعية بالمحافظات، وفقا لبرامجهم- وحركتهم المستمدة مع الفلاحين- من أجل حركة تعاونية ديمقراطية في خدمة الفلاحين.

ثالثا- كان للاتحاد شرف المبادرة- أو الاسهام- في التصدى للعديد من المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة بالمجال الزراعى مثل:

* محاولات التسلل الصهيونى فى الزراعة والأرض المصرية.
* الوقوف ضد مد اسرائيل بمياه النيل.
* التحذير من المخاطر المترتبة على الاتفاقيات المصرية- الامريكية فى المجال الزراعى، وعلى سياسة الاعتماد على الخارج بالنسبة للمحاصيل الغذائية.
* التنبيه- مبكرا- إلى خطر تناقص منسوب مياه النيل، وتقديم الاقتراحات العملية/ العلمية لتوقى ذلك.

.. وهكذا فإن الاتحاد، بالرغم من أنه حتى الآن مازال تحت التأسيس، لظروف عديدة ذاتية وموضوعية، إلا أنه بتنبهه الجاد للقضايا الفلاحية والزراعية، وبأسلوب حركته الذى يستخدم فيه كافة الوسائل والإمكانات والأطر الشرعية المتاحة محاولا تقديم البديل الذى يراه صحيحا فى مواجهة أية قضية يتصدى لها، فلقد أصبح يحظى بالتقدير والتعامل معه كواقع فعلى:

* فبياناته ومواقفه لاتنشر فقط فى نشرته «اتحاد الفلاحين»، وفى جريدة «الأهالى»، ولكن أيضا فى العديد من الصحف والمجلات الأخرى.
* وتوجهاته وحركته تنال اهتمام وتقدير العديد من الاحزاب السياسية والمنظمات الديمقراطية، بل والأجهزة الرسمية فى المجال الزراعى والتعاونى.
* وأصبح هو الممثل الوحيد للفلاحين والتعاونيين الزراعيين المصريين، سواء فى «اتحاد الفلاحين العرب» أو الاتحاد الدولى لنقابات عمال الزراعة والغابات والمزارع» حيث يحظى بالعضوية- الكاملة- فى كل منهما.

السلبيات وأوجه القصور:

من السهل أن نقول أننا- وفقا للظروف الصعبة العامة والخاصة التى يتحرك الاتحاد من خلالها- ماكان لنا أن ننجز أكثر مما أنجزنا.. تحركا ميدانيا مع الفلاحين فى قضاياهم، فوز فى الانتخابات التعاون، حركة تنظيمية وإعلامية وتثقيفية..

ولكن من الأمانة أن نقول أنه رغم هذه الظروف الصعبة ومع تقدير الجهد الذى بذل فى سبيل انجاز ماتم انجازه، إلا أن هناك أوجه قصور- ليست بسيطة- وعددا من السلبيات ليس هينا- فى حركة الاتحاد وأدائه.. وأبرزها:

* ضعف التواجد العضوى للاتحاد- وخاصة السنوات الأخيرة- فى القرى والمواقع الفلاحية.
* الصلة بين مجلس الإدارة المركزى وحركة الاتحاد بالمحافظات، ليست بالانتظام المطلوب.
* اعتماد الحركة- مركزيا ومحليا- على عدد محدود من القيادات.
* نشرة الاتحاد- رغم أدائها الجيد موضوعيا- لاتتميز بالاستمرارية والانتظام فى الصدور..

آفاق المستقبل

مع تردى الأوضاع فى المجال الفلاحى- والزراعى، سواء بالتصفية الواقعية للحركة التعاونية الزراعية. وبرفع يد الدولة عن أى تخطيط للتركيب المحصولى وبدعم القطاع الخاص وإطلاق أنياب استغلال للفلاحين ومع الإصرار على قيام علاقة إيجارية غير متوازنة ومهدرة لملايين المستأجرين وللناتج الزراعى، فأن دور اتحاد الفلاحين يصبح أكثر أهمية فى هذه المرحلة.

ومن هنا، فأن لجنة الإعداد للدورة الثالثة

منظمة ديمقراطية مستقلة للدفاع عن مصالح الفلاحين

الفلاحون قادرون على حماية وطنهم من استيراد الغذاء

مناقشات واسعة حول مستقبل عمل الاتحاد

للجمعية العربية- وهى مدركة للانجازات المشرفة للاتحاد، ومدركة أيضا للسلبيات التى شابت حركته- قررت عدم وضع تصور لحركة الاتحاد فى المرحلة المقبلة.

على أن يتم وضع هذا التصور من خلال اللقاءات والحوارات فى المواقع الفلاحية، ثم من خلال مناقشات الجمعية العمومية بعد ذلك.

وعلى الفلاحين- أصحاب المصلحة الحقيقية- أن يقرروا:

* أين نقاط الصحة فى برنامج ولائحة ومنهج حركة الاتحاد، لتأكيدها وتطويرها
* وأين نقاط الضعف- فى البرنامج وللائحة ومنهج الحركة- لتلافيها ووضع البدائل الأفضل لها.

واضعين فى الاعتبار ثلاث اشكاليات رئيسية ستكون مطروحة على الاتحاد فى المرحلة المقبلة:

١- دور الاتحاد بالنسبة للتعاون الزراعى، بعد الانهاء الفعلى لدور الحركة التعاونية فى الريف.

٢- آفاق ووسائل اتساع حركة عضوية الاتحاد على امتداد كافة المواقع الفلاحية، بما يمكنه- عمليا- من التصدى لمهامه الكبيرة فى هذه المرحلة

٣- الاستقلالية الحقيقية والقانونية للاتحاد كمنظمة ديمقراطية نقابية بالموا ءمة مع كافة الظروف والاعتبارات العامة والخاصة.

وعلى ضوء ذلك، يعاد تشكيل اللجان المحلية، وتتم الدعوة إلى الدورة الثالثة للجمعية العمومية..

* تحت شعار عام وهو «الفلاحون قادرون على حماية مصر من مخاطر استيراد الغذاء».
* وتحت شعار تنظيمى هو «لجنة فى كل قرية- قيادة فى كل محافظة- مشروع تعاونى فى كل قطاع».

قد تكون هذه الرؤية لآفاق المستقبل، محملة بطموح أكبر من امكانات الاتحاد، وأعلى من الواقع الموضوعى فى المجتمع اليوم.

ومن أجل ذلك.. ولأن قضايا الفلاحين والزراعة... هى أولى القضايا المصرية التى يتحدد على ضوئها التقدم أو الردة فى حركة المجتمع كله، فأننا- ومن خلال مجلة اليسار- ندعو كافة القوى الوطنية والديمقراطية أن يكون لها- بالحوار، والحركة- دور فاعل فى دعم الاتحاد وتطوير حركته واتساع تأثيره، لصالح ملايين الفلاحين ولصالح المجتمع المصرى بأسره.

ثورة المعلمين .. لماذا ؟!

تحقيق: فايز عقل
و: عبد الحميد كمال

كان يوم ٢٥ أبريل عيد تحرير سيناء يوما هادئا إلا فى نقابة المعلمين حيث أعلن ١٥٠٠ معلم نيابة عن ٦٠٠ ألف معلم رفضهم أن تبدأ جمعيتهم العمومية دون حضور مسئول حكومى كبير ، وأعلن صلاح شلبى رئيس مجلس نقابة المعلمين بالشرقية الاعتصام وضرورة سحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة حتى يتم الاستجابة لمطالب المعلمين

ومطالب المعلمين فى مجملها مطالب اقتصادية لتحسين الظروف الاجتماعية ، والتى عبر عنها **صلاح شلبى** امام رئيس مجلس الوزراء - بعد حضوره بناء على اتصال تليفونى مع نقيب المعلمين د. **مصطفى كمال حلمى** -قائلا « **نريد أن نأكل ونعيش**.... مش ناس تلهط وتشبع وتعيش متخمة .. وناس فى حاجة للعيش **نريد الحد الأدنى لمستوى المعلم»**

ورغم أن رئيس الوزراء أعلن استجابته لبعض مطالب المعلمين إلا ان الأزمة لم تنته بعد .. حيث سيعقد المعلمون مؤتمرا ببنى سويف يوم ٢٣ يوليو القادم لمتابعة تنفيذ ما وافق عليه رئيس الوزراء ، ومناقشة باقى مطالبهم.

جذور

للأزمة جذور.... بدأت ببرقيات الى مجلس النقابة العامة ووزير التعليم د. **حسين كامل بهاء الدين** تطالبهم بتعديل أجور المعلمين .

فى أكتوبر الماضى ارسل اكثر من ٥٠٠ معلم بالسويس برقيات جماعية تطالب بوقف الخصومات من المرتبات لصندوق الزمالة لأن الخصومات تمت دون اذن من المعلمين ، كما أرسل معلمو الإسماعيلية برقيات للعديد من من الأجهزة تطالبها بزيادة الاجور وقدم معلمون بالقاهرة مذكرة جماعية يتهمون فيها مجلس النقابة العامة بالتخاذل.

ولأن الظروف الاقتصادية للمعلمين سيئة فقد جرت مشاجرات بين بعضهم بسبب الدروس الخصوصية نشرت بعض الصحف عنها ، ولم يحرك مجلس النقابة ساكنا لتحسين احوال المعلمين رغم زيادة موارد النقابة،فقد ارتفعت الاشتراكات ورسم العضوية من ١٢ جنيها الى ١٨ جنيها والاشتراك الإضافى للمعلمين المعارين بالخارج الى ١٢٠ جنيها بدلا من ٨٤جنيها، وارتفعت التمغات النقابية التى يدفعها المعلمون وأولياء أمور الطلاب مما أدى الى زيادة العوائد السنوية بما يقرب من ١٢مليون جنيه، كما أن النقابة تحصل رسوما تصل الى ٥٠٪ من قيمة مكافآت الامتحانات وتأليف الكتب والحصص الإضافية وبرامج التدريب وأرباح الجمعيات التعاونية للمدارس،بالإضافة الى ٢٪ من إجمالى مصروفات التعليم الخاص ، وللنقابة أرصدة بالبنوك تحصل عوائدها ، وعوائد فندق البرج التى تزيد عن ١٠٠ألف جنيه، وعوائد المشروع التجارى بأرض الدقى والمحلات التجارية ، وبلغت ميزانيات صناديق النقابة والمعاشات والمصايف ومستشفى المعلمين ٢٢مليون جنيه.

رغم تضخم ميزانية النقابة إلا أن الإنفاق على الخدمات ضئيل جدا فالنقابة **تخصص ٧آلاف جنيه فقط لمشروع تأهيل المعلمين تربويا** أى أن نصيب المعلم يزيد قليلا عن « قرش واحد» والغريب أنه لم يصرف من المبلغ المخصص مليما واحدا!

وفى الوقت الذى تخصص فيه النقابة مليون جنيه أجورا وبدلات ومكافآت إدارية نجد أن نصيب رعاية المعلمين صحيا هو ٢٥ألف جنيه فقط!! وبذلك يكون نصيب المعلم من الرعاية الصحية « ٤قروش».

وبينما تخصص النقابة ألف وخمسمائة جنيه فقط للبحوث التعليمية، تصرف نصف مليون جنيه عمولات تحصيل!!

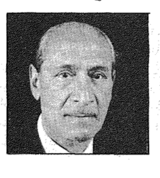
٧٧ وحدة سكنية!

وعجزت النقابة عن استكمال بناء ٧٧وحدة سكنية منذ سنوات رغم انها أنفقت عليها أكثر من نصف مليون جنيه، ولم تهتم النقابة بالمساهمة فى حل مشكلة الاسكان للمعلمين رغم انها **تمتلك أراض بالغردقة والجيزة والاسكندرية والعاشر من رمضان والهرم وسموحة ووادى حوف، والقطامية** ، ورغم اشتراكاتها فى المشروع القومى للإسكان مع النقابات المهنية الأخرى .


محمد مؤمن الدسوقى


صلاح شلبى


عادل السيد


محمد شريف

ولم تحقق النقابة خدمة إعلامية أو ثقافية مرضية للمعلمين فمجلة «الرائد» التى كان يرصد لها ١٠٠ ألف جنيه سنويا كانت محل شكوى المعلمين لهبوط مستوى المادة المنشورة حتى توقفت ثم أصدرت النقابة نشرة أخرى تحمل إسم الانباء ولاتهتم إلا بأخبار وزارة التعليم ومجلس النقابة العامة!

ولأن الخدمات النقابية قليلة وضعيفة، والظروف الاقتصادية صعبة وقاسية ، كان لابد أن يثور المعلمون يوم انعقاد جمعيتهم العمومية رغم احاطة الأمن بمكان الاجتماع.

يقول محمد شريف رئيس مجلس نقابة ميت غمر ، ومحمد مؤمن عضو مجلس نقابة الجمالية إن ما حدث فى هذا اليوم جاء بعد مؤتمرين عقدا بالفيوم ثم الزقازيق لمناقشة مطالب ٦٠٠ ألف معلم يعيشون فى حالة « غليان » بسبب ظروفهم الاقتصادية ولوضعهم المتدنى بين الفئات الأخرى ، ويأملون ان تحصل لهم قياداتهم النقابية على حقوقهم ومكاسبهم التى تحققت لباقى الفئات مثل الدعاة ورجال الشرطة ، وقد عقد المؤتمران بعيدا عن مجلس النقابة العامة- الكلام لمحمد شريف - لأنه يساير الحكومة على حساب مصلحة المعلمين.

تمثلت مطالب المعلمين التى عبرت عنها توصيات مؤتمر الفيوم فى :

- **رفع معاشات المعلمين، وزيادة دعم الدولة« الهزيل» لصندوق المعاشات والذى لايزيد عن نصف مليون جنيه.**
- **زيادة مكافآت الامتحانات من ثلاثين يوما الى ٤٠ يوما وزيادة نسبة مكافآة الامتحانات للشهادات العامة من ٣٪ الى ١٠٪**
- **احياء نظام التأديب الوارد فى القانون وتشكيل الهيئة التأديبية لضمان التزام الأعضاء بقرارات مجلس النقابة.**
- **التوصية لدى وزيرى العدل والداخلية لإصدار كتاب دورى لرجال القضاء والشرطة يقضى بعدم جواز التحقيق مع أعضاء النقابة فى الأمور المتعلقة بمهنتهم دون الرجوع الى نقابتهم تطبيقا للمادة ٢٠ من قانون النقابة.**
- **إضافة مادة جديدة لقانون النقابة تمكن أعضاءها من اداء دورهم النقابى دون تعرضهم للنقل أو التحقيق أو أى إجراء تعسفى.**

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة دائمة من رؤساء النقابات الفرعية المشاركة وإرسال برقيات الى الجهات المسئولة والإعداد والتجهيز لمؤتمرات أخرى . ثم انعقد مؤتمر بالشرقية يوم ٩ ابريل الماضى وأوصى بتنفيذ مطالب المعلمين التى عبر عنها مؤتمر الفيوم.

استجابة جزئية

لم يستجب المسئولون لمطالب المعلمين وفوجئوا بعدم حضور وزير التعليم اجتماع جمعيتهم العمومية ، وكان قد اصدر قرارا بصرف حوافز متميزة مقصورة على عدد من المعلمين يحددهم الرؤساء المباشرون . ثار المعلمون وأعلنوا الإعتصام ،. وضرورة سحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة ، فأسرع **د. عاطف صدقى** رئيس مجلس الوزراء ، **ود. محمد الرزاز** الى مكان الاجتماع استجابة لمكالمة تليفونية من النقيب **د. مصطفى كمال حلمى** ، وأعلن رئيس الوزراء استجابته لبعض مطالب المعلمين مثل زيادة مكافآت الامتحانات الى ١٥٠ يوما خلال أربع سنوات ، وزيادتها هذا العام الى ٦٠ يوما ، وزيادة مكافآت الامتحانات للشهادات العامة من ٣٪ الى ١٠٪ خلال أربع سنوات ، ومعالجة الرسوب الوظيفى ، ورفع المعاشات اعتبارا من ديسمبر القادم ، وصرف الحافز المتميز لجميع المعلمين، ووعد ببحث باقى المطالب.



المعلمون ثائرون فى جمعيتهم العمومية

مصرون

ولأن المعلمين يخشون التسويف الحكومى فقد عقدوا اجتماعا فى ميت غمر يوم ١١ مايو الماضى لمناقشة أسلوب التحرك لكى توضع وعود رئيس الوزراء موضع التنفيذ خاصة أن وزير التعليم حاول الالتقاء بكل مجموعة منهم على حدة!! ، ورفض المعلمون محاولة الوزير ، فاضطر أن يشارك فى اجتماعهم بميت غمر مع أعضاء النقابة العامة وهيئات مكاتب النقابات الفرعية وأعلن الوزير صرف حوافز لجميع المعلمين ، ورفع مكافأة الامتحانات وهو ما أعلنه رئيس الوزراء فى اجتماع الجمعية العمومية.

وبعد

لم يستجب رئيس الوزراء إلا لبعض مطالب المعلمين ، فماذا عن باقى المطالب ، يقول **عادل السيد حاجا عضو مجلس نقابة ميت غمر وأحمد غهور عضو مجلس نقابة أجا** ان النقابات الفرعية على اتصال دائم حتى تتحقق مطالبنا كاملة ، ومازلنا نطالب بزيادة مكافأة نهاية الخدمة من ٢٠ شهرا الى ٧٠ شهرا اسوة بالدعاة ، ومساواة مرتبات المعارين للخارج بالمعارين من جنسيات أخرى ، وعدم إجراء امتحانات لهم لأن هذا يعد اهانة للمعلم وللوزارة ، وإعادة النظر فى مكافآت الحصص الإضافية والعودة الى احتساب أيام العمل اللازمة لصرف الحوافز ٢٢ يوما بدلا من ٢٤ يوما ، وكل هذه المطالب تضمنتها توصيات الجمعية العمومية الأخيرة.

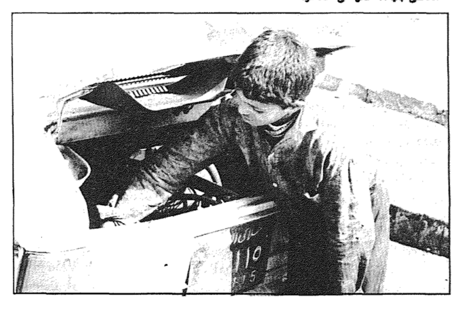
يضيفا ..ان حركتنا تعتمد على أن تكون النقابة لكل المعلمين وسنعقد اجتماعا فى يوليو القادم ببنى سويف للعمل على تحقيق مطالبنا .

هل تستجيب الحكومة لمطالب المعلمين أو تنتظر مواجهة أخرى كما حدث فى اجتماع الجمعية العمومية للمعلمين ، خاصة وأن المعلمين سبق أن هددوا بالامتناع عن حضور الامتحانات أو تصحيح أوراق الاجابات إذا لم تتم الإستجابة لمطالبهم.

المتسربون

مليون ونصف طفل يتركون المدارس إلى الشوارع

الاسطى بليه.. طفل فى العاشرة



أمينة النقاش

فى برنامج تليفزيونى من البرامج الحية التى تميزت بها قناة التليفزيون الثالثة. سألت مذيعة البرنامج صاحب ورشة العمل التى تستخدم أطفالا: هل تمنح الطفل كوبا من اللبن يوميا كما ينص القانون على ذلك؟ قطب صاحب العمل جبينه، وأشاح بوجهه الشاحب ولوح بيديه مندهشا ويائسا وقال:

- إذا كنت أنا مابأشوفش اللبن أصلا، حاجيبه للأطفال؟!

كانت كاميرا البرنامج قد تجولت فى الورشة الضيقة المكتظة بالعمال من الأطفال والكبار، والخالية من أى منفذ للتهوية والعاجزة لضيق مساحتها عن احتواء أعدادهم فى شكل مريح وفى وضع إنسانى لائق. كان الأطفال فى الورشة هزيلى الأجساد، غائرى العيون، يصعب تمييز لون بشرتهم، عن لون سترتهم عن الشحوم السوداء التى تلطخ وجوههم، ويعجزون من الأعياء وربما من نقص الأدراك عن الأجابة على أسئلة المذيعة سوى «بنعم» اوولا»، حتى لو لم يكن الموضوع يتطلب أيا من الإجابتين!

كشفت إجابة رب العمل ومن قبلها سؤال المذيعة «عن الهوة الساحقة بين الواقع الفعلى الذى ترزح فيه «عمالة الأطفال فى مصر» وبين الواقع التشريعى الذى يحرم عمالة الأطفال دون السن القانونية، ويضع شروطا وضوابط صحية يتوجب الألتزام بها إذا ما اقتضت ظروفهم الانخراط فى سوق العمل، كما قدمت دليلا أخر على أن التشريعات الصادرة لمنع عمالة الأطفال قبل السن القانونية، لم تفلح فى ذلك، ولم تسفر عن الحد من تلك الظاهرة أو التقليل من انتشارها.

فما هى أبعاد «ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر»؟ وماهى العوامل والمتغيرات التى تسهم فى ازديادها؟ وماهى السياسات المتكاملة الكفيلة بعلاج هذه الظاهرة الخطيرة؟ وهل نعمل على تقليل انتشارها تمهيدا للقضاء عليها نهائيا؟ أم نسعى لترشيد شروطها وتحسين الظروف المحيطة بها؟

حول هذه المحاور وغيرها، دارت أعمال الندوة العلمية الهامة التى أقامها المركز القومى للبحوث الأجتماعية والجنائية، بالاشتراك مع منظمة «اليونيسف» ومكتب العمل الدولى على أمتداد يومى ١٢ و١٣ مايو. وشارك فى أعمالها نخبة من الخبراء فى علوم الاجتماع والتربية وعلم النفس والتعليم والصحة وأساتذة الجامعات وممثلين عن الوزارات والهيئات التنفيذية ذات الصلة بالقضية المطروحه للمناقشة.

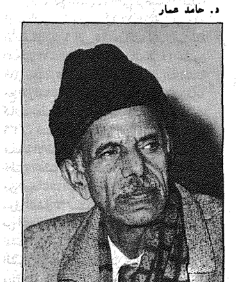
نتاج التخلف

بدأت الندوة أعمالها بإعلان نتائج الدراسة الميدانية حول «عمالة الأطفال فى مصر» التى أعدتها هيئة من الباحثين فى المركز القومى للبحوث الأجتماعية ضمت ١١ باحثا تحت إشراف «د. عادل عازر» و«د. ناهد رمزى» المستشارين بالمركز. استغرق إعداد الدراسة أكثر من ثلاث سنوات، وشملت عينة من الأطفال(٥٦١ طفلا) ممن يعملون فى الورش الصناعية الإنتاجية والخدمية الصغيرة التى لاتخضع للقطاعين العام والحكومى. وحرصت الدراسة على اختيار الأطفال من أبناء الأحياء الشعبية فى القاهرة والجيزة القليوبية، من المناطق الريفية والحضرية، ومن بين الذكور والأناث الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٢ عاما وهى فئة يمنع «قانون العمل» ممارستها للعمل نهائيا، فضلا عن فئة أخرى تتراوح أعمارها بين ١٢ الى ١٥ عاما مما يحظر القانون اشتغالها بالأعمال الشاقة.
ولبحث الظاهرة من كافة جوانبها إنقسمت الندوة إلى ثلاث لجان هى«لجنة التعليم» التى أعد ورقة الحوار فيها «د. حامد عمار ود. عادل عازر و د. ناهد رمزى» ولجنة التدريب المهنى وأعد ورقتها د. عبد المجيد العبد ومحمد رشدى» ولجنة الحماية والرعاية وأعد الورقة الخاصة بها «د. القونس عزيز ود. علاء مصطفى».

وطبقا للبيانات والمعلومات والأحصاءات التى أذاعتها الندوة، فأن ظاهرة عمالة الأطفال ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة تقدم المجتمعات أو تخلفها وبمدى قدرتها على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، واحترامها للتشريعات والقوانين المنظمة لها. وفى هذا السياق أوردت الندوة بعض الاحصاءات الدالة على انتشار هذه الظاهرة عالميا. ووفقا لبيانات منظمة العمل الدولية عام ١٩٨٩، فقد أحتفظت قارة آسيا بأكبر كثافة لعمالة الأطفال حيث بلغ عددهم ٣٨٫١ مليون طفل وفى افريقيا ٧٫٩ مليون طفل وفى أمريكا اللاتينية ٣٫١ مليون طفل وفى أوروبا ٧٠٠ ألف طفل وفى أمريكا الشمالية ٣٠٠ ألف طفل وفى استراليا عشرة آلاف طفل. وفى عام ١٩٨٨ أوضحت منظمة العمل اختفاء هذه الظاهرة من أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا وأكدت عدم وجودها على الأطلاق فى اليابان والصين وإسرائيل، فى نفس الوقت الذى ارتفع فيه عدد الأطفال العاملين دون السن القانونية فى الدول النامية من ٧٥ مليون طفل عام ٨١، الى مائة مليون طفل عام ١٩٨٨.

الواقع المخيف

وإذا كان هذا هو حجم المشكلة على المستوى الدولى، فأن الحقائق المخيفة التى أعلنتها الندوة حول حجم هذه المشكلة فى مصر، تشير إلى تفاقمها عاما بعد و عجز السياسات القائمة عن احتوائها أو التقليل من أخطارها فضلا عن القضاء عليها. وكشفت الندوة عن الفجوة الهائلة بين منظومة القوانين التى تمنع عمل الأطفال وبين تصاعد منحنى هذه الظاهرة. فالقانون يمنع العمل بكافة أنواعه للأطفال حتى ١٢ عاما، كما يمنعه حتى ١٥ عاما للأعمال الشاقة وحتى ١٧ عاما للأعمال التى تشكل خطورة شديدة على الصحة والأخلاق. الا أن الواقع الفعلى للظاهرة «يخرج لسانه» لكل تلك التشريعات ووفقا للاحصاءات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، ولمنظمة العمل الدولية، فقد أرتفع عدد الأطفال المصريين العاملين فى المرحلة من ٦ إلى ١٢ عاما من ٢٦٦ ألف طفل عام ١٩٧٤ الى مليون و١٤ ألف عام ١٩٨٤ ثم تقفز الى ١٫٤ مليون عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن يصل الى٢ مليون طفل خلال فترة قصيرة، مع التدهور المتلاحق للأحوال المعيشية للفقراء ومحدودى الدخل الذين يدفعون وحدهم ثمن الاختيارات الأجتماعية والأقتصادية للسياسات القائمة والتى أنتجت موجات من التضخم وارتفاع الأسعار والبطالة وهجرة العمالة المدربة إلى سوق العمل العربية وازدياد حاجة الأسر لعمل أطفالها لضمان دخل يعينها على الأستمرار فى الحياة وتدهور النظام التعليمى ولفظه لفقراء الأطفال الذين يفشلون فى الألتحاق بمراحل التعليم الإلزامى أو يتسربون منه وإقبال أصحاب الصناعات والورش الصغيرة على تشغيل الأطفال لأنخفاض أجورهم، وسهولة التنصل من أى واجبات أوالتزامات حيال حقوق هؤلاء الصغار فى التأمينات أو الرعاية


د. حامد عمار


د. آمال عثمان


د.حسين كامل بهاء الدين



الصحية أو تحديد ساعات العمل التي تصل الى ١١ ساعة يوميا- ، أو استخدام الأجراءات الوقائية لدرء المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء الصغار أثناء مزاولة المهنة، وتشكل تهديدا حقيقيا لحياتهم ولصحتهم البدنية والنفسية.

عوامل طرد

وإذا كانت العوامل السابقة، هي الأسباب الفعلية التي أرجعتها الندوة لتزايد عمالة الأطفال في مصر، فقد توقفت الندوة طويلا حول السياسات التعليمية الراهنة، كأحد أبرز الأسباب التي تلعب دورا رئيسيا في تفاقم هذه الظاهرة وتنذر بمخاطر عدم التحكم فيها أو السيطرة عليها تمهيدا لعلاجها.

وأوضحت الندوة أن تحول التعليم من المجانية إلى المصروفات الظاهرة والمستترة قد حمل الأسر الفقيرة ذات المستوى الأقتصادي المتدني بأعباء ثقيلة لاقبل لهم بمواجهتها مما أعجزهم عن الحاق اطفالهم بمراحل التعليم الإلزامي. هذا بالأضافة إلى قصور العملية التعليمية برمتها سواء من حيث مضمونها أو شكلها أو المؤسسات التعليمية التي تحولت الى سجون وأفتقدت الى أي مقومات لجذب أو أغراء الاطفال على مواصلة الدراسة ،فضلا عن الظروف الصعبة التي تقع على عاتق القائمين بالعملية التعليمة

فمن قصور في أعداد مدارس التعليم الأساسي إلى تسابق في إنشاء الجامعات التي تلعب دورا في نقل المكانة الأجتماعية الى مراتب أعلى إلى استناد العملية التعليمية على أسلوب التلقين وافتقادها الى المضامين التي تطلق حرية التخيل والأبداع والتفكير والأبتكار كان طبيعيا أن تتحول المدارس الى مكان للطرد بدلا من الجذب وترتفع معدلات التسرب من التعليم الالزامي من ٢١٪ في مرحلة السبعينات الى ٣٦٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن بين الأرقام الدالة التي أذاعتها الندوة للتدليل على قصور سياسات التعليم عن الوفاء بحقوق المواطنين في التعليم التي كفلها الدستور ، أن نسبة من لايلتحقون بالصف الأولى من الحلقة الأول للتعليم الأساسي تتراوح بين ٥ إلى ١٠٪ من مجموع الأطفال الملزمين في سن السادسة خلال السنوات الخمس الماضية ، وأن معدل التسرب قد وصل في مرحلة التعليم الأبتدائي الى ٣٦٪ وأن كثافة متوسط الفصل في التعليم بحلقتيه في الفترة من ٦ آلى ١٤ عاما وصل الى ٤٥ تلميذا في الفصل وفي هذا السياق أشارت الندوة الى استمرار تناقص ميزانية التعليم قياسا الى الانفاق العام حيث كانت في عام ١٩٧٥ تبلغ حوالي ٢ر٢٢٪ من الموازنة العامة، تناقصت عام ١٩٨٨ الى ٨ر٩٪ ثم تدنت في عام ٩١ الى ٩ر٥٪ ا وهو مايعني خفض الانفاق الحكومي على التعليم . وقد لاحظت الندوة الأختلال النسبي بين سياسة الانفاق على التعليم الأساسي والتعليم العالي وذكرت انه في عام ١٩٨٨ بينما كان نصيب الفرد من الانفاق على التعليم قبل الجامعي من الناتج القومي يبلغ ١٤ر٪ ،فقد بلغ نصيبه من التعليم الجامعي ٧٧ر٪ برغم التكلفة المرتفعة له، وقد أشارت الندوة الى أن هذه النسبة تمثل انحيازا واضحا من السياسات القائمة ضد التعليم العام الذي يعد التعليم الأساسي للغالبية العظمى من أبناء المجتمع المصري

أولاد الشوارع

والنتائج الخطيرة التي ترصدها الندوة لهذه السياسة التعليمية تتمثل في أن عدد الأطفال بين ٦ الى ١٥ عاما وهي مرحلة التعليم الأساسي قد بلغ هذا العام ١٤ مليون طفل وهم مرشحون للزيادة في السنوات المقبلة مع الارتفاع المستمر في حجم السكان، فإذا كانت نسبة التسرب من التعليم قد بلغت ٣٦٪، فمعنى هذا ان الزيادة المطلقة في عمالة الأطفال سوف تتفاقم لتمثل مشكلة خطيرة اجتماعيا واقتصاديا وامنيا . ذلك أنه من البيانات الهامة التي أذاعتها الندوة، أن سوق العمل لا يستوعب سوى نصف المتسربين من التعليم وبذلك يفتح الباب على مصراعيه لنشوء ظاهرة أخرى اكثر خطورة هي« أولاد الشوارع» الذين يعانون من « البطالة المبكرة» ويواجهون الحياة غير محصنين لا بالعلم ولا

أي حياة تلك..
وأي مستقبل؟



طفلان أمام النار..

بالمعرفة ولا بخبرة أو حرفة أو مهنة ويكون من الطبيعى أن يشكلوا بؤرا للإجرام والإنحراف الاجتماعى وجيشا احتياطيا لدعاة التطرف وتجار المخدرات!

العمل الطوعى

أكدت الندوة أن تطوير السياسات العامة التى تؤثر فى ظاهرتى التسرب من التعليم وعمالة الأطفال، لن تثمر سوى بمعالجة الجانب الاقتصادى،المتمثل فى قصور دخول الفئات الاجتماعية الفقيرة وعجزها عن مواجهة متطلبات الحياة، ودعت صناع القرار إلى أن يولوا هذه الحقيقة الأولوية فى السياسات العامة بحيث ترتفع الأجور فى القطاعين العام والخاص والمعاشات الى مستوى يلائم متطلبات الحياة،ويوفر ظروفا عادلة لحل مشكلة عمالة الأطفال.

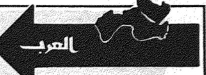
لكن الندوة لم تقتصر على تحميل السياسات العامة المسئولية عن تفاقم هذه الظاهرة بل حرصت على التوصل لمجموعة من التوصيات التى من شأنها أن تسهم فى الحد من هذه الظاهرة .

وفى ختام أعمالها أوصت الندوة بضرورة التركيز على سد أبواب التسرب وتغيير العملية التعليمية من الأسلوب النمطى فى التلقين الى أساليب تجذب الطفل ويكون عائدها ملموسا ومحسوسا لديه ، على أن يراعى النظام التعليمى الظروف الاجتماعية المختلفة ، وأن ما يصلح للمدينة قد لا يصلح للقرية ، كما أشارت الى ضرورة المزاوجة بين التعليم والجوانب العملية والفنية بأنشاء نموذج « مدرسة الورشة» وفتح المجال للتعليم الجزئى ، وعدم إغلاق أبواب العودة أمام المتسربين الراغبين فى استكمال دراستهم. والاستفادة فى المناطق الفقيرة من دور العبادة وغيرها من الاماكن العامة لتقديم خدمة تعليمية وتدريبية واجتماعيةللأطفال المنخرطين فعلا فى سوق العمل وإعفاء ابناء الأسر المحرومة من الرسوم المدرسية وتوجيه جزء من الزكاة لتمويل تعليمهم ، وإعادة النظر فى قانون الضمان الاجتماعى بما يلائم المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

كما أوصت الندوة بضرورة الربط بين مشاريع تدريب الاطفال العاملين والمناطق التى يعيشون فيها بحيث يصبح التدريب مكملا للعملية التعليمية ويعم عائده على الطفل واسرته وورشته. ؛كما دعت الندوة الى ضرورة التكامل والتنسيق بين أجهزة التدريب المختلفة ومساهمة شركات الاستثمار فى عمليات التدريب، كما اوصت بأهمية الاعتراف بالشهادات التى تقدمها أجهزة التدريب المختلفة

وأوضحت الندوة أن عمل الاطفال قد يكون عاصما لهم من الانحراف وأوصت بوضع ضوابط تحافظ على صحتهم وتوفر لهم الحد الأدنى من التعليم وفى هذا السياق اكدت الندوة عدم الحاجة لسن تشريعات جديدة للحد من هذه الظاهرة وطالبت ببذل الجهود لخلق الرقابة الشعبية القائمة على العمل التطوعى التى من شأنها إلزام أرباب العمل تنفيذ القانون ، وتنظيم جهود هؤلاء المتطوعين لتبادل الخبرة والمعارف والتنسيق بين جهودهم التى ينبغى أن تتركز فى المجتمعات الريفية ، ومد مظلة الرعاية الصحية لتشمل العمال وكل أفراد أسرهم

ومن الملاحظ أن توصيات الندوة تنطلق من تقدير بأن الهيئات الحكومية عاجزة تماما عن القيام بأى دور فى حل المشكلة ، ولهذا توجهت التوصيات الى الجهود الأهلية، واستثارة حماس الجهود التطوعية لكى تقوم بالمهام الثقيلة التى عجزت - أو عزفت- الحكومة عن أن تقوم بها الا ان الجهود التطوعية قد أصبحت عملة نادرة ، وهو ما يهدد بأن تتحول تلك التوصيات الى حبر على ورق برغم أنها الأساس الذى» لا يمكن بدونه مواجهة هذه المشكلة .واذا كانت الحكومة عاجزة عن إدراك خطر هذه الظاهرة وعن القيام بأى مجهود لمواجهتها ، فإنها ليست عاجزة عن استثارة حماس الهيئات والمنظمات الأهلية والغرف التجارية والصناعيه ورجال المال والأعمال والشركات للمشاركة فى مواجهة هذه المشكلة، بوضع الخطط لها لإنشاء مراكز تدريب تابعة لمشروعاتها ، تمولها من ميزانيتها أو مما تجمعه من تبرعات أو تجنيه من أرباح ، تتكفل بتدريب هؤلاء « المتسربين» الى شوارع العنف والمخدرات والتطرف الدينى ، وتوجيههم الى عمل منتج لهم ولها وللوطن.



الاغتيالات السياسية في اليمن

مدبرو الاغتيالات لم يكشف عن هويتهم وأعداء الديمقراطية متهمون

علي الصراري

أكملت اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ العام الثانى على اعلان قيام الجمهورية اليمنية، وبهذه المناسبة شهدت البلاد احتفالات شعبية ورسمية حرصت الحكومة الحالية التى تشكل ائتلاف الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام أن تظهر من خلالها التمسك بالوحدة واستمرارها، والتأكيد على قدرتها على الصمود والثبات أمام الصعوبات والمشاكل التى واجهتها بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية..

إلا أن حوادث الاغتيالات وأعمال العنف التى تعرض لها أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى وقياداته وصغار العديد من منظماته لوثت ثوب الفرحة بالذكرى الثانية للوحدة، وأثارت العديد من الاسئلة حول مستقبل الوحدة والديمقراطية فى اليمن..

وقد بدأ مسلسل الاغتيالات التى تعرض لها أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى منذ أوائل العام الماضى عندما تعرض عضو الحزب محمد الحوثى للاغتيال أثناء التحضير للاستفتاء على الدستور، وكان واضحا أن اغتيال محمد الحوثى بسبب دوره النشيط فى اقناع المواطنين فى منطقته التى تتبع محافظة صنعاء كى يصوتوا بنعم للدستور وسبق أن أحتجز الحوثى فى منزل الشيخ عبد الله الأحمر رئيس التجمع اليمنى للاصلاح، وهو التنظيم الذى تزعم حركة المعارضة للدستور... وقد تلقى الحوثى انذار من الشيخ الأحمر لايقاف نشاطه المؤيد للدستور، والانسحاب من عضوية الحزب الاشتراكى اليمنى، وقد نشرت بعض الصحف اليمنية ذلك الانذار بخط الشيخ الأحمر شخصيا..

وبعد الهدوء النسبى لأعمال العنف المعادية للحزب الاشتراكى الذى استمر عدة أشهر بعد انتهاء عملية الاستفتاء على

الرئيس على عبد الله صالح



الدستور ، عاد مسلسل الاغتيالات من جديد، وشمل قيادات حزبية محلية فى المحافظات والمديريات.. وذكر بيان للمكتب السياسى للحزب صدر فى أواخر مارس الماضى أسماء العديد منهم، وقال البيان «إن **هذه الاعمال الارهابية ليست عفوية ، ولكنها مخطط لها، ويقف وراء تنظيمها دوائر وجهات معادية للديمقراطية والتقدم**»..

وأورد البيان أسماء ضحايا الاغتيال من أعضاء الحزب الاشتراكى أمثال محمد الحوثى ومصلح الشهوانى من محافظة صنعاء، ونعمان قاسم حسن، ونبيل غالب وعبده حمود ناجى، ومنصور النقيب ومحمد حمود حسين من محافظة إب، ورمضان حمادى من محافظة حضر موت ومحمد عاصر زيد وعبد الله أحمد عبد ربه من محافظة البيضاء، وعبد العزيز صدام وعبد الله محمد لطيف من محافظة تعز كما تعرضت بعض مقرات منظمات الحزب للاعتداء المسلح فى مناطق عمران وذيبين وريده وخمر وجحانه وصرواح وصعدة..

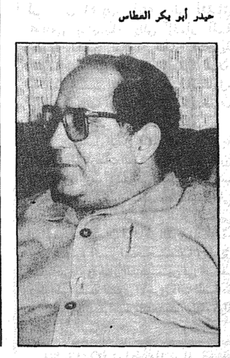
وفى وقت لاحق من صدور ذلك البيان سقط آخرون من أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى ضحايا للاغتيالات السياسية، أمثال مهيوب أحمد حسن. وسعيد القهاطى وغيرهما..

إلا أن تصعيد الاغتيالات الموجهة ضد الحزب الاشتراكى اليمنى قد بلغت الذروة فى

شهر مايو الماضى، عندما وصلت محاولات الاغتيال الى منزلى سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب وعضو مجلس الرئاسة، وحيدر أبو بكر العطاس عضو المكتب السياسى للحزب ورئيس مجلس الوزراء، وقبلهما تعرض هيد الواسع سلام العضو القيادى فى الحزب ووزير العدل للاغتيال ظهيرة يوم ٢٦ إبريل الماضى عندما كان يمر بأحد الشوارع الرئيسية بعد خروجه من مكتبه، ومع أن الوزير نجى من الموت الا أنه فقد إحدى عينية، ولايزال يتلقى العلاج فى المانيا..

لقد أثارت أعمال الاغتيالات الموجهة ضد **الحزب الاشتراكى اليمنى موجة واسعة** من الاستنكار الشعبى، وعبرت كافة الاحزاب السياسية اليمنية تقريبا عن إدانتها لأعمال العنف والاغتيالات السياسية، وتزايدت الاصوات المطالبة بالكشف عن الجناة. والحد من الأرهاب وإجامه، وقد أدى ذلك الى بروز

حيدر أبو بكر العطاس



قوة ضغط كبيرة حزبية وجماهيرية، دفعت الحكومة الى تقديم قانون تنظيم حيازة الاسلحة الى مجلس النواب.. كما اضطرت الحكومة الى انزال قرابة خمسة آلاف جندى الى شوارع العاصمة للتفتيش عن حملة الاسلحة غير المرخص بها، وكذا السيارات التى لاتحمل أرقاما مسجلة فى أجهزة المرور.. وفعلا تم ضبط مئات الحالات من المخالفات..

وللوقوف أمام الأوضاع الأمنية المتردية، واتساع أخطار الاغتيالات الموجهة ضد الحزب الاشتراكى، والتى بدأت تطال قياداته الأساسية، عقد المكتب السياسى للحزب اجتماعا استثنائيا فى ١٦ مايو ٩٢. وأصدر بيانا صحفيا ذكر فيه «أن حالة الانفلات الأمنية والعمليات الارهابية باتت تهدد أمن واستقرار الوطن والمواطنين، وتضر بسمعة اليمن عربيا ودوليا، هذا فضلا عن أنها ألحقت ضررا بالحزب الاشتراكى اليمنى الذى استهدفته أعمال العنف والارهاب والاغتيالات وأدت الى استشهاد عدد من مناضليه»..

وقال البيان «لقد رأى المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى أن تلك الاعمال الارهابية قد نحت منحا خطيرا، وباتت تهدد الوحدة الوطنية لشعبنا باخطار جدية، كما أنها تهدد بنسف المسيرة الديمقراطية الجارية فى بلادنا، وهى بقدر ماتهدد أمن وسلامة المواطنين فأنها تمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان فى وطننا اليمنى».

وذكر البيان أن المكتب السياسى للحزب قد «ثمن الروح الوطنية المسئولة لدى أعضاء الحزب الذين أظهروا اتجاه تلك الاعمال الارهابية التى استهدفت الحزب ومناضليه تماسكا صلبا. وبرهنوا على صدق تمثلهم للروح الوطنية العالية، وحرصهم الشديد على مصلحة الوطن العليا، ورفضهم الانجرار وراء مكائد القوى المعادية للوحدة وللديمقراطية.

وقال البيان «إن المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى قد أكد من جديد **أن موقف حزبنا المتمثل بسياسة ضبط النفس ينطلق من إدراكه لاهمية الاحتكام الى الشرعية باعتبار أن الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأمن والاستقرار هى التمسك بالنظام والقانون والشرعية الدستورية**، وقوة الرأى العام الذى يدين الارهاب ويطمح الى استتباب الأمن والاستقرار»..

كما وجه المكتب السياسى أعضاء وكوادر الحزب الاشتراكى اليمنى الى العمل المثابر لتأدية مهامهم بروح عالية، وتطوير الحياة الداخلية للحزب وتعزيز الممارسات الديمقراطية فى نشاطهم وعلاقتهم مع المواطنين والاحزاب والتنظيمات السياسية، مؤكدا بأن أعمال الارهاب والاغتيالات لن تثنى الحزب عن مواصلة العمل من أجل عزة ورفعة الوطن، وصيانة وحدته وتحقيق أمن واستقرار المواطنين وتحسين معيشتهم والتمسك بالنهج الديمقراطى، وبناء مؤسسات الدولة المدنية اليمنية الحديثة واحترام الشرعية الدستورية وسيادة النظام والقانون...

الجدير بالذكر أن الحزب الاشتراكى **اليمنى لم يوجه اتهاما رسميا لقوة معينة.** ولم تتضمن البيانات الصادرة عنه أو التصريحات الصحفية التى يدلى بها قادته أى اتهام لقوى أولأشخاص معينين بل أنه ظل يؤكد على أهمية القبض على الجناة والتحقيق معهم، وكشف دوافعهم وأهدافهم.. وبالرغم من ذلك لم تتريث بعض الزعامات السياسية التى اتخذت مواقفا معادية للوحدة وللديمقراطية ولقيام دولة حديثة فى اليمن يسودها النظام والقانون عن اتهام الحزب والإساءة اليه..

ففى الأشهر الأولى من توالى اعمال الاغتيالات **أطلقت العديد من الزعامات المعارضة للحزب الاشتراكى اليمنى تصريحات صحفية أكدت فيها أن مايتعرض له أعضاء الحزب، ماهو الا من قبيل الثارات القبلية والخصومات الشخصية. وأن هذه الاغتيالات ليس لها أية صفة سياسية.. غير أن القبض على الجناة** الذين نفذوا محاولة اغتيال وزير العدل هيد **الواسع سلام ومحاولة نسف بيت رئيس الوزراء، حيدر العطاس قد دفع هذه** الزعامات لتغيير رأيها فى أسباب تعرض الحزب الاشتراكى بأعضائه وقياداته ومقار منظماته للعنف والارهاب والقول بأن ذلك **بسبب خلافات داخلية وتصفيات حسابات بين أجنحة الحزب والتيارات الموجودة فيه.. والدليل على ذلك** تصريحات الشيخ الأحمر زعيم تجمع الاصلاح المتطرف، وصحيفة «الصحوة» الناطقة باسم نفس التجمع.. وقد نشرت صحيفتا «الحياة» و«الشرق الأوسط» تلك التصريحات.

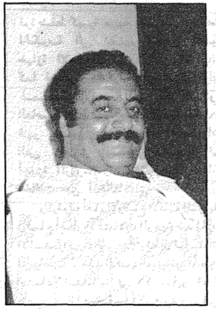
وقد رأى الحزب الاشتراكي اليمني أن هذه التفسيرات محاولة للتغطية على الحقيقة والتستر على الجناة.. ففي تصريح صحفي لمصدر مسئول في الحزب، وصف حديث الشيخ الاحمر المنشور في صحيفة «الحياة» في ١٥ مايو ١٩٩٢ م، بأنها محاولة للنيل من سمعة الحزب.. وقال المصدر المسئول ردا على الحديث المنسوب للشيخ الاحمر أن مرتكبي حادث الاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام «كانوا ينتمون الى الحزب الاشتراكي اليمني قبل أن يتركوه» وأنه بعد التحري في هوية المتهمين (المقبوض عليهم) اتضح أن تلك العناصر لا تنتمي الى الحزب الاشتراكي اليمني، ولم يكن لها أي انتماء في صفوفه من قبل.

واستغرب المصدر قائلا: «كيف استطاع الشيخ الاحمر تحديد علاقة تلك العناصر بالحزب الاشتراكي قبل أن تعلن أجهزة الأمن رسميا عن أسمائهم وهوياتهم ودوافع ماقاموا به، بل وقبل القاء القبض على بقية المطلوبين واستكمال اجراءات التحقيق..وهو مايضع علامة استفهام كبيرة على دوافع تصريح الأحمر وأهدافه».. وتساءل المصدر عن «سر عدم كشف الشيخ الاحمر عن هوية هؤلاء المتهمين وانتماءاتهم وعلاقاتهم الحالية» وذلك في إشارة الى بعض المجاميع التي كانت تندس في صفوف الحزب، أو التي خرجت عن صفوفه منذ عدة سنوات ، وصارت تتلقى الدعم والتوجيه من قوى سياسية أخرى في الساحة...

من يقف وراء الاغتيالات؟

المثير للانتباه أن اعمال الاغتيالات السياسية في اليمن استهدفت الحزب الاشتراكي اليمني وحده دون سواه، هذا اذا استثنينا محاولة الاغتيال الوحيدة التي تعرض لها عمر الجاوي الأمين العام للتجمع الوحدوي اليمني (وهو حزب وطني ديمقراطي ظهر بعد التوقيع على اتفاقية عدن الوحدوية في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩) وذهب ضحيتها حسن الحريبي العضو القيادي في التجمع الوحدوي، بينما نجى عمر الجاوي بعد اصابته بجروح في يده..

وقد ترتب على مواصلة أعمال الاغتيال تزايد الضغط الحزبي والجماهيري على الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف أعمال الارهاب السياسي، ومن ضمن ذلك تقديم مشروع قانون تنظيم حيازة الاسلحة إلى مجلس النواب، الذي جوبه بالرفض من قبل ممثلي الجماعات السياسية المتطرفة، حيث حاولت زعامات هذه الجماعات أن تحرض الناس ، وبالذات أفراد القبائل ضد مشروع القانون لكي يتخذوا موقف الرافض له..



سالم صالح
الأمين العام المساعد

ولم تفلح هذه المحاولة لأن القانون لم ينص على تجريد الناس من السلاح، بل نص على تنظيم امتلاكهم لها وطرق استخدامها قانونيا.. وهذا لايعني أن هذه الجماعات تقع تحت طائلة الاتهام المباشر لتدبير حوادث الاغتيال السياسي في البلاد..

وتتداول الأوساط السياسية اليمنية على نطاق واسع في تحديد هوية الجهات والدوائر التي تدعم وتوجه أعمال الاغتيالات السياسية ، وتلتقي معظم وجهات النظر حول أن هذه الجهات والدوائر تتكون من القوى المعادية للوحدة والديمقراطية، ومن بعض أطراف قوى الفساد التي تكونت مصالحها في ظروف التشطير، وممارسات السياسات القمعية ضد الرأي الآخر في فترة ماقبل قيام الدولة اليمنية الواحدة.. الى جانب القوى المرتبطة بدول أجنبية التي دأبت على اتخاذ موقف العداء لوحدة اليمن، فضلا عن أن تكون هذه الوحدة بمضامين ديمقراطية وتحديثية..

وتتمتع هذه القوى- من وجهة نظر بعض الأوساط السياسية اليمنية- بنفوذ كبير داخل أجهزة الدولة بما يمكنها من تدبير أعمال «الاغتيالات، وحماية مرتكبيها»

وترى هذه الأوساط أن الجهات والدوائر المدبرة للاغتيالات والمدعمة لها ،لجأت الى هذا التصعيد الخطير لقطع الطريق على الحوار القائم بين الحزب الاشتراكي اليمني ، والمؤتمر الشعبي العام، والذي يتناول إجراء اصلاحي سياسي شامل في البلاد يدخل ضمنه اتفاق الحزبين الشريكين في السلطة على اقامة تحالف استراتيجي بينهما ، بما في ذلك اتفاقهما على التحالف في الانتخابات العامة القادمة لمجلس النواب ، ونزولهما فيها بقائمة مشتركة..

وكان هذا الحوار بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، قد أشرف على مراحله النهائية استعدادا للانتخابات القادمة.

وقد رأت القوى والدوائر المعادية للوحدة وللديمقراطية والتحديث في اليمن في ذلك الحوار خطرا جادا عليها ، يتهدد مصالحها وينذر بتقليص نفوذها، بل تقليص وجودها واضعافه، ولذلك سعت على ذلك النحو المتسارع لتاريخ العلاقات بين التنظيمين الرئيسيين اللذين حققا الوحدة، وتحملا مسئولية إدارة دفة دولتها.. وذلك بغرض أن يأتي موعد الانتخابات العامة القادمة قبل أن يصل الحزب والمؤتمر الى اتفاق تحالفي بينهما، والى إقرار آلية جديدة تضمن سلامة مسار التجربة الديمقراطية في اليمن، وتحقق للبلاد امكانية تحقيق الاصلاح الوطني الشامل، وتوظيف ثرواتها في صالح التنمية وتخفيف أعباء التبعية التي ترزح تحت وطأتها..

إن مستقبل اليمن المنظور ومصير تجربة وحدتها والممارسات الديمقراطية فيها مرهون الآن بقدرة الحزب الاشتراكي اليمني على تجنب ردود الأفعال ومواصلة نهجه الديمقراطي والتحديثي، وكذا على نجاح المؤتمر الشعبي العام في استيعاب مخاطر القوى المتطرفة، وبذل جهود أكبر لتحجيمها وتطويق مخاطرها، ودخول التنظيمين في تحالف ديمقراطي يتسع للقوى الأخرى ذات المصلحة في الوحدة والديمقراطية والتحديث، وبناء دولة حديثة في اليمن..

حقيقة النظام الإسلامي في السودان

هذه الدراسة للكاتب والباحث السوداني «د. حيدر إبراهيم على» تستهدف إلقاء الضوء على حقيقة الأوضاع الداخلية لنظام الجبهة الاسلامية الحاكم فى الخرطوم، كما يناقش بالوقائع والأرقام موقف قوى الأسلام السياسي والناصريين والقوميين فى مصر والوطن العربى الذين يؤيدون نظام الحكم السودانى الحالى ويرد على حججهم ومنطقهم.

وإختارت الدراسة ثلاثة محاور للنقاش هى موقف الحكم السودانى من قضية الديمقراطية وحقوق الانسان، وحقيقه الأوضاع الاقتصادية منذ استيلاء البشير على السلطة فى يونيو ١٩٨٩، ثم موقف النظام السودانى من الأمبريالية وحركات التحرير

وسوف تنشر «اليسار» هذه الدراسة الهامة على ثلاث حلقات وفيما يلى الجزء الأول منها.

الإسلاميون العرب يدينون إهدار حقوق الإنسان في مصر والجزائر وتونس ويصمتون على انتهاكها في السودان!

د. حيدر ابراهيم على

يسبب النظام الإسلامى القائم فى السودان حرجا كبيرا للجماعات والأحزاب الدينية ولمجمل الحركة الاسلامية فى الوطن العربى وهى فى قمة مدها وانتشارها العددى. لذلك تنادت قبائل التيار الدينى وقادت حملة إعلامية تهدف إلى تجميل وجه النظام العسكرى الاسلامى الحاكم فى السودان لانه النموذج الوحيد لوصول حركة اسلامية- عربية إلى السلطة وتمارس سلطتها المطلقة منفردة فى الحكم منذ الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩. فتجربة السودان الحالية اختبار عملى لشعار التيارات الدينية: **«الاسلام هو الحل»** ويفترض فى النموذج المقدم أن يرينا كيف يتحول ذلك الشعار الساحر إلى واقع وهل هو صالح بالفعل لان يكون بديلا للنظم السياسية والايديولوجيات الاخرى التى سادت فى المنطقة من قبل؟ لذلك نبدأ بفكرة الحل أو البديل، والتى تعنى وجود نهج وأسلوب عمل وتوجهات وسياسات تختلف تماما عن السابق وتبشر بمشروع حضارى للانسانية جمعاء وليس للشعوب العربية والإسلامية فقط. لذلك حين نناقش إنجازات هذا النظام الاسلامى من الضرورى أن نتوقف عند كيف تحقق هذا الانجاز؟ لسبب بسيط وهو أن التيار الإسلامى يدعى الاستناد إلى قيم أخلاقية وسياسية مختلفة أى لايتحدث عن الارقام مثلا فى الاقتصاد ولكن عن الكسب الروحى فى العملية كلها وبالذات عن الاسلوب والغاية. فليس المهم تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء، ولكن مايهم «الاسلامى» الطريقة والهدف، وإلا لا يختلف النظام الاسلامى عن النظم الوضعية الأخرى التى حققت مثل هذه الإنجازات.

وقبل الدخول فى نقاش حقيقة الانجازات على أرض الواقع، نوجه السؤال هل تم ذلك حسب الفلسفة والرؤية الإسلامية كما تعرضها الحركة الاسلامية نظريا؟

فهى تتحدث عن الديمقراطية أو الشورى وتطالب بها، خاصة حين تكون مقموعة ومضطهدة، فهل استطاعت ترسيخ قيم الشورى وحقوق الإنسان الذى كرمه الله حين استلمت السلطة فى السودان؟.

تدين الحركة الاسلامية الفساد والنهب الاقتصادى فهل قدمت نموذجا جيدا لنظافة اليد وعدم تبديد الموارد فى تجربتها الاسلامية السودانية؟

وهى ترفض إذلال وإفقار وتجويع المواطنين فهل سعت حكومتها الاسلامية من أجل رفع مستوى المعيشة ماديا وروحيا؟

هل أعطت للسودان دوره الاستراتيجى المميز كجسر بين الحضارات الافريقية والعربية أم جعلته خطا فاصلا يمنع التواصل ويستعد لحرب صليبية بين المسلمين والكفار؟

إين الخلل؟

تهدف هذه الدراسة إلى إزالة ذلك الحاجب الايديولوجى والاعلامى الذى أخفى عن الكثيرين حقيقة الاوضاع والتوجهات فى السودان.

وللمفارقة استطاع النظام فى السودان بمساعدة إمكانات الحركة الاسلامية على المستوى الاقليمى والعالمى أن يعرض نفسه كتجربة اسلامية جديدة تحقق المعجزة الاقتصادية وتقف ضد الامبريالية والتكبر العالمى. وقد استطاع بيع الفكرة وترويجها حتى بين قوى تقدمية وقومية أثر عليها الزلزال الحالى وتبحث عن أمل حتى ولو كان فى نظام يقهر شعبه ويجوعه. لذلك كان من الطبيعى أن يؤيد الاسلامويون نظام **الجبهة الاسلامية القومية فى السودان** على قاعدة: **«أنصر أخاك ظالما أو مظلوما»**، ولكن مابال الناصريين والقوميين والماركسيين؟ لذلك كانت صدمتى عظيمة حين رأيت شخصيات مثل جورج حبش ونايف حواتمة تمسك بيد البشير هاتفة خلال مؤتمر التضامن فى ابريل ١٩٩١، وحين يقنع **«برهان غليون»** صاحب كتاب **«بيان الديمقراطية» و«اغتيال العقل»** المثقفين العرب لحضور ندوات ولقاءات للنظام السودانى، وحين يد بج محمد عوده المقالات واللقاءات عن الترابى. هناك خلل ما فى طرف ما، يأخذ هذا الخلل اشكالا متعددة ويطرح اسئلة جوهرية منها على سبيل المثال: هل يمكن أن نكيل الديمقراطية

وحقوق الانسان بمكيالين؟ وهل يتجزأ الموقف من الديمقراطية؟ والسؤال الأهم: هل يمكن لنظام يحرم شعبه الحرية أن يكون سندا لحركة التحرر العربية؟

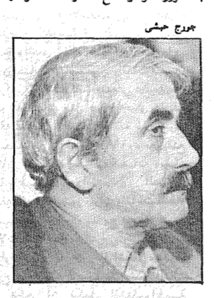
من غير المنطقى أن يفرض النظام حظر التجول على شعبه منذ اليوم الاول للانقلاب وحتى الآن وكذلك حالة الطوارئ ومنع السفر والفصل التعسفى عن العمل وفى نفس الوقت يتحدث عن تحرير الشعب العراقى والفلسطينى والافغانى. فالنظام السودانى لكى يخفى جرائمه فى الداخل ضد شعبه، يضلل الكثيرين بسبب حاجتهم الى وهم أو أمل يعتبرونه قاعدة أوصتوا ضد الهيمنة الامبريالية المتنامية بسبب أحادية القطب واختفاء المعسكر الآخر.

ارتكبت القوى التقدمية والقومية خطأ تأييد نظم قمعية شمولية ادعت قيادة حركة التحرر العربى خلال الستينات، وكان يمكن التضحية بالديمقراطية من أجل أهداف عظمى مثل تحرير فلسطين وتحقيق الاشتراكية، وكانت النتيجة أن فقدنا **الخبز والحرية والارض**. الانسان العربى أعلى قيمة فى الوجود ولايمكن التضحية بكرامته من أجل أى ايديولوجية أو حركة مهما كانت قدسيتها.

لذلك مايحدث فى السودان هو إذلال للانسان السودانى العظيم وهدر لإمكانات ذلك القطر من أجل أوهام وطموحات شخصية وحزبية.

هذا هو واقع الحال ولكن الزائر للسودان أو المهتم بالشؤون السودانية يحتاج إلى المعلومات الصحيحة والمحايدة التى تمكنه فى تكوين صورة موضوعية وهذا لايعنى بالضرورة الوقوف مع المعارضة السودانية

جورج حبشى



فالمهم الرؤية الصافية التى لاتغبشها أى انحيازات. الرؤية التى لاتكرر أخطاء التاريخ بسبب مصالح ضيقة، لانها تعتمد على التكتيك والمراحل على حساب المبادئ والاستراتيجية. لذلك سنحاول فى هذا السياق أن نحتكم إلى مبادئ معينة يدعى النظام الاسلامى فى السودان أنه أستطاع أن يرسخها أو ينجزها وهى: قضية الديمقراطية فى شكل جديد، والمسألة الاقتصادية بالاعتماد على الذات، ثالثا الموقف المعادى للامبريالية والحوار مع القوميين.

الفرصة السانحة

تعطى التجربة السودانية إجابة عملية ملموسة لموقف الاسلاميين الحقيقى من قضايا **الديمقراطية وحقوق الانسان** وهو موقف يتعامل بأخلاقية مزدوجة مع التعددية والحريات. فالاسلاميون من أكثر الاصوات الداعية لاحترام إرادة الشعب وحقوق الانسان حين يقع القمع والعسف عليهم وحين يكونون فى المعارضة، ولكن التجربة السودانية كشفت زيف هذه الادعاءات حين يصل فصيل منهم إلى السلطة. **فقد صمتت الحركة الاسلامية فى الوطن العربى عن إدانة إنقلاب الجبهة الاسلامية القومية السودانية فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ على حكومة منتخبة ديمقراطيا، والآن تتعالى أصواتها مستنكرة إنقضاض العسكر على التجربة الديمقراطية فى الجزائر.** كذلك ترتفع الاحتجاجات ضد انتهاكات حقوق الانسان فى مصر وتونس والجزائر وحتى فى كشمير وبورما، ولكن لم يصدر حزب إسلامى واحد بيانا يدين الاعتقالات والموت فى السجون والتعذيب والمحاكم الميدانية والفصل التعسفى لآلاف السودانيين بسبب آرائهم. بل المدهش هو أن التيار الاسلامى فى الوطن العربى ينظر بأعجاب شديد لنموذج السودان الاسلامى، والذى نتمنى الايبتلى به الله أى بلد عربى عزيز علينا. إذا كان هذا هو النموذج أو الحل المرتقب للمجتمعات العربية، فالوطن العربى مهدد بكارثة حقيقية ومستقبل مظلم.

وجدت الحركة الاسلامية فى السودان ممثلة فى الجبهة الاسلامية القومية بزعامة الشيخ حسن الترابى أحسن الفرص لممارسة الديمقراطية والتمتع بمزايا الديمقراطية وتسامح المجتمع السودانى. فهى لم تتعرض للاضطهاد والقمع كما حدث فى أغلب الدول العربية

ولكنها أبت إلا أن تتآمر على المجتمع الذى متعها بالديمقراطية والحرية. وهذا الموقف مبرر لأن الديمقراطية ليست فى أولويات الحركة الاسلامية فهى تطالب بتطبيق شرع الله أو حكم الشريعة بغض النظر عن الوسائل والأدوات، يقول الترابى:«واذا قارنا ظواهر بلوغ الإسلام مرحلة الدولة فى بعض الدول مثل ايران والسودان والجزائر، لرأينا أن المد الاسلامى كالقدر، وهو نافذ بأى وجه كان. فجاء فى إيران من تلقاء ثورة شعبية(....) وفى السودان جاء الاسلام من خلال القيادة العسكرية. القوات العسكرية كانت مبرمجة دائما لصد الظاهرة الاسلامية، فإذا بالاسلام يأتى من حيث لايحتسب الناس (....) وتكاد تبشر الظاهرة المسلمين بأنهم يركبون قدرا تاريخيا ومن ورائه يد الله الفاعلة فالفوز حليفه» (صحيفة القدس العربى ٩ يناير ١٩٩٢)

وكانت الجبهة الاسلامية والتى ترى- حسب زعيمها- أن يد الله وراء انقلابها بقصد تمكين الاسلام بأى طريقة، تحتل المركز الثالث فى البرلمان ولها ٥١ نائبا، وشاركت فى حكومة الوفاق الوطنى فى مايو ١٩٨٧ وحتى مارس ١٩٨٩. وكانت تملك حق الفيتو بسبب سيطرتها على الاعلام إذ كانت الجبهة اكثر الاحزاب امتلاكا للصحف والمجلات فى تلك الفترة بسبب قدراتها المالية. وكان السيد **«الصادق المهدى»** رئيس الوزراء السابق يعطى اعتبارا كبيرا لرأى إعلام الجبهة الاسلامية وكان يحاول باستمرار إرضاء الجبهة مما جعله مشلول الارادة. **الشاهد هو أن الجبهة الإسلامية استفادت من الديمقراطية- للمفارقة- فى تهيئة**

حسن الترابى



نفسها للانقضاض عليها. ويقول الفريق البشير: «وقت الانتخابات وسلم الجيش السلطة إلى حكومة منتخبة، بيد أن الاحزاب السودانية اثبتت فشلها مرة أخرى وعدم قدرتها على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية، الأمر الذي فرض علينا أن نتدخل، فتدخلنا وقررنا أن نكشفهم وكشفناهم». (مجلة الوسط العدد الثامن ١٩٩٢/٣/٢٣).

تفسر طريقة الوصول إلى السلطة مضمون هذه السلطة. فالنظام الذي يستولى على السلطة بالعنف والقوة العسكرية يحافظ عليها بنفس الطريقة العنيفة واللاديمقراطية. فقد كانت الحكومة الحالية فعلا عسكريا عنيفا ضد الحكومة المدنية المنتخبة بدأ بتعطيل الدستور والحكم حسب القرارات الجمهورية فقد اعطى مجلس قيادة الثورة السلطات المطلقة في إدارة البلاد. فاعلن المجلس حالة الطوارئ والمستمرة حتى اليوم، وفرض حظر التجول على المواطنين في الساعة الحادية عشرة ليلا وحتى الفجر والفصل السابع في الأمر الجمهوري الاول يعطي سلطة مطلقة لاعتقال أي شخص يمكن أن يكون خطرا على الامن السياسي والاقتصادي، وذلك بدون إذن من قاض. وتمنع المادة التاسعة مجلس الثورة أو من يفوضه حق تشكيل محاكم خاصة تسند إليها المهام القضائية، **وافتقد المواطن حق التقاضي أمام محاكم عاديه عادلة**. وتم حل جميع **النقابات والاتحادات المنتخبة**، وكونت اللجان التمهيدية دون تحديد زمن معين لها والقوانين التي تحكمها. كذلك فرضت السلطة العسكرية **لجان تسيير لنقابات الموظفين والمهنيين والفنيين والمعلمين والمحامين**. ومنذ الايام الأولى بدأت الاعتقالات مما اضطر السلطة العسكرية لفتح معسكرات جديدة بسبب الأعداد الكبيرة للمعتقلين وكان معسكر دبك وشالا بالإضافة لسجون كوبر وبورسودان وسواكن ومدنى والابيض.

حرم انقلاب الجبهة الاسلامية المعارضين من حق العمل وهذا حق كان يجب ألا يرتبط بالمواقف والآراء السياسية لان حق المواطنة يجعل الكل شركاء في الوطن- السودان. ولكن الجبهة كحزب عقائدي قررت تحطيم جهاز الدولة وتغيير الخدمة المدنية واقتصار **العمل والتوظيف على الموالين والمؤيدين للجبهة. فصل مالايقل عن الف ضابط في القوات النظامية أي الجيش والشرطة والسجون**، وذلك خلال الشهر الاول لاستلام الجبهة السلطة، وتتالت قوائم الفصل واستمرت حتى اليوم. وبالتالي فقدت القوات النظامية كفاءات كثيرة رغم أنها تخوض حربا أهلية في جنوب وغرب السودان، **ولكن حين تتعارض مصلحة السودان مع مصلحة الحزب تختار الاخيرة**. وكان جهاز القضاء هو المستهدف بعد ذلك فكان القرار رقم ٨٩/٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢٠ الذي أحال **٥٧ قاضيا للتقاعد تحت دعوى «من أجل الصالح العام»** وطالت هذه القرارات السلك الدبلوماسي بفصل ١٤ سفيرا. ثم تم فصل كل النقابيين القياديين من الاطباء والمهندسين والموظفين وفي السكك الحديدية والمصانع الهامة، وكان ذلك تحسبا للإضراب السياسي. وبعد تثبيت اقدامهم وتجاوز فترة الخطر الأولى صدرت قوائم طويلة وعديدة وتم تعيين كوادر الجبهة الاسلامية والمتعاطفين معها في الوظائف العليا التي شغرت بسبب الفصل التعسفي. كل هذه التجاوزات لم تحرك الرافضين للظلم من بين الاسلاميين، وجاء التضامن في نقابات وهيئات لايسيطرون عليها.

الحقوق المنتهكة

أدخل النظام الإسلامي في السودان التعذيب لأول مرة بأساليب وطرق لم يعرفها المجتمع السوداني المسالم المتسامح لافي زمن الاستعمار البريطاني ولا خلال الدكتاتوريات العسكرية. **وتوفي الطبيب د. علي فضل تحت التعذيب يوم ٢٢ أبريل ١٩٩٠** والاستاذ عبد المنعم سلمان، **واصيب الكثيرون بعاهات مستديمة وتم بتر أطراف بعضهم مثل المحامي عبد الباقي الريح**. اقيم معرض للتعذيب خلال يناير الماضي بالقاهرة حيث قدم **الدكتور حمودة فتح الرحمن والاستاذ محمد محمد خير** صورة حيه وشرحا وافيا لاشكال التعذيب الذي تعرضوا له. هذا وقد ظلت تقارير لجان حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية وهيئات الاغاثة الدولية والاتحادات المحامين العرب والافارقة، تكشف عن انتهاكات حقوق الانسان في السودان. وركزت هذه التقارير على اعتقال المئات من سجناء الرأي بدون تهمة أو محاكمة، والاحكام السريعة على المعارضين بالذات من العسكريين والحزبيين السابقين وتلفيق تهم «المحاولات» الانقلابية. (**سبق اعدام ٢٨ ضابطا في ابريل ١٩٩٠ خلال ساعات**) والاعدامات الميدانية، والتعذيب وسوء المعاملة في السجون، والمحاكمات في الاسواق والجلد العلني. كذلك ظهرت حكومة السودان امام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في يوليو ١٩٩٠ لتقديم دفاعها عن ممارساتها. وتركز الاهتمام على إلغاء الدستور ومنح مجلس قيادة الثورة سلطات مطلقة، واعتقال المواطنين بدون تهمة أو أمر قضائي، منع المعارضة السياسية، ضرورة حماية حرية التعبير والحرية الأكاديمية وحرية التنظيم، واستغلال مهنة القضاء، والتسامح الديني والثقافي، حرية الصحافة والاعلام وتسهيل الوصول الى معلومات حول المجاعة وآثار الحرب الاهلية. وهذه قائمة طويلة بالانتهاكات عرضت على ممثل الحكومة السودانية.

تقدم حكومة الجبهة الإسلامية في الخرطوم تبريرات مضحكة مبكية لاستمرار انتهاكات حقوق الانسان. فهي منعت الاحزاب بسبب الفساد فلماذا لاتسن قوانين تضمن طهارة الاحزاب، ونفس الشئ بالنسبة للصحافة، يقول البشير: «عندما جاءت ثورة الانقاذ وجدت أنه لم يكن هناك أي صحيفة تصدر بامكاناتها الذاتية وكان لابد من تمويل خارجي يؤدي إلى ارتهان سياسي». (القدس العربي يوم ١٣ مارس ١٩٩٢) وكانت النتيجة **إغلاق حوالي ٤٠ صحيفة يومية وأسبوعية وتشريد أكثر من الف صحفي**، بل كان الصحفيون والاعلاميون من أكثر الفئات المتضررة. فقد تم اعتقال كثير من الصحفيين وتعرضوا للتعذيب **والبعض مازال معتقلا مثل ابو بكر الامين وصديق الزيلعي والفاتح المرضي**، وتعرض كثيرون للاعتقال مرات عديدة: الفرد تعبان مراسل رويتر والبي بي سي لندن لمنعه من إرسال أخبار مضادة للحكومة رغم صحتها، وسبق ان احتجز مندوب آخر لرويتر هو **حمزة هنداوي**. كذلك تم سحب تصاريح الكثيرين من المراسلين **ويمنع حتى دخول الصحف العربية والاجنبية**. وفي نفس الوقت يقول البشير: «**الصحافة الرسمية مفتوحة أمام المعارضة** والصادق المهدي رئيس الوزراء السابق كتب فيها» (القدس ١٣ مارس ١٩٩٢) هنا تبسيط للحقوق الديمقراطية والتي يجب ألا تكون هبة أو منحة، فالديمقراطية مؤسسات وضمانات دستورية للجميع وليس مجرد استثناءات للاستشهاد بوجود حرية لانه يمكن ان يسمح لفرد - كما يحدث الآن- بقصد الدعاية والتبرير، وفي الوقت يحرم الآلاف من

حق الكتابة فى صحف مملوكة للدولة.

هناك تبرير مضحك آخر لاستمرار حظر التجول رغم مرور قرابة الثلاث سنوات على الانقلاب، يقول أحد المسؤولين وهو د. عبد الوهاب الافندى الملحق الاعلامى بالسفارة السودانية فى لندن: «حظر التجول مستمر لان هناك طلبا شعبيها معزايدا عليه، فالنساء يطالبن به لانه قضى على الانفلات الامنى الذى كان سائدا وغالبية المواطنين يؤيدون حظر التجول لانه يمثل أرخص حل للمحافظة على الامن فى العاصمة» (صحيفة الحياة ٢٢ أبريل ١٩٩١) ويقول البشير نفسه: «حظر التجول أصبح رغبة شعبية أكثر منه رغبة حكومية هذا الحظر بالنسبة لنا مكلف ويتطلب دوريات وحواجز تفتيش. أرجوك اسأل المواطنين هل يريدون استمرار حظر التجول أو انها».. من ناحية أخرى، حظر التجول خدم الاسرة السودانية، وأصبح رب البيت يعود إلى أسرته واطفاله مبكرا ويجلس مع اطفاله ويتناول العشاء معهم. النساء السودانيات من أكثر الناس سعادة بحظر التجول وهن يشكلن نصف المجتمع على الاقل» (القدس العربى ٣ مايو ١٩٩١) هذه امثلة لكيفية التعامل مع الحقوق الأساسية للمواطن السودانى وهذه الردود لاتحتاج الى تعليق حتى فى تناقض التبرير، فالحظر أرخص حل عند مسؤول وعند آخر مكلف! ثم متى تم اجراء استفتاء حول استمرار الحظر لكى يؤكد المسؤولون أن غالبية المواطنين أو «نصف المجتمع» مع بقائه؟

الترحيل الاجبارى

رغم الظروف المتردية باستمرار فقد حرمت السلطات السودانية قوانين الجوازات والهجرة. ومن العجيب أن وزير العدل حين سئل عن منع راشد الغنوشى وآخرين جوازات سفر سودانية، اجاب: «أن هذه المسألة تقررها اتفاقيات الامم المتحدة واذا كان الامر كذلك فان الاقربين أولى بالمعروف دائما. والسودان منذ أن جاءت ثورة الانقاذ قرر السير فى خط مواثيق الجامعة العربية فى ما يتعلق بالجنسية والجوازات». (صحيفة الشرق الأوسط ١١ يناير ١٩٩٢) ولكن هذه السلطة الكريمة مع الاقربين تحرم مواطنيها انفسهم هذا الحق. وفى الفترة الاخيرة سحب جواز د. عمر موسى رئيس الجالية السودانية بالرياض والاستاذ عبد الله فرح نائب رئيس الجاليه. كما منعت زوجة د.



محمد عودة

مختار عجوبة الاستاذ بكلية التربية بجامعة الملك سعود، ومنعت اسرة الصحفى فاروق حامد، وصادر القنصل بسفارة السودان بالقاهرة جواز سفر زوجة الاستاذ آدم عبد المولى حين تقدمت به لتوثيق توكيل شرعى. كما حرم الاستاذ خضر عطا المنان الصحفى بدولة الإمارات العربية المتحدة من حق تجديد جواز سفره ومن المتوقع صدور قانون جديدة للجوازات يلغى الجوازات السابقة ويجبر الجميع على تجديد جوازاتهم وبالتالى تتمكن السلطات من سحب جوازات المعارضين وغير المتعاونين.

يشهد السودان انتهاكات جديدة تستهدف العناصر غير العربية- الاسلامية تتمثل فى الترحيل الاجبارى للمواطنين وفى تصعيد الحرب فى الجنوب والغرب. فقد ذكرت بعض المصادر أن الحكومة السودانية قامت بترحيل ٤٠٠ الف لاجئ (حسب بيان وزارة الخارجية الامريكية) ولكن وزير الإسكان عثمان عبد القادر صرح بان عدد المنقولين يفوق المليون شخص! واضاف بان ذلك تم لتحقيق اهداف بيئية واجتماعية وأمنية. هذا وقد تم الترحيل بالقوة كما حدث فى حى «دار السلام» وأدت المواجهة مع رجال الامن إلى مقتل ٤٧ مواطنا، وغالبا مايقاوم المواطنون أو يحاولون العودة لان المناطق الجديدة يستحيل العيش فيها، يقول وزير الإسكان: «إن المنقولين كانوا يغيرون رأيهم بعد أن يكتشفوا المكان الذى نقلوا إليه» (صحيفة القدس العربى ٩ مارس ١٩٩٢). ومن الجدير بالذكر أن هذه العمليات العنصرية بدأت منذ تعاون الجبهة والنميرى والتى سميت «بالكشة» وهى تنفذ حسب اللون والشكل، وتستهدف المهاجرين من جنوب وغرب السودان وبعض اللاجئين من الاقطار المجاورة. ويتم نقل هؤلاء البؤساء إلى مناطق نائية لاتوجد بها أى خدمات ويتعرضون لتقلبات الجو، وهى ليست مناطق إنتاج كما تدعى الحكومة. ويصعب على هؤلاء المهجرين العودة إلى المدن أو المراكز الحضرية لبعد المسافة وانعدام وسائل المواصلات. ومن ناحية أخرى يتعرض حوالى أربعة ملايين سودانى لخطر الموت جوعا لأن السلطات السودانية تمنع هيئات الاغاثة الدولية وتفتعل معها المعارك الكلامية وتتهمها بمساندة الجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى مؤتمر صحفى عقده وزير المالية عبد الرحيم حمدى بلندن يوم ١٨ ابريل ١٩٩١ اتهم منظمة اغاثة نرويجية بانها تنقل السلاح فى قواربها للخوارج -كماقال- وهذا اتهام يتردد كثيرا ضد الهيئات العامله فى حقل الاغاثة بهدف منعها من العمل. والنظام السودانى يرفض هذه الإعانات لانها تدحض ادعاءات الاكتفاء الذاتى التى يطلقها اعلاميا، وفى نفس الوقت ينفى وجود مجاعة ويسميها نقص فى الغذاء.

فى مجال الانتهاكات المستمرة تجرى حملة إبادة ضد المجموعات التى قد تمثل عقبة فى سبيل اكتمال الدولة الدينية الشاملة. وقد قامت السلطة الحاكمة فى الخرطوم بتسليح مجموعات قبلية تحت إسم «قوات الدفاع الشعبى» وأطلقت يدها ضد قبائل أخرى. كذلك تشجع الخرطوم اقتتال القبائل الجنوبية بهدف إضعاف الحركة الشعبية وزرع الكراهية بين الجنوبيين انفسهم وتحويل الحرب الاهلية بين الجنوبيين والشماليين، الى حرب أهلية بين الجنوبيين والجنوبيين وهذا مخطط تجيده النظم الدكتاتورية فى السودان، وجربه الجنرال عبود

لائحة العقوبات:

الاعتقال والتعذيب والفصل التعسفى والترحيل الاجبارى

ثم النميرى. ففى محافظة أعالى النيل زودت قوات الانانيا المعروفة بسوء سمعتها فى الانضباط العسكرى بالاسلحة، فقامت بمهاجمة قرى الدينكا وقتلوا كثيرا من المدنيين. كذلك **تحاول الحكومة العسكرية الاستفادة من خلاف قرنق ومجموعة الناصر وجعله صراعا بين قبيلتى الدينكا والنوير.**

تدور منذ شهور معارك طاحنة فى مديرية دار فور بدعوى محاربة «ظاهرة النهب المسلح» وعين العقيد «الطيب ابراهيم» حاكما على الاقليم لامتيازه بصفات دموية، وبالفعل استعمل كل أسلحة الدمار ضد المواطنين الآمنين. أصبح قصف القرى أمرا عاديا بالإضافة إلى الاعدامات الميدانية والعامة أو الصلب والقطع من خلاف أى تطبيق حد الحرابة أو البغى والخروج على السلطان أو الوالى. ونفس هذه الممارسات الهمجية تطبق فى جبال النوبة وجنوب كردفان بدعوى تسلل عناصر من الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى المنطقة، وبدأت حرب سرية ضد قبائل النوبة منذ اكتوبر ١٩٩١ وشهدت كادوقلى «عاصمة الاقليم حملات اعتقال وقتل جماعى للمدنيين (راجع تقرير منظمة افريكا ووتش بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩١ لمزيد من التفاصيل). كل هذه الانتهاكات تبرر على اساس وجود مؤامرة تهدد الهوية السودانية والخيار الحضارى الاسلامى فى السودان. وتتفاقم حرب إبادة مسلحة عن طريق الحرب وعن طريق التجويع ومنع الاغاثة، ولكن يواكب كل ذلك تعتيم كامل بسبب البعد الجغرافى وضبط تدفق الأخبار والمعلومات بغياب المراسلين والصحفيين.

محاولة فاشلة

حاول النظام العسكرى تحسين سجله الخاص بحقوق الانسان فى السودان، خاصة وقد وصل الامر الى درجة أن دولة مثل **الدنمارك قررت اغلاق سفارتها بالخرطوم احتجاجا على انتهاكات حقوق الانسان**، وبالفعل غادرت البعثة الدبلوماسية الدنماركية الخرطوم فى اكتوبر الماضى. ضمن هذه المحاولات صرح وزير العدل: «لايوجد سجناء رأى فى السودان» وأنه تم فى الفترة الاخيرة تعديل قانون الامن الوطنى فى مايتعلق باجراءات الايقاف التحفظى للسياسيين حيث أصبحت هذه الاجراءات تتم تحت إشراف قضاة. (الشرق الاوسط ١١ يناير ١٩٩٢) وهذا يعنى أن الايقاف التحفظى طوال الفترة السابقة كان يتم بدون إشراف قضائى مع ملاحظة أن السلطات السودانية ظلت تنفى تلك الممارسات! كما أن الحكومة السودانية تلجأ إلى الاعتقال السريع والناجع ! بدلا من الاحتفاظ بالمعتقلين فى السجون، إذ يتم اختطافهم واستضافتهم فى بيوت الاشباح لفترة قصيرة **كما حدث لعادل القصاص (١٢ يوليو ١٩٩١) وشرف الدين بص(١٩ يوليو ١٩٩١) وعهد الواحد وراق ونور الهدى محمد نور الهدى وصلاح سليمان ومحمود جاد الله.** وأصبح هذا الاسلوب هو السائد وبالفعل لايحتاج إلى سجون ويمكن لبعثات لجان حقوق الانسان أن تجد السجون خاوية. ولاننسى فى هذا الصدد لجان النظام العام التى لها حق تنفيذ عقوبة الجلد مباشرة خاصة ضد النساء بعد صدور قرار الحجاب فى نوفمبر الماضى، هذا وقد جاء فى الأنباء أن الحكومة استوردت كميات من السياط، وذكرت إحدى الصحف أن لكل سته سودانيين سوطا واحدا!

ضمن السياق السابق قام البشير بتعيين مجلس وطنى انتقالى **(برلمان بالتعيين)** لكى يعطى نظامه طابعا ديمقراطيا وشوريا، ولكن التعيين كان كاملا حتى رئيس المجلس والذى كان يمكن أن ينتخب شكليا طالما كل الاعضاء معينين. وجاء المجلس بعد أن صدرت كل القرارات السيادية والتشريعية مثل تطبيق الشريعة والنظام الفيدرالى. ويدعى النظام أن جميع الاتجاهات ممثلة وبالذات حزب الامة، ولكن فى نفس هذا الوقت يبقى أغلب قيادى حزب الأمة رهن الاعتقال، على سبيل المثال : **اسماعيل بكر وزير** الاسكان السابق، **محمد عبد الله الدومة** وزير الدولة للحكم المحلى، حسن إمام نائب برلمانى سابق،وتيراب تندل سلطان» عضو هيئة شؤون الأنصار. واجه المجلس الوطنى معارضة ضارية لذلك اقتصر على عناصر من الجبهة الاسلامية وبعض المتعاونين مع كل النظم الدكتاتورية التى مرت بتاريخ السودان الحديث. ويلخص بيان بعض نواب البرلمان المنتخب السابق مضمون هذا المجلس: «ولايخفى على أى سودانى بان المجلس الوطنى المعين هو تجسيد لتزوير إرادة الشعب السودانى وقفز على واقع الديمقراطية الحقة التى ارتضاها شعبنا عبر تاريخه الناصع.. ولعل نظام الجبهة الباطش الذى غدر بالنظام الديمقراطى.. لم يردعه حياء فى تجاهل وميض المطالبة الملحة بالديمقراطية فى افريقيا والعالم أجمع، حين سعى فى محاولة واجفة لتعيين اعضاء المكتب التنفيذى والسياسى للجبهة الاسلامية وبقايا ثلة «المايويين» ووصولى أنظمة الاستبداد ومن لف لفهم من عابثين فى مجلسه الوطنى فاقد الصلاحية ومسلوب السلطات والمنصوب من عل فى مسرحية تثير الدهشة والضحك معا.» (البيان بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩٢) وفى المقابل يصرح الترابى لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية» أن الاسلاميين سيفوزون فى أى انتخابات حرة تجرى سواء فى بلد عربى مثل تونس ومصر أو فى بلد مثل تركيا وإن حكم الاسلاميين بات مسألة حتمية منذ انتصار الثورة الإيرانية «عن «الحياة» بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٢) ولكنه **لم يذكر السودان لانه يعلم استحالة فوز الاسلاميين فى انتخابات حرة هناك لانهم جربوا عمليا وليس مجرد شعارات ووعود انتخابية.**

هذا عرض سريع ومختصر لأوضاع الديمقراطية وحقوق الانسان كما يمارسه نظام سياسى اسلامى يزعم أنه يعطى نموذجا لشكل الحكم الاسلامى الحديث. هذا السجل يحرج الاسلاميين الذى سكتوا تماما عن انتهاكات اخوانهم فى السودان والتزموا مبدأ: «أنصر اخاك ظالما أو مظلوما» وحاولوا تبرير الأوضاع بشتى السبل . ورغم أن صحيفة «الشعب» المصرية مدافعة متشددة عن حقوق الانسان فى كل الدول التى يتعرض الاسلاميون فيها للقمع، إلا أنها بالنسبة للسودان لاتتساءل عن صحة المعلومات الخاصة بالانتهاكات بل تكتب: «من اين تحصل منظمات حقوق الانسان على بياناتها عن السودان» (يوم ١٦ يوليو ١٩٩١) ليس المهم المصدر ولكن المطلوب التيقن من دقة المعلومات أو عدمه.

الى العدد القادم: الأزمة الاقتصادية)

العنف لايشمل المعارضين فقط بل الصامتين كذلك

٣٠ عضوًا في المجلس المركزي يمتنعون عن التصويت احتجاجًا على أسلوب إدارة مفاوضات التسوية..!

حنا عميره

جاءت نتائج التصويت على القرارات الصادرة عن الدورة الاخيرة للمجلس المركزى الفلسطينى لتعكس الى حد كبير المزاج الفلسطينى العام السائد فى المناطق العربية المحتلة . فقد افادت المعلومات المتوفرة عن اجتماعات المجلس انه من بين ال٩٨عضوا الذين حضروا هذه الدورة صوت ٥٤ عضوا لصالح البيان النهائى ومجمل القرارات الاخرى بينما صوت ١٤ عضوا ضد هذه القرارات اما الملفت للانتباه هنا فهو امتناع ٣٠ عضوا عن التصويت كانوا قد صوتوا لصالح المشاركة فى المفاوضات فى اجتماع المجلس المركزى قبل ٦أشهر اى فى تشرين اول من العام الماضى والذى اتخذ قرار المشاركة فى المفاوضات.

وقد أعلن الممتنعون عن التصويت انهم قرروا التصويت بهذا الشكل للتعبير عن احتجاجهم على اسلوب ادارةالعملية التفاوضية وطريقة قيادتها والاشراف عليها واكدوا انهم لا يعارضون عملية التفاوض بحد ذاتها وانما يعارضون منهج ادارتها وهذا ما دفعهم الى التصويت بهذه الطريقة.

اما بالنسبة للمعارضين فقد بقيت نسبتهم كما كانت عند بداية العملية التفاوضية قبل ٦أشهر وهذا يعنى ان لا صحة للادعاءات القائلة بأن اجتماعات المجلس المركزى الاخيرة برهنت على نمو المعارضة لنهج التسوية.

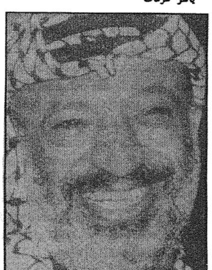
ان هذه الارقام عن عدد المؤيدين والممتنعين والمعارضين تتناسب تقريبا مع اتجاهات الرأى العام فى المناطق المحتلة فى الوقت الحاضر وتعبر عن المخاوف العميقة ازاء مستقبل هذه المفاوضات ، كما انها تؤكد ايضا صحة الانتقادات التى وجهت لاسلوب ادارة هذه العملية التفاوضية وضرورة الانتباه الى نهج الانفراد فى اتخاذ القرارات ، ولاسيما المصيرية منها والتى تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطينى لن تلقى القبول من جانب هذا الشعب الذى يرفض ان تتحول قضيته الى حقل للاختبارات والتجارب.

ولقد تركزت العديد من الانتقادات والتحفظات ولاسيما من جانب اطراف اساسية مشاركة فى العملية التفاوضية على ضرورة التقيد بالخطة التفاوضية وعدم الخروج عنها، بطرح مشاريع تفصيلية حول المرحلة الانتقالية قبل وقف الاستيطان وتأمين الحماية الدولية وتطبيق ميثاق جنيف. وحتى عندما يبدأ البحث فى المرحلة الانتقالية فيجب التركيز اولا على مصدر السلطة وليس علي نقل الادارات وتشكيل الاجهزة وذلك بهدف عدم الانزلاق والوقوع فى الكمائن التى ينصبها الجانب الاخر والتى تجلت فى اقتراحه حول اجراء انتخابات بلدية.

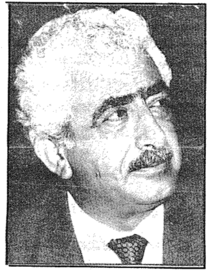
وفى هذا المجال بالتحديد جاءت قرارات المجلس المركزى لتعزز المسار السياسى الفلسطينى وتضع النقاط على الحروف بالنسبة لعدد كبير من القضايا الهامة. وتجمع الاوساط الفسطينية بأن البيان الصادر عن المجلس المركزى يمكن أن يشكل اسسا لصيغة جبهوية فلسطينية عريضة تجمع المؤيدين والممتنعين والمعارضين حول برنامج واضح يعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية ويشكل سدا امام محاولات اشاعة الانقسام داخل الصف الفلسطينى ومحاولة تجزئته الى مؤيد ومعارض تمهيدا للإدعاء بأن المنظمة ووفدها المفاوض لا يمثلان الشعب الفلسطينى الذى تتنازع تمثيله تيارات واتجاهات متعددة ومتعارضة وبالتالى فليس بالامكان التعامل معه بسبب خلافاته وانقساماته الداخلية.

ولعل القراءة الاسرائيلية للخارطة الفلسطينية الداخلية تستهدف من هذه المظاهرة وتعميقها وتطويرها بصورة تسمح للإسرائيليين بالإدعاء فى مرحلة ما بأن منظمة التحرير او من ينوب عنها فى المفاوضات لا تمثل سوى اقلية وان الواقع الفلسطينى على الارض هو واقع آخر تسوده الخلافات والفلتان والزعرنات والاحتراب.

ويبدو ان الاقتراح باجراء انتخابات بلدية جاء لخدمة الهدف بالتحديد ومن هنا لم يكن مستغربا ان تخرج صحيفة هارتس وغيرها من الصحف الاسرائيلية بعناوين تتحدث عن تجاوب منظمات فلسطينية مع اقتراح شامير



ياسر عرفات



سليمان النجاب

حول الانتخابات البلدية.

وزيادة في توضيح الصورة ، ادلى وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه ارنس يوم الجمعة ٥/١٥ بتصريحات الى صحيفة حداشوت شكك فيها بمصداقية المفاوضين الفلسطنيين وقال « اننا نجرى اليوم مفاوضات مع جهات تم تعيينها ولم يخولها احد للنطق او الحديث باسمه » !! واضاف :« لذلك فنحن نسعى لاجراء انتخابات بلدية ونقل جزء من الشؤون المحلية لأيدى محلية . ووضع ارنس شرطا لذلك وقف ما وصفه بعمال العنف..

ماذا يعنى ذلك؟ انه يعنى عمليات القمع والتصفية ضد الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة.. والسعى لنسف العملية التفاوضية لتوسيع النشاطات الاستيطانية وتأجيج الاحتراب والصراع الداخلى بين الفصائل الفلسطينيةتحول موضوع الانتخابات البلدية وعلى صعيد عمليات القمع اجملها الجنرال دانى باتوم قائد المنطقة الوسطى باعلانه ان الجيش اعتقل منذ مطلع العام الحالى ١٤٠٠ من الفلسطينيين كما القى القبض على ٢٠٠ من المطاردين وقتل ٢٣ مطلوبا للسلطات وجرح بالرصاص ٢١١ فلسطينيا فى مواجهات مختلفة . هذا حسب الأرقام الرسمية والتى عادة ما تكون مختصرة جدا او غير دقيقة . ويرأى العديد من المراقبين فأن هذا الاعلان الاسرائيلي عن قتل ٢٣ مطلوبا كشف لاول مرة بصورة رسمية قيام الفرق الخاصة الاسرائيلية بعمليات اغتيال وتصفية جسدية للمطلوبين الذين قدر عددهم هذا الجنرال بحوالى ٤٠٠ فى الوقت الحاضر.

ويستفاد من معلومات اخرى نشرت فى الصحف العبرية ان الاقتراح بأجراء انتخابات بلدية اتخذ فى البداية فى اجتماع خاص فى شهر نيسان الماضى عقده منسق شؤون وزارة الدفاع الاسرائيلية فى المناطق المحتلة الجنرال دانى روتشيلد مع ممثلين عن اجهزة الامن والإدارة المدنية لمناقشة ما وصف بالنزاع الداخلى التاريخى بين الفصائل الفلسطينية ، وفى هذا الاقتراح جرى الربط بين اجراء الانتخابات وتأجيج النزاعات ؛ وخاصة اذا ما تم اجراؤها فى ظل جمود العملية التفاوضية وعدم تحقيق اى تقدم باتجاه الاتفاق حول اسس وشروط الفترة الانتقالية؛ وبالتالى فأن اجراء انتخابات بلدية الان وقبل حسم الامور على طاولة المفاوضات تستهدف بالاساس دفع العملية التفاوضية الى مسارب جانبية وفق المواصفات الاسرائيلية، ومما يزيد من خطورة هذا الامر استعداد فصائل فلسطينية تعلن معارضتها لمسيرة المفاوضات من موقع الرفض ، والقبول بهذه الانتخابات والمشاركة فيها!

واذا كان اسحق رابين قائد حزب العمل الاسرائيلي المعارض ، وهو شاهد من اهله ، قد وصف الاقتراح باجراء انتخابات بلدية بأنه مسرحية ، يكون من الضرورى على الذين يقبلون بها من الفلسطينيين ان يعيدوا النظر بموقفهم وبالاسباب التى تدفعهم لاداء دور في احد فصولها.

لقد اكدت قرارات المجلس المركزى بان توقيت الدعوة الاسرائيلية لاجراء انتخابات بلدية الان وبعد ان طرح الوفد الفلسطينى المفاوض مشروع انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى ، يستهدف التمهيد لاقامة حكم ذاتى ادارى وفق خطة شامير وعليه فأن المجلس المركزى يؤكد بأن الانتخابات البلدية يجب أن تتم بعد انتخابات المجلس التشريعى ونقل السلطة ووفق القانون الفلسطينى وليس قانون الاحتلال.

وعلى صعيد اشمل فقد دعا المجلس المركزى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى التمسك خلال مجمل العملية السياسية بالاهداف والاسس التى حددها المجلس الوطنى للمشاركة فى العملية التفاوضية وصولا الى الاقرار الاسرائيلى والعالمى بحقوقنا الوطنية الثابتة وطبقا للشرعية الدولية وبمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطينى.

كما اكدت قرارات المجلس المركزى، وهذه نقطة هامة جدا ، ان المشاركة الفلسطينية فى الثنائي والمتعدد تهدف الى توفير اوسع دعم دولى لشعبنا والى السعى لاسقاط الشروط الاسرائيلية التى تنال من دور شعبنا ومن حقوقنا الوطنية الراسخة.

ان تحديد الامور بهذا الشكل وليس على اساس أن هذه المفاوضات ستجلب الانتصارات والإنجازات السريعة والفورية يعيد الامور الى نصابها فيما يتعلق بالحكم على العملية التفاوضية وتقييمها من حيث تحقيقها للنتائج وليس كونها ساحة صراع اساسية قد ننجح فيها او لا ننجح وان المسئولية فى حالة عدم النجاح تقع على الطرف الاسرائيلى الذى يرفض الاستجابة لشروط ومقومات السلام.

ومع ذلك فأن السؤال: هل تشكل هذه القرارات قاعدة عريضة بصيغة سياسية وحدوية تجمع جميع القوى والفصائل والاتجاهات الفلسطينية؟!

ان الاعتقاد السائد عندنا فى المناطق المحتلة ان هذه القرارات يمكن ان تشكل اساسا لصيغة جبهوية عريضة اذا ما اقترنت بآلية عمل ديمقراطية وبأدوات تنفيذية ذات طابع جبهوى يتسع لما هواكثر من التمثيل الفصائلى وبالتحديد لمختلف الفئات الاجتماعية والاتجاهات الجماهيرية . لكن مثل هذا التحديد الواضح والدقيق للأمور قد غاب عن القرارات المعلنة للمجلس كما غاب عنها ايضا العديد من الاقتراحات والتوصيات حول الاصلاح الديمقراطى داخل منظمة التحرير واكتفى البيان الختامى بالدعوة الى تشكيل لجنة تكلف بهذه المهمة فى المستقبل ، أى إن موضوع الاصلاح الديمقراطى بقى موضوعا مؤجلا داخل منظمة التحرير .. وهذا التأجيل لن يكون لصالح تطوير النشاط وتحسين الاداء والتصدى للمهام المصيرية والصعبة التى تواجه مسيرة الشعب الفلسطينى .. ومن هنا ايضا يجب الإصغاء جيدا لناقوس الخطر الذى ذرعه هذا العدد الكبير نسبيا من الذين فضلوا الامتناع عن التصويت فى الدورة الاخيرة للمجلس الفلسطينى وذلك حتى لا نأخذ قراراتنا مع وقف التنفيذ.

العلاقة بين الانتخابات البلدية والتشكيك فى تمثيل المنظمة للفلسطينيين.

فى ٤ أشهر اعتقل الجيش الاسرائيلى ١٤٠٠ فلسطينى وألقى القبض على ٢٠٠ وقتل ٢٣ مطلوبا وجرح بالرصاص ٢١١ فلسطينيا.



مطلوب ميتاً!!

فالح العطاونة

المرأة الطيبة التى حشتنى دموعها على الكتابة عن «موضوع آخر» فى اللحظة الأخيرة، لاتربطها صلة قرابة بالشاب انطون الشوملى سوى طبع الأمهات الموحد : يتدفقن بكاء ولوعة كلما حملت الأخبار نبأ عن شهيد!

كانت تستمع معلقة على خيط من دموع، عن الكيفية التى استشهد بها «انطون الشوملى» من بلدة بيت ساحور : «جندى اسرائيلى أمسك به، وجندى آخر أطلق عليه الرصاص». وكأى موت فلسطينى عابر، أوردت الأخبار نبأ مصرع فلسطينى خلال مواجهات بين الجيش الإسرائيلى وشبان الانتفاضة.. قالت : لقد فتحوا حياتنا على الموت! ثم أشرعت يديها باتجاه السماء تدعو الله ليحمى «المطلوبين» من الرصاص. اشارة مقتضبة إلى ماتستشعره أوجاع الأمهات عن الخيط الدقيق بين عمليات القتل المكررة والمتشابهة التى تزاولها «أجهزة الأمن» الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، منذ شهرين.

موت أنطون الشوملى على هذا النحو لم يكن حالة استثنائية. وقبل ذلك لم يكن مصرع الشاب أيمن مجادبة الذى تم «اصطياده» بالرصاص وجرت جثته على الشارع الحالة الثانية.. أو الحالة العشرين.. ذلك أن أرقاما دقيقة لعدد الضحايا الفلسطينيين الذين استشهدوا على يد «فرق الموت» الإسرائيلية والجنود المزودين بتعليمات خاصة لإطلاق الرصاص توجد فقط، فى ملفات «النجاح» الذى تحقق تحوزها «أجهزة الأمن» التى أطلقت أيدى الجنود والمستوطنين ووحدات المستعربين بتعليمات جديدة لإطلاق النار. أصبح بمقتضاها الرصاص أكثر غزارة ومصوبا بهدف القتل.. أو بهدف تنفيذ «الإعدام» دون محاكمة!

«فرق الموت» التى تتحرك فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بمثابة اعلان متجول عن تعليمات جديدة لاطلاق النار على الفلسطينيين تزاول مهامها «بنجاعة». حسب تعبير «ارنس» وزير الدفاع الإسرائيلى. وهى منذ شرعت فى تنفيذ التعليمات الجديدة تمارس «هوايات» متنوعة برصاص غير طائش. تنصب الكمائن فى الأحياء المأهولة، تتعقب وتطارد على طريقة أفلام «الكاوبوى» الأمريكية.. وعندما تقع «الفريسة» فى المصيدة تنفذ التعليمات التى تسلمتها بجرأة وبدم بارد.. وفى كل مرة تنتهى المهمة المحددة بموت فلسطينى، تقوم وسائل الإعلام الإسرائيلية بالتغطية الواجبة فيصبح الفلسطينى الضحية مطلوبا.. وذهابا فى المنطق حتى نهايته تصبح مفهومة أكثر رسالة تشريعات القتل الإسرائيلية. بأن كل فلسطينى مطلوب، هو فى واقع التعليمات «مطلوب ميتا»!.

وفى معرض التبريرات «الأخلاقية»، أعلن «ايهود براك» رئيس أركان الجيش الإسرائيلى مرارا أن تعليمات «مناسبة» صدرت لملاحقة الفلسطينيين المطاردين. لكن - والحديث للجنرال براك - «ترتكب أخطاء فى بعض الأحيان!». وبالنظر إلى الواقائع التى تجرى على الأرض، يمكن تجريد تصريح الجنرال من القصد الذى اراده والاتفاق معه فى آن. بأنه فعلا ترتكب أخطاء فيما يتعلق بتنفيذ التعليمات. أخطاء يستطيع بسببها «المطلوب» الفرار بحياته فى بعض الأحيان.. أو لاتستطيع «فرق الموت» تنفيذ التعليمات وانجاز مهمتها والعودة «بالمطلوب ميتا!» وتصديقا لقول الجنرال كان حصاد التعليمات خلال الشهرين الأخيرين، فقط، مايزيد قليلا عن ثلاثين فلسطينيا، صرح مسؤولون فى الحكومة الإسرائيلية أنهم «مخربون» مطلوبون منذ مدة طويلة!

وتكتمل المسخرة الدموية، مثل مساخر إسرائيلية كثيرة سبقتها على الطريق خلال سنوات الانتفاضة، عندما يتحدث وزراء عن «ملاحقات قضائية» للإسرائيليين الذين يتعمدون القتل.. ذلك أن العدالة الإسرائيلية الفريدة من نوعها اعتادت، عندما يتعلق الأمر بموت فلسطينى، أن تنظر فى القضية حسب الفاعل، وهو فى حالة كهذه يهودى محظوظ بعدالة يهودية، أشاعتها «غولدا مئير» ذات مرة بعبارة شهيرة : «توجد عدالة.. ولكن، أيضا، توجد عدالة يهودية!».

.. يحدث الآن، فى الأراضى الفلسطينية المحتلة التى حولها الاحتلال إلى غابة صيد، مسخرة دامية تكفى لتقديم القائمين عليها إلى محاكمة دولية.. لكن، وقد أصبحنا فى عصر غير سوى تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، فان للضحايا أحلاما متواضعة بأن يتم الالتفات إلى حياتهم، وأن ينهض الضمير الكسول للرأى العام العالمى ولو بكلمة فاعلة توقف جرائم قتل مسنودة بتشريعات رسمية، وترتكب يوميا بحق شعب تفترض اتفاقية جنيف الرابعة أن يكون محميا.

أما العرب. وما أدراك ماالعرب!. فإن للأشقاء الضحايا أملا بتضامن فعال، يكشف الغطاء عن المفارقة المأساوية والمخجلة «للنظام العالمى الجديد» الذى تقوده الولايات المتحدة إلى «عدالة أخرى» لم تضع فى قفص الاتهام غير العرب..«الإرهابيين»!.



ماذا فعلت انتفاضة لوس انجلوس؟

عودة الوعى الطبقى للرأى العام الأمريكى

*بينما تستعر المؤسسة الحاكمة بشقيها- الحكومة والمعارضة- فى البحث عن مخرج من الأزمة فى الانتخابات المقبلة ..يتعمق ادراك الأمريكيين للمضمون الطبقى للمشكلة العنصرية.

* قوانين الحقوق المدنية التى صدرت فى السعينات عالجت الجانب الشكلى.. وأغفلت المضمون.

* بوش الذى كان حاسما ثابت الأقدام فى حرب الخليج ..لماذا يبدو مترددا فاقد الثقة أمام انتفاضة لوس انجلوس؟

سمير كرم

ليس هناك ماهو «أمريكى» أكثر من لوس انجلوس إنها أكبر مدينة فى أكبر ولاية «أمريكية» كاليفورنيا. انها اشهر مدينة أمريكية داخل أمريكا وفى العالم الخارجى. انها تضم أغنى شرائح المجتمع الأمريكى.. وأفقرها أيضا. انها تضم أكبر أعداد من الأقليات .. بمافى ذلك السود الاسيويون واللاتينيون (الناطقون بالأسبانية).

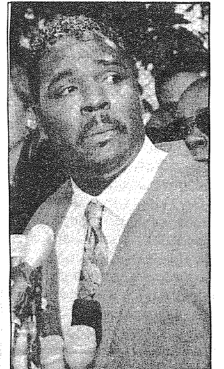
انها مقر أشهر صناعات أمريكا على الاطلاق: السينما فهوليود جزء من لوس انجلوس إداريا وثقافيا.

انها - أيضا- مقر أكثر الصناعات الأمريكية تطورا - تلك التى لم تستطع المنافسة اليابانية أن تطولها بعد- الصناعات الجوية.. الفضائية (الايروسبيس)

كما أنها مركز التقاليد والابداعات. والبدع- الثقافة الحديثة ومابعد الحديثة (البوستمودرن) ليس فقط فى مجالى السينما والفنون الاستعراضية.. انما فى مجال انماط السلوك البشرى التى تصدرها أمريكا الى العالم الخارجى: الإباحية العرى حرية الشذوذ، والاخراج من الجنس نفسه.

وكما كانت شيكاغو فى أوائل هذا القرن

كنج..براءة ضاربيه فجر القضية



بؤرة الجريمة والعصابات المنظمة فى أمريكا..فإن لوس انجلوس الآن مقر للجريمة أوسع من أن توصف بأنها مجرد بؤرة. وأضخم من أن تحسب مجرد رمز لها.

وقد تظن بعد هذا كله أن لوس انجلوس منقطعة الصلة بالسياسة والحياة السياسية الأمريكية.. تتفرغ لحياتها «الخاصة» قريبة من المحيط الهادى بعيدة بأكثر من ٦ آلاف كيلومتر عن العاصمة السياسية واشنطن التى تفصلها مسافة قصيرة للغاية عن المحيط الآخر الأطلنطى. وهو ظن فى غير محله فكما قلنا لوس انجلوس هى أكبر مدينة فى أكبر ولاية أمريكية من حيث تعداد السكان (ثالث ولاية من حيث المساحة بعد ألاسكا وتكساس) ومن هنا فانها تملك قدرة ترجيحية لاتملكها ولاية أخرى فى تقرير نتائج انتخابات الرئاسة.

ولأنها تملك عددا أكبر من غيرها من الولايات بين مقاعد مجلس النواب الأمريكى (٤٥ معقدا) بحيث أن نسبة نواب كاليفورنيا الى مجموع النواب الأمريكيين تشكل واحدا بين كل عشرة نواب. وصحيح أن لوس انجلوس ليست عاصمة ولاية كاليفورنيا (عاصمتها هى بلدة سكرافنتو الصغيرة) الا أن نفوذها على الولاية، وعلى المؤسسة الحاكمة فى واشنطن أمر لايمكن التقليل من شأنه. كما قد لاتفوق لوس انجلوس فى مكانة نيويورك المالية ، ولكنها تفوقها فى حجم دورها الاقتصادى. فهى بكل المقاييس أغنى. إن ميزانية ولاية كاليفورنيا تفوق فى حجمها ميزانية كل من بلدان العالم

الثالث.. وتفوق ميزانيات كثير من الدول الصناعية المتقدمة. ولوس انجلوس تلعب دورا مركزيا في توجيه هذه الميزانية.

ماذا يمكن ان يقال بعد عن لوس انجلوس على أهميتها وأهمية مايجرى فيها من أحداث.. أيا كان؟

أهم ماينبغى أن يقال هو أن لوس انجلوس هي مدينة رائدة. منذ أن أصبحت قبلة الباحثين عن الثراء في حركة الاندفاع للبحث عن الذهب في القرن الماضي. وفي أوائل القرن الحالي أصبحت لهذه المدينة الريادة في كل تغيير في أساليب الحياة الأمريكية.. ماهو ايجابي منها الصناعة والاعلام والسينما، وماهو سلبي التلوث البيئي (لوس انجلوس الآن هي أكثر دول العالم تلوثا بدخان عادم السيارات، الانحلال الخلقي والنفسي والانهيارات الاجتماعية. الجريمة، معدلات الطلاق.. معدلات الانتحار.. وقبل هذا كله وبعده معدلات البطالة. في ظروف الانكماش الاقتصادي الحالية. تعاني لوس انجلوس أعلى معدل للبطالة بين كل المدن الأمريكية. فمعدل البطالة فيها ٨٫٧ ٪ في حين أن المعدل القومي (أي المتوسط العام للمدن الامريكية) ٧٫٦ بالمئة.

ومسألة ريادة لوس انجلوس في خلق التيارات الجديدة تلعب دورا خطيرا الآن في تصور التفاعلات التي ستنتج عن الأحداث التي عصفت بهذه المدينة التي سماها الاسبان الذين أسسوها باسم مدينة «الملائكة» وصحيح أن الانتفاضة العنيفة التي شهدتها المدينة في أوائل شهر مايو الماضي سريعا ماانتقلت الى مدن امريكية اخرى خلال أيام، بل ساعات من وقوعها في لوس انجلوس ..لكن أحدا لم يتصور أبدا أن الانتفاضة قد انتهت عند هذا الحد. ولو أنها بدأت في مدينة أخرى أصغر حجماوشأنا من لوس انجلوس لما خلقت هذا الجو المخيف من التوقعات بأن لوس انجلوس قد رسمت الطريق للصدام العنصري في الولايات المتحدة ككل.. على الأقل لفترة السنوات الباقية من العقد الحالي.

ثمة اعتراف الآن في انحاء الولايات المتحدة- حتى من جانب الذين وصفوا انتفاضة لوس انجلوس بأنها «انتفاضة حرامية» بهذه الكلمات ذاتها أو شبيها بها- بأن نقطة الأزمة التي وصلت اليها لوس انجلوس لاتخصها وحدها. انها نقطة الأزمة التي وصلت اليها الولايات المتحدة، وأن التعبير العنيف عنها كما وقع في أحداث الأسبوع الأول من مايو الماضي بدأ في لوس انجلوس للاعتبارات السابقة كلها.

الكل مجمعون على أن لوس انجلوس- كما فعلت دائما منذ أوائل القرن الحالي- بدأت ماسبقتها امريكا كلها فيه.

لكن يختلف الأمريكيون اليوم حول تفسير الانتفاضة.. وليس من سبيل الى تجاهل اختلافاتهم الكثيرة. فالمناقشة مفتوحة وعلنية وباعلى الصوت حول تساؤلات عديدة: كيف وصلنا إلى هذا المدى؟ من المسؤول من الجاني ومن الضحية؟.. ثم كيف الخروج من هذه الأزمة؟ من يستطيع أن يخرج أمريكا منها؟ ومن الذي (ثبت أنه لايستطيع؟ والسؤالان الأخيران كما هو واضح- سؤالان يتعلقان بنتائج انتخابات الرئاسة وكل الانتخابات التي ستجرى في أمريكا على كافة المستويات في الثلاثاء الثالث من نوفمبر القادم.

لقد أعادت أحداث لوس انجلوس - مايو ١٩٩٢- الى الأذهان الأحداث التي وقعت في مدينة ديترويت، وهي إحدى أكبر المدن الصناعية الأمريكية- في آخر يوليو ١٩٦٧- كانت أحداث يوليو ٦٧ تلك «وأسوأ اضطرابات عنصرية شهدتها الولايات المتحدة في هذا القرن».. إلى أن وقعت أحداث لوس انجلوس. وكما حدث في الأخيرة فان أحداث يوليو ٦٧ لم تلبث أن انتشرت في نحو ٧٠ مدينة أمريكية. وقتها وصف عمدة ديترويت الوضع في مدينته بأنه اشبه ببرلين عام ١٩٤٥.. أي برلين بعد أن دمرتها قوات الحلفاء. لكن أحداث ديترويت على الرغم من خطورتها الشديدة آنذاك تبدو الآن أضيق نطاقا- من حيث عدد الضحايا وقيمة الخسارة المادية وأعداد المشاركين فيها- من احداث لوس انجلوس.

ويضيف إلى خطورة أحداث لوس انجلوس ثلاثة عوامل:

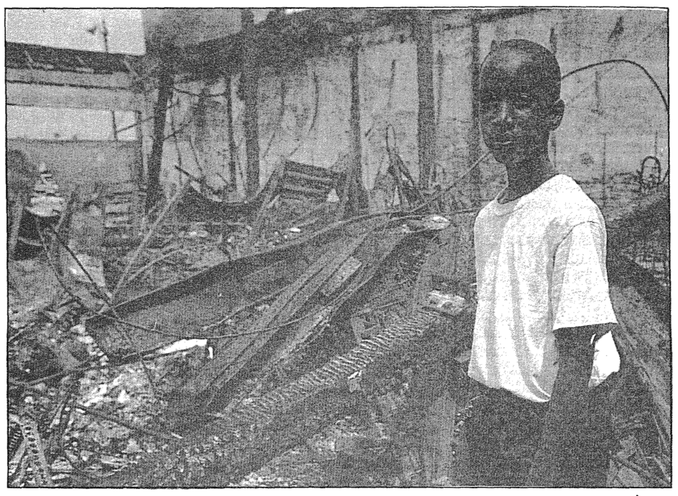
*أولا انها وقعت في وقت السلم. بينما وقعت احداث ديترويت عام ٦٧ وكانت الولايات المتحدة في ذروة تورطها في الحرب ضد فيتنام وكان من السهل أن تعزى الأحداث الى القوى المناهضة للحرب. أما انتفاضة لوس انجلوس فانها جاءت والولايات المتحدة تحتل وحدها مركز القمة الدولية لاتواجه خطرا من هنا أو هناك. أنهت حرب الخليج مؤكدة تفوقها وهيمنتها، وجلست وحدها تدبر شئون النظام العالمي الجديد. فلايكن للمؤسسة الحاكمة- أن تلقى تبعة الأحداث الداخلية على أية تأثيرات خارجية.

*ثانيا: إن أحداث لوس انجلوس التي كررت أحداث ديترويت بعد ٢٥ عاما كاملة اعطت تأكيدا واضحا بأن المشكلة العنصرية لم تحل- كما ربما يكون كثيرون قد ظنوا- انما نجحت الادارات المتتالية والرؤساء المتعاقبون في إزاحتها تحت البساط».. اخفوها عن الأعين لكنهم لم يزيلوها .. وقد نجحت انتفاضة لوس انجلوس في أن تكشف البساط وأن تسحبه من تحت أرجل المؤسسة الأمريكية الحاكمة ليظهر بوضوح أمام العالم مدى تراكم المشكلات العنصرية.. المشكلات التي تعاني منها الاقليات وخاصة السود ولكن ليس السود وحدهم خلف واجهة من صعود بعض الوجوه السوداء اجتماعيا الى مراكز مالية وسياسية مرموقة.

*ثالثا إن انتفاضة لوس انجلوس وقعت في وقت أزمة أقتصادية حادة في زمن ركود اقتصادي يحاول حكامها دفعها بشتى الطرق للخروج وكانهم يدفعون سيارة أصابها عطب على أمل أن يعود محركها للعمل بقوة الدفع. لكن اجتماع الجانبين العنصري والاقتصادي أعطيا فرصة فريدة، ربما لم يسبق لها مثيل- لكي يدرك الأمريكيون الجذور الاقتصادية للمشكلات العنصرية. فالانتفاضة لم تكن موجهة الى البيض أشخاصا وممتلكات، انما كانت موجهة الى الأغنياء من البيض والسود وغيرهم من الاقليات.. مع أن شرارتها كانت عنصرية بحته. فقد انطلقت نتيجة قرار هيئة المحلفين (المختارة كلها من البيض) بتبرئة أربعة من ضباط البوليس في لوس انجلوس من تهمة الاعتداء البدني بوحشية على سائق سيارة أسود.. في مشهد صوره أحد الهواة بكاميرا الفيديو وهو يمر بالواقعة بالصدفة.

كانت أحداث ديترويت مواجهة بين السود والبيض في ذروة حركة الحقوق المدنية.. انما أحداث لوس انجلوس فكانت مواجهة بين من يملكون ومن لايملكون. وصحيح أن جماهير الذين لايملكون كانوا في غالبيتهم من السود. لكن هذا لم يكن سوى انعكاس لحقيقة أن نصيب السود والأقليات الأخرى من البطالة والفقر والتشرد والجوع أكبر من نصيب البيض بكثير.

وهكذا أتاحت أحداث لوس انجلوس فرصة للأمريكيين لكي يدركوا أن التفسير الطبقي للأحداث لم يسقط بسقوط دولة السوفيات وقد جاءت هذه الفرصة في وقتها الأنسب. فقد كان الشعور السائد قبل انفجار هذه الانتفاضة هو أن هذا التفسير للأحداث والتطورات قد ثبت خطؤه مادام قد ثبت - عمليا - أن النظام



صبى أسود.. إلى جوار الدمار

السوفياتى إما فشل فى اقامة مجتمع لاطبقى.. وإما اقام مجتمعا بلاطبقات فلم يستطع أن يعيش أو ينافس.

أما الآن فان المثقفين الذين وقعت على عاتقهم مهمة تفسير ماجرى والذى فاجأ كثيرين من الامريكين الذين يعيشون فى منطقة الآمان- الذين يملكون مايكفى للعيش بعيدا عن الفقراء وبعيدا عن السود والأقليات- لايترددون فيما يكتبون اليوم من تحليلات فى تأكيد حيقة أن شرارة الأحداث- وهى قرار تبرئة ضباط البوليس- عنصرية- لكن اسباب الانتفاضة بكل الشواهد أعمق وتتعلق بالأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية أكثر مما تتعلق بهذا النفور بين البيض والسود. انهم يؤكدون اليوم على عوامل البطالة. والازدحام السكانى فى مناطق الفقر فى المدن، صعوبة ظروف الحياة وضغوطها. وتدهور شبكة النقل العام (التى يستخدمها اولئك الذين لايملكون سيارات) . وبالمناسبة فان من لايملك سيارة فى لوس انجلوس يعد «شخصا غير مرغوب فيه» على حد تعبير الكاتب السياسى الأمريكى جيرى هاجرستروم. انعدام فرص العمل. تدهور ظروف التعليم العام، أى لأولئك الذين لايستطيعون ادخال ابنائهم المدارس الخاصة.

وهذه كلها مؤشرات «طبقية» فى الأساس . واذ تساق اليوم فى الحديث عن لوس انجلوس فانها تنطبق بالمثل وبالقدر نفسه على كل المدن الأمريكية الأخرى. وكما قال معلق أمريكى آخر- هو روجر ولكنز (لوس انجلوس تايمز) فانه «بدون وظائف لاتستطيع الفضائل البشرية أن تزدهر». وهو بوضوح. أن أحدا لايستطيع أن يتوقع الهدوء والصبر والسلوك الاجتماعى الراقى بلاعنف ولاتجاوز من أولئك الذين فقدوا وظائفهم.. أو الذين خرجوا الى الحياة- سواء أكملوا دراستهم أو تعثروا فى منتصف الطريق- فلم يجدوا لهم عملا. «ان أحدا لايعير قدرا يذكر من الاهتمام لرفع العامل والأسرة من مستوى الفقر» ربما تجدر الاشارة إلى أن ولكنز ليس شيوعيا.. ولا كان يوما من ذوى الميول اليسارية. كان روى ولكنز عضوا فى اللجنة الرئاسية التى أوفدت الى لوس انجلوس اثر مظاهرات خطيرة وقعت فيها عام ١٩٦٥ فى عهد الرئيس جونسون.

دكتور سبريجز الاستاذ بمعهد السياسة الاقتصادية الامريكى يقول أن الولايات المتحدة فقدت مايقدر بمليونى وظيفة انتاجية فى القطاع الصناعى فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٠ ويقول: طوال تاريخنا كانت العربة الرئيسية التى يخرج بها الناس فى امريكا من دائرة الفقر هى عربة النمو الاقتصادى. ولسوء الطالع فان الاقتصاد الأمريكى واجه حائطا صلدا.. منذ عام ١٩٧٣، مكتسبات معظم الامريكيين اصابها الجمود. وبالنسبة لذوى التعليم المحدود أصابهم تدهور حاد. وبالنسبة للسود بالذات فان الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٨٦ شهدت تدهور دخول العمال السود الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و٣٥ سنة (ذروة قوة العمل) بنسبة ٢٥ بالمئة . والنتيجة أن قدرتهم على إعالة أسره من أربعة افراد انحطت الى مادون خط الفقر .فى الوقت نفسه بدأت الشركات الأمريكية تهرب باتجاه اقامة مشروعاتها خارج

الحدود حيث القوى العاملة أرخص بكثير.

باختصار شديد لقد ارتفع معدل البطالة بين السود فى جنوب لوس انجلوس (أكثر مناطق المدينة فقرا. وازدحاما، بالسود) إلى ٤٠ بالمائة، وهذا أعلى معدل للبطالة فى أى مكان فى الولايات المتحدة.

مع هذا كله فإن المؤسسة الحاكمة- الحكومة والمعارضة التقليدية، أى الحزبين العتيدين الجمهورى، الذى يمسك بالرئاسة والديمقراطى الذى يمسك بالأغلبية فى مجلس الكونجرس فى الوقت الحاضر- لاترى المشكلة- حتى بعد انتفاضة لوس انجلوس- الإمن ثقب باب الانتخابات. السؤال بالنسبة لإدارة بوش وبالنسبة لحملته الانتخابية هو كيف يمكن حجب هذه الأحداث عن نتائج الانتخابات . كيف يمكن ايجاد حلول اعلامية انتخابية تقنع الامريكيين بأن الرئيس بوش، الذى فى عهده كنائب للرئيس منذ بداية الثمانينات ثم كرئيس منذ نهاية الثمانينات وقع كل هذا التدهور الاقتصادى الاجتماعى الذى بلغ ذروته فى أحداث لوس انجلوس ، هو وحده القادر على معالجة الأمر.

والسؤال بالنسبة لحملة المنافس الديمقراطى- أو مرشح المقدمة عن الحزب الديمقراطى باعتبار أن كل المرشحين الآخرين هامشيون- هو كيف يمكن الاستفادة الى أقصى حد من انتفاضة لوس انجلوس لترجيح كفة المرشح الديمقراطى بيل كلنتون.

ولامانع فى بعض المواقف من إظهار «الروح الوطنية» من جانب المتعارضين . اذ تسمع تصريحات «لاحزبية» لطمأنة الرأى العام إلا أن الهدف هو البحث عن حلول جدية ومجدية.. لكن لاتلبث الاعتبارات الانتخابية أن تتغلب وتعود النغمة الأكثر رواجا: الجمهوريون يتهمون الديمقراطيين بأنهم أختفوا منذ أحداث الستينات العنصرية فى تنفيذمااسموه فى ظل رئاسة جونسون مشروع المجتمع العظيم .وقد أدى هذا كله إلى احداث لوس انجلوس الأخيرة. والديمقراطيون يتهمون الجمهوريتن بأنهم منذ أن بدأوا سياساتهم اليمينية مع بداية عهد ريجان فى ١٩٨١ وحتى الآن دفعوا الأوضاع الاقتصادية للفقراء والاقليات الى الخلف كثيرا.

والحقيقة أن انتفاضة لوس انجلوس قد فرضت نفسها على الحملة الانتخابية للرئاسة فوق كل موضوع آخر .لاباعتبارها مشكلة مدينة لوس انجلوس .. انما باعتبارها مشكلة المدن الأمريكية .. وبالأحرى مشكلة أمريكا تراجعت أمام هذا الحدث كل القضايا الأخرى التى كانت تدور حولها الحملة الانتخابية والتى كثيرا ماتتخذ صورة التلطيخ الشخصى المتبادل بين المتنافسين أكثر مما تتعلق بمناقشات جدية أو مفيدة لقضايا المجتمع الأمريكى ، ولهذا يبدو المرشحون جميعا عراة من أى غطاء حقيقى.. يتمثل فى برنامج جذرى ومقنع وقابل للتنفيذ للأخذ بيد أمريكا

من هذه الأزمة الاقتصادية - الطبقية العنصرية.

وبطبيعة الحال فان محنة بوش- باعتباره الرئيس الذى تقع على عاتقة حاليا المسؤولية- أكبر من محنة أى سياسى آخر يطمع فى أن يحل محله فى البيت الأبيض.

ولعل بوش آخر من كان يمكن أن يتصور أن تكتب عنه تحليلات «طبقية» فى الصحافة- الأمريكية العادية (مثل واشنطن بوست والتايم والنيوزويك) تكشف كيف أنه بحكم انتمائه الطبقى لم يسبق أن احتك بقلب المدن الامريكيةولم يعرف الفقر برؤيتة المباشرة ولايشم رائحة الاحياء الفقيرة أو مناطق «الجيتو» التى يعيش فيها السود وغيرهم ممن يطلق عليهم فى أمريكا الآن اصطلاح «الطبقة التحتية» انه غنى عاشر الأغنياء طوال حياته .اهتم بهم. اهتموا به بينه وبينهم وحدة مصالح.. ووحدة مشاعر ووحدة قيم.

ولقد كان من أكثر الكتابات تميزا من تأثير أحداث لوس انجلوس على الحملة الانتخابية تحليل اخبارى كتبته صحيفة واشنطن بوست» (١٨ مايو الماضى) قالت فيه أنه بينما يسافر الرئيس بوش من مدينة إلى أخرى يستمع الى المواطنين الى قادة الاحياء المطحونة، بينما يحاول أن يفهم وأن يشرح مبادراته لإصلاح أوضاع المدن يتصرف الرئيس بوش غالبا كغريب فى بلد أجنبى. لقد أمضى الرئيس معظم سنوات بلوغه فى الخدمة العامة

كورى أمريكى... يحمل مدفعا استعدادا لخطر تكرار الهجوم



والحياة السياسية ،سافر على نطاق واسع فى أنحاء الولايات المتحدة من المحيط إلى المحيط. ولكنه وهو يواجه مابعد اضطرابات لوس انجلوس يبدو مترددا بالقدر نفسه الذى كان يبدو به حاسما بعد أن غزا العراق الكويت يبدو الآن فاقد الثقة بقدر ما كان يبدو وقتها ثابت القدم) ».

ويستحق هذا التحليل الاخبارى من «واشنطن بوست» أن نستطرد فيه أكثر.. حيث يقول كاتبه (دان بالز) من اشاراته البدنية إلى نعومة صوته والثراء البادى على اسئلته وهو يتحدث الى سكان الاحياء الداخلية فى المدن يترك بوش انطباعا بأنه لايألف هذه الأماكن وأنه يفتقد الى الثقة فى فهمه للموضوعات التى يواجهها ».

ماذا يمكن أن نسمى هذا التحليل اذا لم نسمه تحليلا طبقيا ؟

قبل نشر هذا التحليل بأيام كتبت «لوس انجلوس تايمز»- التى تصدر عن أكبر مؤسسة صحفية قطاع خاص فى الولايات المتحدة والعالم- تحقيقا عن مدى اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء فى ولاية كاليفورنيا، أكثف الولايات الأمريكية سكانيا والتى تعد لوس انجلوس المركز السكانى الرئيسى فيها . ومركزها الصناعى والثقافى أيضا كما سبق أن أشرنا . قالت الصحيفة فى هذا التحقيق إن الرخاء والفقر جنبا إلى جنب فى كاليفورنيا خلال الثمانينات ، وذلك العقد الذى اتسعت فيه الهوة بين الثراء وبصورة يمكن قياسها بارتفاع الدخول خاصة بين اكثر سكان الولاية غنى وازدياد أعداد الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر لقد زاد متوسط دخل الاسرة الغنية بنسبة ١٧ بالمئة ليصبح ٣٦ ألف دولارسنويا (وهذا أعلى نسبة ١٦ بالمائة من متوسط دخل الأسرة الأمريكية عامة).. وفى الفترة نفسها زاد عدد صغار السن (أقل من ١٨ سنة) الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر (وهو الخط الذى يبلغ فيه متوسط الدخل السنوى لاسرة ٤ أفراد ١٣ ألف دولار) بنسبة ٤١ بالمائة . أى أن مليونا و٣٠٠ ألف حدث صغير السن قد اضيفوا إلى قائمة الفقر فى الولاية .كذلك فان شبه المسنين الذين يعيشون تحت خط الفقر فى كاليفورنيا زاد بنسبة ٢١ بالمائة خلال السنوات العشر من ١٩٨١ الى ١٩٩٠».

والصورة فى لوس انجلوس بالذات - كما يرسمها هذا التحقيق فى صحيفة لوس انجلوس تايمز - أكثر حدة بكثير مما هى فى



بوش وطفلة سوداء... نفاق إنتخابى

ولاية كاليفورنيا ككل، لقدزاد متوسط دخول الاغنياء فى المدينة خلال عقد الثمانينات بنسبة ٦٣ بالمئة ..مقابل زيادة بنسبة ٥ بالمئة فقط فى متوسط دخول الفقراء، وهذه زيادة يبتلعها التضخم وأكثر.

وتعكس استطلاعات الرآى العام التى جرت بعد انتفاضة لوس انجلوس وعيا- لايمكن أو يكون مفاجئا ،انما وجد فرصة التعبير عنه نتيجة لوقع الأحداث- وعيا واضحا بالطبيعة الطبقية للأحداث.

على سبيل المثال اجرت صحيفة «نيويورك تايمز» بالاشتراك مع شبكة تليفزيون «سى .بى. اس» استطلاعا حول ماتحتاجه أمريكا لمواجهة المشكلة.. قد أظهرت النتائج ان ٦٤ بالمئة من الامريكيين يرون أن امريكا تنفق أقل كثيرا ما ينبغى لمساعدة فقرائها، بينما قالت نسبة ١٦ بالمئة أن امريكا تنفق القدر اللازم لمساعدة الفقراء.. ونسبة ١٣ بالمئة قالت انها تنفق اكثر مما ينبغى وفى الاستطلاع نفسة قالت نسبة ٥٢ بالمئة من الأمريكيين ان المشكلة الأكبر بين المشكلات التى تواجه امريكا فى حل المعضلة الراهنة هى نقص المعرفة بالحقائق عن أوضاع الاقليات والفقراء. وقالت نسبة ٣١ بالمئة ان المشكلة الأساسية هى نقص الاهتمام لدى الحكومة ، وقالت نسبة ٧ بالمئة فقط ان المشكلات الأولى هى نقص الأموال اللازمة.

على نحو ماساعدت انتفاضة لوس انجلوس الامريكيين على أن يفيقوا من وهم الانتصار على الشيوعية الذى كان قد أقصى عن عيونهم أزماتهم الداخلية

ساعدتهم أيضا على أن يدركوا أن المشكلة العنصرية لم تحل بمجموعة قوانين «ليبرالية» صدرت فى النصف الثانى من الستينات ولم ترافقها تغييرات جوهرية حقيقية.

ساعدتهم- ثالثا- على أن يدركوا أن المشكلة العنصرية طبقية فى جوهرها. ولعلنا نستطيع: أن نقول أن هذه الانتفاضة أكدت أن المشكلة عنصرية فى الشكل طبقية فى المضمون.

فهل تساعدهم على أن يحسنوا اختيار قيادة جديدة تتعامل مع المشكلة بهذا الفهم عندما تأتى لحظة الانتخابات فى نوفمبر القادم؟

ربما لايتسع المجال لأكثر من أن نقول - أكثر من هذا- أن الخيارات أمام الشعب الامريكى محدودة للغاية فى انتخابات الرئاسة وفى انتخابات الكونجرس وحكام الولايات المتحدة ...

وفضلا عن هذا فان المسألة ليست مسألة أشخاص

انها مسألة النظام الاقتصادى- الاجتماعى .وقد يكون أول الطريق هو هذا الإدراك الذى يأخذ فى الاتساع بين الامريكيين بأن سقوط الشيوعيه على النمط السوفياتى ليس صعودا نهائيا للرأسمالية. ليس «نهاية التاريخ» كما سماه أحدهم(...)

روسيا تتخلى عن آسيا الوسطى وأمريكا تفتحها لتركيا وباكستان وإسرائيل

أحمد الخميسي

المسألة الاساسية التى تحدد حركة الضغوط الاميركية- الروسية المنسقة على آسيا الوسطى هى الخوف من أن تميل آسيا الوسطى وكازاخستان- فى النظام العالمى الجديد- الى صفوف العالم الثالث التى يختمر فيه القلق والتطلع لكسر ذلك النظام العالمى.

ومع تبلور النظام «الجديد» مازالت الحقيقة «القديمة» لم تتبدل، **فهناك اكثر من اربعمائة مليون نسمة يعيشون على حافة الجوع فى آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية**، رغم ان بلدان العالم الثالث تشغل اكثر من نصف سطح الكرة الارضية، ويسكنه اكثر من نصف سكان العالم.

وقد تندفع آسيا الوسطى إلى صفوف الأمم الغاضبة، يسوقها إلى ذلك ليس فقط درجة الفقر ودرجات التطور الاقتصادى الضعيفة، بل ونزوعها الثقافى والديانة الاسلامية التى تتزايد اهميتها بعد انهيار الايديولوجية الشيوعية السوفييتية، وسقوط **افغانستان**، وأحداث **طاجكستان** التى يقوم فيها الاصوليون الاسلاميون بدور كبير، واستيلاء الأرمن المسيحيين- بدعم روسى- على أغلب منطقة **قره باغ** داخل اذربيجان. ، علاوة على الوعى القومى الذى لايجد مايضرب فيه جذوره الا الفكر الدينى، كل ذلك قد يرشح جمهوريات اسيا الوسطى للوقوف فى مواجهة الغرب سواء اكان ذلك باقتداء النموذج الايرانى، او بخلق اشكال اخرى وانماط اخرى.

ولتفادى خطر الثورة، تتحرك امريكا وروسيا، وتشهد اسيا الوسطى تلك التقلبات والاضطرابات. والصيغة النهائية المقترحة، والمثلى، **هى تقديم النموذج التركى باعتباره الحالة المثلى لمجتمع لاتتعارض فيه الديانة مع عضوية حلف الاطلنطى، ولايكون فيه الدين صنوا للثورات والاضطرابات** الاجتماعية. ولذلك ايضا كان لابد لقادة آسيا الوسطى أن يؤكدوا **لجيمس بيكر** انهم يرفضون التجربة الايرانية، ويستحسنون النموذج التركى!. وبالرغم من أن الديانة الاسلامية تنتعش اكثر فاكثر، وتغدو عنصرا حيا فى تشكيل الشخصية القومية، الا أن الرهان الامريكى ان تتحكم السياسة فى الثقافة، بحيث لايصبح الدين مادة لبناء مشاريع قومية تحررية.

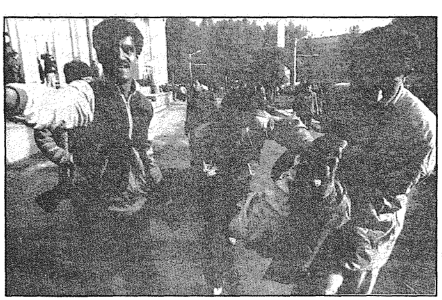
وقد دخلت امريكا الى المنطقة عبر وسطاء لها، لان اسيا الوسطى لاتمثل اغراء خاصا لرأس المال الامريكى والاوروبى، لبعدها الجغرافى، وانعدام منافذها البحرية التجارية، وضعف التأهيل المهنى للطبقات العاملة، وضعف التطور الصناعى الاقتصادى فيها بعد أن احتكر ذلك التطور النصف الأوروبى من الاتحاد السوفييتى السابق. ايضا فأن **الولايات المتحدة تعرف، وتصرح، بانها لن تتمكن من اغداق المساعدات على كافة أرجاء الاتحاد السوفييتى السابق، ولذلك تركز حركتها فى روسيا واوكرانيا**. واستخدمت امريكا فى الوساطة -تلك- **تركيا ، واسرائيل**، وإن ظلت تعتمد اساسا على روسيا الاقرب لجمهوريات اسيا الوسطى والمرشحة للقيام بدور الشرطى الاميركى فى المنطقة.

وتمكنت اسرائيل كحد أدنى من اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع تلك الجمهوريات، وتنشيط العلاقات الثقافية معها، والبدء فى عدة مشاريع استثمارية مشتركة هنا وهناك. وتقدمت **تركيا** بجولة لرئيس وزرائها **«سليمان ديميريل»** فى آسيا، ليرسم خطوطا عريضة متفائلة **لحلف تركى- وسط اسيوى** يعتمد على انشاء منظومة أمن اقليمية والغاء الحدود بين تلك الجمهوريات وتركيا، وصك عملة موحدة، واقامة سوق اقتصادية مشتركة يسرى فى اراضيها مفعول وثائق اثبات هوية موحدة ، بل والاتفاق على ابجدية موحدة لتلك الجمهوريات بالتركية!. واخيرا اقتراح بانشاء بنك تنمية لجمهوريات اسيا الوسطى وكازاخستان. وباختصار تقدمت تركيا- عضوة حلف الاطلنطى- بمشروع كامل لابتلاع المنطقة وجرها بعيدا عن العالم الثالث. وبرزت الادعاءات التركية التاريخية بأن تلك المنطقة كانت الموطن الاصلى للأتراك السلوجوقيين اصل الشعب التركى الحالى، وأن اللغات التى تستخدمها تلك الجمهوريات تعود للفصيلة اللغوية التركية، وهكذا اخذت المصالح المالية تتنفس برئتين من قصص التاريخ القديم. وحينذاك صرح **نازار باييف** رئيس كازاخستان بقوله: «أليس من المنطقى اقامة اتحاد للجمهوريات الناطقة باللغة التركية؟ اتحاد يرتبط مستقبلا بتركيا؟ وخاصة أن هناك صلات تاريخية مع تركيا تمتد إلى القرن التاسع؟».

كان ذلك مشروع ، لم تفسده، ولم

تنقضه، معاهدة الأمن الجماعي التي وقع عليها قادة آسيا الوسطى مع روسيا فى قمة طشقند مؤخرا فى ١٥ مايو الحالى. اذ يفترض ان تضغط اسيا الوسطى بين روسيا وتركيا، خاصة ان مهمة **«اتفاقية الأمن الجماعي»** ليست مواجهة لعدو خارجي لجمهوريات آسيا الوسطى، فعلى حد تصريح لوزير الخارجية الاوكرانية فأن **«العدو الخارجي غير محدد فى الاتفاقية»**، ولكن دور الاتفاقية هو مواجهة أية هبات جماهيرية واسعة داخل تلك الجمهوريات، حفاظا على الانظمة القائمة . ولذلك لم تكن الامال المشتركة للموقعين- هى دافعهم للحلف- ولكن المخاوف المشتركة. وكانت **الاخطار الداخلية- وليست الخارجية- هى الواعز الى التوقيع.** ومن ناحية أخرى. فأن الاتفاقية تضمن للموقعين عليها الا تثار مشاكل الحدود بين جمهوريات اسيا الوسطى، وهى الحدود التى رسمت عام ١٩٢٤. وتضمن الاتفاقية- مرة أخرى- الا تمتد السنه اللهب من التطورات الافغانية والطادجيكية الى تلك الجمهوريات دون عقاب من جماعة الأمن الجماعى.

وتحتاج الضغوط الامريكية الروسية الى زعماء قادرين على تمريرها داخل جمهوريات آسيا الوسطى، ولذلك- رغم أن اذربيجان خارج اسيا الوسطى- تمت بتخطيط من المخابرات الروسية محاولة اعادة **مطاليبوف** إلى الحكم بعد ثلاثة شهور من عزلة وذلك فى مارس. **فمطاليبوف هو رجل موسكو،** وانحصرت شهرته فى انه الساعد الايمن لجورباتشوف، وهو الرجل الذى تمت ترقيته واصبح رئيسا فى ظل حاله الطوارئ التى فرضتها موسكو على باكو بعد دخول القوات السوفيتية اليها عام ١٩٩٠. وكان اول ماقاله **مطاليبوف** عند عودته التى لم تستمر يومين: **«لقد فقدت أذربيجان سيطرتها على قره باخ لاننا لم ندخل فى معاهده عسكرية ثنائية مع روسيا».** الأخطر من ذلك أن **مطاليبوف** نفذ سياسه موسكو عندما اهمل التصدى لاستيلاء الأرمن على قره باخ. وكانت موسكو وواشنطن بحاجة لرجل يقيهما شر الميول الاذربيجانيه تجاه ايران. وكان التأييد الروسي والامريكي للأرمن واضحا، على الاقل فى تجاهل قوات جماعه الدول المستقلة برئاسة شاباشنيكوف لتدهور الاوضاع فى قرة باخ. والحياد الذى ادعته قوات حفظ السلام التابعة للكومنولث، رغم استخدام الارمن للاسلحة الكيميائية ضد السكان العزل.


الصراع فى طادجكستان

وبدت سياسة القيادة الروسية فى المنطقة متناقضة ومتضاربة، اذ بدأ لفترة طويلة انها تتجاهل تماما اسيا الوسطى، وبدا فى الفترة الاخيرة انها معنية تماما باسيا الوسطى الى حد توقيع اتفاقية امن جماعى. وكانت قيادة **يلتسين** فى الحالة الاولى تنفذ الاهداف الامريكية الرامية لاضعاف نفوذ روسيا نفسها فى المنطقة. وكانت فى الحالة الثانية تنفذ ايضا الاهداف الامريكية الرامية- بعد اضعاف روسيا- لاخضاع المنطقة بواسطة الشرطى الروسى. وبدا غريبا ذلك الاهمال الطويل المتعمد لاسيا الوسطى، وبدا غريبا ذلك الاهتمام الحار المفاجئ باسيا الوسطى. وقد حاول قادة المنطقة- عبر كافة المحاولات الاتحادية- ان يقفوا إلى جانب كافة صيغ الاتحاد، دون فائدة.

وبعد ان بذل جورباتشوف كل جهده لهدم البناء الاتحادى السوفيتى، أعلن عن صيغة اتحادية جديدة «ديمقراطية» يعضمنها مشروع اتحادي جديد عرف بانه «مشروع نوفو اجاريوفو»، وحينذاك اعلن كافة زعماء اسيا الوسطى انهم مع مباحثات «نوفو اجاريوفو» حتى الرمق الاخير. وفيما بعد تعمد **يلتسين** مع اعلانه عن الدولة الاتحادية الثلاثية **(روسيا واوكرانيا وبيلا روسيا)** أن يتجاهل- دون سبب معقول- كازاخستان ورئيسها **نازار بايف** والاخرين. ومع ذلك اعرب الجميع عن استعدادهم للإنضمام للدولة الجديدة، واتخذوا قرارا بذلك بالفعل فى اجتماع **الماتا** فى اواخر ديسمبر العام الماضى.

ربما بعد ذلك، متأخرا، ادرك قادة اسيا الوسطى ان روسيا لاتلفظهم بمحض ارادتها، وان عليهم هم ايضا- ليس بمحض ارادتهم- ان يفكوا اجسامهم من العناق الروسى، ليشغلوا المكان المرسوم لهم فى النظام العالمى الجديد. وقد اتضح ذلك فى ان روسيا- بعد انشاء جماعة الدولة المستقلة- لم تكن معنية للحظة بتوفير آليات لعمل ذلك الشكل الاتحادى الجديد، وأن «جماعة الدول» ليست الا صيغة لبحث مشكلات الطلاق، وميراث الدولة السوفيتية القديمة.

لقد سلمت روسيا نفسها، واصبح من الضرورى انتزاع ممتلكاتها منها، وتوزيعها على تركيا وباكستان واسرائيل وغيرها..

لقد اضر الضعف الروسى بروسيا نفسها، وافقدها الكثير، فقد كانت اسيا الوسطى اسواقا روسية فى الاساس للسلع والمنتجات الروسية متوسطة الجودة، وهى السلع والمنتجات التى لايمكن ان تجد مكانا لها فى الاسواق الاوروبية.

وتحرص امريكا وهى تعيد توزيع الاسواق الروسية ليس فقط على انتزاع تلك الأسواق، ولكن على انتزاع ارادة شعوب اسيا الوسطى، لكى لاترد تلك الشعوب- بتكتلات عالمية- او بمشاريع قومية خاصة على النظام العالمى الجديد، ولكى لاتنضم جمهوريات اسيا الوسطى لبلدان العالم الثالث التى يؤرقها البحث عن مشاريع تحررية تكسر بها الحصار العالمى.

أفغانستان

وصراعات الأخوة الأعداء

حسين عبد الرازق

عاشت أفغانستان فى الفترة من ١٦ أبريل ١٩٩٢ (تاريخ إستقالة د. **نجيب الله**) و٢٥ أبريل (تاريخ دخول قوات **«حكمتيار** الى كابول) فوصول **«صبغة الله مجددى»** اليها فى ٢٨ أبريل.. نهاية مرحلة هامة دامية فى تاريخها. نهاية ثورة ٢٧ أبريل ١٩٧٨ التى قادها **حزب الشعب الديمقراطى** واستمرت ١٤ عاما كاملة. وبسقوط نظام **«ثورة»** أبريل ١٩٧٨، تسقط ثالث محاولة لتحديث أفغانستان واخراجها من هاوية التخلف والفقر والاستغلال.

كانت المحاولة الاولى على يد الملك **«أمان الله خان»** عقب استقلال أفغانستان عام ١٩١٩ عن الاستعمار البريطاني ،وانتهت بالفشل عقب استيلاء أسرة نادر **«الدورانية»** بالتحالف مع الاقطاع ورجال الدين **«الملالى»** على السلطة عام ١٩٢٩.

وجاءت المحاولة الثانية عقب الإنقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم الملك **«ظاهر شاه»** فى عام ١٩٧٣ وأعلن الجمهورية التى تولى رئاستها **«الجنرال» محمد داود**. كان الإنقلاب بالتحالف مع قوى اليسار والتقدم، ولكن سرعان ما إنقلب **«داود»** على حلفائه، وألغى الدستور عام ١٩٧٧ وحول أفغانستان الى جمهورية رئاسية ذات حزب واحد **«الحزب الوطنى الثورى»**، ولأول مرة تخرج أفغانستان عن حيادها التقليدى وتمارس سياسة منحازة للغرب، فيعمل **«داود»** بتنسيق كامل مع السياسة الأمريكية ويقيم علاقات صداقة مع باكستان وإيران (الشاه) والسعودية ونظام **السادات** فى مصر. ويمارس داود حكما إرهابيا يعتمد العنف ضد المعارضين الى حد إعدام خمسة من معارضية ليتم بذلك أول أعدام علنى فى أفغانستان لأسباب سياسية.

وجاءت المحاولة الثالثة على يد **«حزب الشعب الديمقراطى»** الذى تكون عام ١٩٦٥ بزعامة **«نور محمد تراقى»** **و«ببراك كارميل»** واكتسب نفوذا كبيرا فى أوساط المثقفين والأدباء والموظفين والمدرسين، والعدد القليل من العمال الصناعيين (لايزيد عددهم عند قيام الثورة عن ٢٠٠٠٠).. وقاد ثورة أبريل عام ١٩٧٨.

٦ أسباب للسقوط

وقد فشلت المحاولة الأخيرة لتحديث **«أفغانستان»** والانتقال بها من تخلف القرون الوسطى إلى أعتاب العصر الحديث، لمجموعة من الأسباب تستحق التأمل والفهم.

* ورثت ثورة أبريل مجتمعا بالغ التخلف.فطبقا لإحصاءات الأمم المتحدة

والدراسات الغربية كانت أفغانستان عشية ثورة ١٩٧٨ **«مجتمعا زراعيا رعويا قبلي إقطاعي متخلف»** نسبة الأمية فيه ٩٥٪ وبين النساء ٩٨٪ ويموت ٥٠٪ من الأطفال في سن الخامسة. ولاتتجاوز نسبة الأطفال الذين يدخلون الى المرحلة الاولى من التعليم ٣٠٪ ممن هم في سن الدراسة و٣٠٪ من الذين يلتحقون بالتعليم لايستطيعون استكمال دراستهم الجامعية. وفي مجال الصحة يوجد سرير واحد لكل ٥ الاف مريض ومستشفى لكل ١٣٠ ألف مواطن. ومياة الشرب الصالحة لاتتوفر إلا لخمسة في المائة فقط من السكان. ويعيش ٤٠٪ من السكان تحت حد الفقر. ويحتكر ٤٪ من السكان ٤٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. ويتحكم كبار الاقطاعيين في الآبار والعيون ويتحكمون في توزيع مياه الري. وتحتل أفغانستان المرتبة ١٢٧ في نسبة التعليم بين دول العالم، والمرتبة ١١٩ في الانفاق على الصحة. ولاتمثل صادراتها أكثر من ١٦٪ من إجمالي الناتج القومي، وهي نسبة تقل ١٣٪ عن متوسط الصادرات في الأربعين دولة الأخيرة بين الدول النامية. ومعدل الزيادة في إجمالي الناتج القومي كان ٧ و٪ خلال العشرين عاما السابقة للثورة، بينما السكان يتزايدون سنويا بنسبة ٢٫٥٪ في المتوسط

تعدد القوميات والقبائل واللغات. فهناك **أكثر من ٩٣ قبيلة وقومية**. وعلى وجه التحديد ٢٢ قومية تنقسم الى عديد من القبائل. وأهم القوميات **الباشتو** وعددهم ٦٫٥ مليون (هناك ٤ مليون من الباشتو يعيشون في أفغانستان) ، **والطاجيك** وعددهم حوالي ٤ مليون نسمة، **والهذارة** وعددهم حوالي مليون أو مليون ونصف نسمة، **والأوزبك** بين مليون ونصف مليوني نسمة، **والتركمان** حوالي ٤٥٠ ألف نسمة، **والنورستان** ١٢٠ ألف نسمة، **والبالوش** ١٠٠ ألف نسمة.

وهناك أيضا انقسام مذهبي بين السنة (أغلبية المجتمع) والشيعة ١٥٪ من السكان. وإنقسام لغوي بين لغتي الداري والباشتو.

* غياب أي سلطة- تاريخيا- للدولة، حيث مارست الدولة السلطة الادارية فقط. بينما السلطة الفعلية في يد «الملالي» وشيوخ القبائل والاقطاعيين . «والملالي» نوع من رجال الدين الاستقلاليين المتخلفين وقفوا دائما ضد الحياة الحديثة وأكدوا أن الراديو والتليفزيون والسينما والاصلاح الزراعي ضد الدين(!) **وأن حلق اللحية كفر(!!)**. ومنعوا خروج المرأة للعمل حتى عام ١٩٥٩.

* اضطرار **حزب الشعب الديمقراطي** للاستيلاء على السلطة كدفاع عن النفس في مواجهة اعتزام «داود» اعتقال قادته وكوادره وتصفيتهم جسديا، وتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولتهم **تطبيق تجربة ذات آفاق اشتراكية مماثلة لما كان يجري في الاتحاد السوفييتي** متجاهلين حقيقتين أساسيتين..

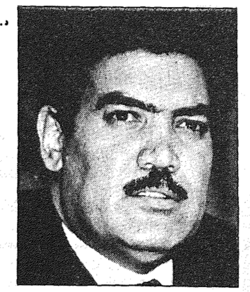
- اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين أفغانستان والاتحاد السوفييتي، وعدم استعداد المجتمع- في ضوء طبيعة مكوناته ودرجة تطوره- لمثل هذه القفزة، وافتقاره الى الكادر والامكانيات القادرة على إنجاز مثل هذا التطور الثوري، بالاضافة الى عدم الوعي بأثر الديانة الاسلامية بالمفهوم الذي ساد أفغانستان على يد «الملالي» في رفض مثل هذا التطور.

باختصار كان «حزب الشعب الديمقراطي»- مع التسليم بحسن نيته- يسعى لفرض التطور الثوري من أعلى دون نضج ظروف موضوعية في قلب المجتمع.

-رغم أن الحزب كان أقوى حزب سياسي في افغانستان عشية «الثورة» إن لم يكن الحزب الوحيد الفاعل في أفغانستان فقد كانت قاعدته الاجتماعية وجذوره في المجتمع- خارج المدن- ضعيفة. فقاعدته الأساسية كحزب يساري يستلهم «الماركسية- اللينينية»، وهي الطبقة العاملة، كانت قليلة العدد وهشة التكوين. فالعاملون في الادارات الحكومية لم يزد عددهم عن ٦٠٠٠٠ ، وقليل منهم يمكن حسابه تجاوزا ضمن صفوف الطبقة العاملة (البروليتاريا).، وعند وصول الحزب للسلطة كان هناك ٣٨٠٠٠ شخص يعملون في ١٧٤ وحدة صناعية مملوكة أغلبها للدولة ولم يزد عدد العمال الصناعيين عن ٢٠٠٠٠ أي حوالي ١٪ من سكان أفغانستان. بالأضافة إلي حوالي ٥٠٠٠٠ يعملون في البناء ..الانشاءات

* وقوع الحزب بعد وصولة للسلطة في سلسلة من الأخطاء. تراوحت بين التصفيات الداخلية الدموية بين تيارين أساسيين في


بابراك كارميل


د. نجيب الله

الحزب «جناحى خلق (الشعب) وبرشام (العلم)..» وامتداد هذه التصفيات الى المجتمع كله، وبالتالى استخدام العنف والتصفية الجسدية ضد الخصوم السياسيين. ولايهم الناس أن أغلب هذه الجرائم (قتل ٦٠٠٠ أفغانى) تم فى عهد حفيظ الله أمين الذى عزل من السلطة فى ديسمبر ١٩٧٩ .. وبين محاولة تنفيذ محو الأمية وتحديد النسل والاصلاح الزراعى بالقوة والقهر. ولم تنجح كل المحاولات التى جرت فى نهاية عهد «بابراك كارميل» وطوال عهد «د. نجيب الله» لتصحيح هذه الخطايا وإعطاء الحكم طابعا ديمقراطيا (نسبيا)، والسعى لحل الصراعات السياسية سلميا، فى محو الصورة التى إستقرت لحكم الحزب. كذلك فلم يفلح تغيير اسم الحزب إلى «الحزب الوطنى» فى يونيه ١٩٩٠ وإعلان تخليه عن المركزية الديمقراطية والفكر الاشتراكى والغاء لجنتة المركزية ومكتبة السياسى، وتبنى برنامج قومى ليبرالى والغاء حالة الطوارئ، وحذف تسميته ثورة ٢٧ أبريل ١٩٧٨ بالثورة، واعتبارها عيدا رسميا..فى إكسابه أرضا جديدة فى المجتمع.

* مع إزدياد العزلة من المجتمع خاصة خارج المدن، إزداد إعتماد الحكم على القوى الخارجية «الاتحاد السوفييتى» وبالتالى تحوله تدريجيا الى ورقة فى الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وجاء سقوط الاتحاد السوفييتى (وانهياره وتفككه بعد ذلك) وانتصار أمريكا فى الحرب الباردة، ليترك الحكم فى «كابول» عاريا فى مواجهة القوات المواجهة له والتى ترفع شعار الدولة الاسلامية وتتمتع بتأييد خارجى واسع، عربى ودولى.

تحالف مسعود والعسكريين

وبسقوط المحاولة الثالثة لتحويل أفغانستان الى دولة تنتمى إلى القرن العشرين (والعالم يوشك على دخول القرن الواحد والعشرين)، واستيلاء تحالف «بيشاور» على السلطة تحت إسم «المجاهدين».. يعود السؤال من جديد..أفغانستان الى أين؟!



صبغة الله مجددى

أولى الحقائق التى لابد أن تؤخذ فى الحسبان أن سقوط نظام «نجيب الله» فى أفغانستان لم يتم بانتصار عسكرى حاسم لفرق «المجاهدون» المختلفة. فمنذ الفشل فى اسقاط «جلال اباد» مايو ١٩٩٠ والخلافات بعد سقوط «خوست» ابريل ١٩٩١ لم يحقق «المجاهدين» انتصارا عسكريا حقيقيا الا بالاستناد والتحالف مع قطاعات عسكرية أساسية فى نظام «نجيب الله» فالانتصار يعود فى النهاية إلى اتساع الانشقاقات داخل نظام «نجيب الله» وتحالف قطاعات أساسية من داخل الحكم مع قطاعات من «المجاهدين»، وبالتالى دخول قوات من الفرق المختلفة الى كابول» دون قتال. وقبل ذلك سقوط «ونزار شريف» بالتعاون مع ثلاثة جنرالات من قادة الميليشيات هم «الجنرال عبد الرشيد دوستم» قائد ميليشيا «الجوزجانيين» التى خاضت معظم المعارك ضد المجاهدين، و«الجنرال عبد المؤمن» قائد اللواء ٧٠ والمكلف بحماية طريق «حيرتان» المؤدى الى جمهورية أوزبكستان، و «الجنرال سيد منصور نادرى» قائد ميليشيا الكيانية (الاسماعيلية). وقد تحالف هؤلاء الجنرالات الذين كانوا يقودون قوات الحكومة فى شمال أفغانستان مع «احمدشاه مسعود» أبرز قادة المجاهدين العسكريين، والذى ظل طوال المواجهة مع نظام «حزب الشعب الديمقراطى» داخل أفغانستان . وجاءت الضربة الثانية والحاسمة والتى أدت بنظام «نجيب الله» وفتحت باب الانتصار أمام فرق «المجاهدين» بإستيلاء ٤ من جنرالات «نجيب الله» على السلطة فى انقلاب قصير، بعد استقالته أو إقالته وهروبه. وشكل هؤلاء الجنرالات الأربعة «محمد بنى عظيمى نائب وزير الدفاع- والجنرال بابا خان- والجنرال عاصف دويلار- والجنرال عبد المؤمن قائد اللواء.٧٠» مجلسا عسكريا، تعاون مع شاه مسعود وسلم السلطة لقواته المتحالفة مع الميلشيات.

الطبقة الوسطى.. والبحث عن حل

ثانى هذه الحقائق أن الصراع الذى شهدته أفغانستان طوال ١٤ عاما لم يكن- كما بدى على السطح- مجرد صراع بين اقلية شيوعية، وأهلية ملسمة.

فحكم «حزب الشعب الديمقراطى» والذى استلهم الماركسية اللينينية كنظرية اقتصادية واجتماعية وسياسية للتغيير الثورى، لم يكن - رغم أخطائه- حزبا معاديا للاسلام، ولم يكن أعضاؤه وقادته غير

الانشقاقات الداخلية فى الحكم..تلعب الدور الرئيسى فى وصول المجاهدين للسلطة

الطبقة الوسطى ترفض الدولة الدينية وتبحث عن حلفاء جدد

ملسمين.. .وكما قال «بابراك كارميل» بحق فى حديث مع الاهالى عام ١٩٨٥... «إننا نناضل ضد كل محاولة لربط الاسلام وتراثه العظيم بالتخلف والجهل. لأن ذلك مخالف لجوهر وروح الاسلام. **إننا ندافع عن إسلام محمد والخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز** ..وللأسف فهناك اليوم«إسلام أمريكى» هو وحده الذى يقف ضد الاسلام الحقيقى وضد التقدم والعلم والاشتراكية .. لوعاد نبينا **محمد صلى الله عليه وسلم** الى الجزيرة العربية إلى مكة والمدينة ، ورأى آلاف ملايين الدولارات تذهب الى أمريكا ولندن، بل والى اسرائيل- ولو بطريق غير مباشر- فماذا يقول فينا نحن المسلمين، أليس من المضحك حقا أن ينصب **ريجان** نفسه مدافعا عن الاسلام...»

فى نفس الوقت لم تكن فرق المجاهدين وقادتهم -ورغم أن مطلبهم دولة دينية إسلامية فى أفغانستان- معبرين أو ملتزمين بخلق وتقاليد الاسلام دائما.

«فحكمتيار» أحد أبرز قادة «المجاهدين» قتل أحد الطلبة التقدميين فى جامعة كابول عام ١٩٧٠ نتيجة لخلاف فى الآراء السياسية. وهو أحد كبار تجار ومهربى المخدرات فى العالم، ويملك معملى تعبئة سريين فى ممر **«آدم خال»** بالقرب من بيشاورنى فى باكستان.. وقد وصفة محمد موسى مجددى فى المصور القاهرى قائلا«تاريخ حياته غير مشرف.. التقطته المخابرات الباكستانية.. بالاضافة لاشتغاله بتجارة الأفيون».«وسيد **برهان الدين ربانى**» كان يملك قبل الثورة آلاف الأفدنة وشركة لتصدير السجاد الأفغانى الذائع الصيت، ويملك حسابا بالملايين تحت إسم «**طفيل محمد**» ، وقبض على عدد من أعوانه فى مطار نيودلهى بالهند وهم يحاولون تهريب الهيروين. وعمليات التصفيات الدموية المتبادلة بين فرق «المجاهدين»، والعمليات الارهابية طوال السنوات الماضية ضد المدنيين فى كابول والمدن الأفغانية ، ليست من الاسلام فى شئ.

ولم يتجاوز «**سعيد عكاشه**» الحقيقة عندما حذر فى الوفد من (..خطأ إختزال القضية لمجرد صراع بين نظام موال لموسكو لايستند إلى أى شرعية، وبين معارضة تزعم تمثيلها للشعب الأفغانى رغم تشرذمها وتفرق انتماءاتها بين القوى الاقليمية، بالاضافة للصراعات الناشئة بينها والتى هددت بمواجهة عسكرية بين مجموعاتها المختلفة فى بعض الأوقات..»

إن «شيوعية» نظام كابول الذى كان قائما فى ظل حزب الشعب الديمقراطى، لم تكن وجهه الأساسى، كما قالت الحياة اللندنية..» إن هذه الشيوعية كانت (تعبيرا مغلوطا) عن رغبة قطاع من السكان فى تحديث بلده..**إن الطبقة الوسطى الحديثة التى نشأت فى المدن، وقد تضافرت لتشكيلها مزيج من العوامل، كالتعليم المتواضع والوظيفة والتجارة المحددة، لم تعد تطيق الاستعمار على طريقة الحياة التقليدية.**

ولأن هذه الطبقة موجودة وذات هم قائم، وليست بالتالى مجرد «عميل للروس» نجحت فى البقاء والدفاع عن نفسها.. وهى تبحث الآن عن حليف (آخر) يمكنها أن تشاركه بعض قناعاته ونظرته للحياة..»

مسلسل الانقسامات

ثالث الحقائق أن الخلافات بين فرق المعارضة الأفغانية التى وصلت الى السلطة، خلافات عميقة وممتدة طوال السنوات الماضية، ولم تنفجر على أبواب كابول.

فهناك الانقسام بين الجماعات السنية السبعة (أو جماعة بيشاور) وبين التجمعات الشيعية فى الشمال.

وهناك الصراعات والخلافات بين الأحزاب السنية بعضها البعض.

الحزب الأول والأكبر **هو الحزب الاسلامى «حزب إسلامى أفغانستان»** بزعامة «غلب (أوقلب) الدين حكمتيار» والذى ترجع أصوله الى الاخوان المسلمين فى جامعة كابول والذين ارتبطوا بالاخوان المسلمين فى مصر والشرق الأوسط، وهو حزب سنى ينتمى الى الباشتون.

والحزب الثانى ويحمل نفس الاسم بزعامة **«محمد يونس خالص»** ويعبر عن «الملالى» الرجعيين.

والحزب الثالث، **الجمعية الاسلامية** (جمعية أفغانستان الاسلامية) وهو منظمة سلفية تستند إلى الاوزبيك والطاجيك ويرأسها » سيد برهان الدين ربانى»

والرابع **«حركة الثورة الاسلامية»** بزعامة «مولاى محمد محمد» وهو سليل «الملالى» الذين إشتهروا بمعارضتهم للتطور.

والخامس **«الجبهة الوطنية الاسلامية»** بزعامة «سيد احمد جيلانى» من كبار ملاك الأراضى سابقا، ويرتدى الملابس الأوروبية ويرفض التعاون مع الملالى «ذو الذقون»

والسادس **«جبهة التحرير الوطنى»** بزعامة «صبغة الله مجددى»..

وطوال السنوات الأربع عشرة الماضية لم تنقطع المعارك الدموية والتصفيات بين فرق «المجاهدين» تحت راية الاسلام. ومن أشهر المواجهات قيام حزب حكمتيار باغتيال ٣٠ قائدا مدنيا من أعوان «احمد شاه مسعود» ينتمون الى الجمعية الاسلامية وقيام مسعود بالرد على القتلة واعتقالهم ومحاكمتهم

محالفات ناجحة... احمد شاه مسعود وأحد قادة الجيش





حكمتيار..قلب الأزمة

وإعدامهم علنا . وفي بداية عام ١٩٩١ أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الانسان الى وجود انتهاكات واضحة لحقوق الانسان في مناطق «المجاهدين» .واتهم **التقرير المجاهدين بسجن المعارضين وخطفهم وتعذيبهم وقتلهم.** كما اتهم الحزب الاسلامي بست حوادث قتل ضد المعارضين داخل الأراضي الباكستانية. واتهم أحزاب المجاهدين بتعذيب رجال الصحافة المحلية والأجنبية والعاملين الأجانب في بيشاور وسجنهم وتهديدهم.

وتزداد خطورة هذه الصراعات والتي تركزت بعد سقوط نظام «نجيب الله» بين أحمد شاه مسعود » و«حكمتيار» في بروز البعد القومي. فشاه مسعود طاجيكي وحكمتيار من الباشتو. **وقد تحالف مسعود المعروف بحنكته السياسية وقدرته على التحالف والمناورة مع الأوزبك والأحزاب الشيعية المرتبطة بإيران، والقيادات العسكرية التي تمردت على نجيب الله** وتنتمي بدورها الى قوميات غير «الباشتون» ، وأيضا مع عدد من القيادات والشخصيات الباشتونية. وينظر الى مسعود رغم أصوليته الى أنه أكثر انفتاحا وديمقراطية، ونجح خلال القتال في إنشاء نواة لدولة في وادي بنشير ومناطق من الشمال و أبدى استعدادا في مرحلة معينة لتأييد خطط السلام التي تقدمت بها الأمم المتحدة وقبلها نجيب الله، بل وقبل هدنه مع السوفييت عام ١٩٨٥.

بينما حكمتيار يستند تماما الى **«الباشتون»** والذي تناقص عددهم داخل أفغانستان بعد هجره مايقرب من ٣ مليون منهم الى باكستان. ويسعى لاقامة حكم اسلامي متشدد، ويرفض أي وجود للعناصر الحكومية التي تعاونت مع «نجيب الله» أي مع أجهزة السلطة كلها تقريبا.

الرعب في كابول

والحقيقة الرابعة التي لابد من أخذها في الحسبان، هي العوامل الخارجية. **فباكستان** التي لعبت دورا هاما في مساندة هذه الجماعات وخاصة حكمتيار، مازالت تمارس دورا هاما في الصراعات الداخلية وعينها على خطر قيام نظام يسيطر عليه الباشتون فيسعون لضم المنطقة التي يسكنها الباشتون في باكستان يفصل بينهم خط وهمي حدده البريطانيون عام ١٨٩٣ عرف باسم «خط دوران» .. وتمتد حدود باكستان مع أفغانستان ٢٤٠٠ كيلو متر.

٢٢ قومية، والاقلية تتصارع حول كل شئ

٣ محاولات للتحديث تنتهي بالفشل

وعلى الجانب الآخر **ايران** التي تمتد حدودها مع أفغانستان ٩٢٥ كيلو مترا. وبالاضافة لوجود الشيعة واحزابهم التي دعمتها ايران، فقد كانت أفغانستان جزءا من الامبراطورية الفارسية في عهد الدولة الساسانية.. ولافغانستان أهمية كبرى في توازنات القوى في المنطقة.

وفي الشمال هناك **الجمهوريات الاسلامية** (السوفيتية سابقا) خصوصا «أوزبكستان». فقد صرح الرئيس الأوزبكي **«اسلام كريموف»** ..أن أوزبكستان لاتستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء مايتعرض له الأوزبك في أفغانستان. وقال **«نور سلطان نزار بايف»** رئيس جمهورية كازاخستان أنه يتخوف من أن تدفع الحرب الاهلية في أفغانستان «الأوزبك والطاجيك الى الهجرة الى جمهوريات آسيا الوسطى مما يهدد المنطقة ولا نعرف بالضبط ماذا سيكون ردنا.

وهناك أيضا الولايات المتحدة والتي لعبت الدور الأساسي في دعم وتمويل فرق المجاهدين المختلفة، والسعودية...و...و....

وتصب كل هذه الحقائق في حقيقة أخرى وهي أن سقوط نظام «نجيب الله» واستيلاء المجاهدين على السلطة ارتبط في آذهان سكان «كابول» بالرعب والذعر والموت. فبعد طرد قوات شاه مسعود وحلفائه لقوات حكمتيار من كابول تعرضت العاصمة لقذائف المدافع والصواريخ من قوات **الاخوة «الاعداء»** ، مما أدى الى قتل ٤٠ على الاقل واصابة ٢٠٠ خلال ٢٤ ساعة فقط. .

وتحولت «كابول» لبعض الوقت الى مدينة أشباح بلا كهرباء ولاماء، وأغلقت المحال، وتهدد الموت - أو الاعتقال- كل من يغادر منزله. و«المجاهدون الذين زحفوا نحو كابول نهبوا كل شئ في المدينة ، مثل أسراب الجراد. حتى القوات التي أنيط بها حماية السفارات والممتلكات العامة قامت هي بمسئولية سرقتها ونهبها..»

ورغم جهود تحالف المجاهدين الحاكم، فالصراعات تمتد وتتشعب. ولم يعد الخلاف فقط بين مسعود وحكمتيار، بل ظهر صراع آخر بين مجددي ورباني، حول رئاسة الدولة. ولم يعد أحد يعرف ماذا ستحمل الأيام القادمة من صراعات. واحتمالات تجدد القتال والحرب الاهلية مازال قائما.

ومازال أيضا السؤال.. أفغانستان إلى أين؟!



فيلم "اللى باع.. واللى اشترى" لعطيات الأبنودى

دفاع عن لحم الوطن

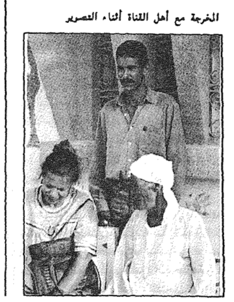
أحمد يوسف

منذ بداياتهـا الأولى، ظلت عطيات **الأبنودى** مؤمنة بالعلاقة الحميمة التى تربط السينما بالواقع. وعبر رحلتها السينمائية التى استمدت منذ **«حصان الطين»** (١٩٧١) وحتى اليوم، كانت السينما التسجيلية أداتها التى تطورت فيلما بعد فيلم لتجعلنا نرى الواقع بعقل أكثر تفتحا للسلبيات والايجابيات التى تختفى تحت السطح. لكن رحلة **عطيات الأبنودى** السينمائية تنقلت فى الشكل والمضمون إلى مناطق جديدة فى أفلامها العديدة، تراوحت بين ظلال التعبيرية أحيانا والواقعية القاسية فى أحيان أخرى، كما جنحت فى بعض الأفلام إلى الرؤية النسوية (الفيمنست) للعالم، لتعود فى أفلام تالية لتضع اللحظة والشريحة الاجتماعيتين فى سياقهما التاريخى الصحيح، كما غلبها النزوع تارة إلى رؤية تكاد أن تصبح رومانتيكية فى عرض الواقع والتاريخ المصريين فى هالة فولكلورية، لتثير فى نفوسنا الأسى والشجن، لكنها كانت تارة أخرى **تقودنا إلى قلب الواقع والتاريخ، لتدفعنا إلى إطلاق صرخة الاحتجاج والرفض.**

فى فيلمها الأخير **«اللى باع واللى اشترى»** نموذج فنى سياسى واع على هذا النوع الأخير من الأفلام. ويبدأ من العنوان الذى اختارته تستطيع أن تدرك روح السخرية المريرة التى تدفعك إلى رؤية التناقض الساخر بين البائعين والمشترين، الذين سوف تدرك لاحقا أنهم فى واقع الأمر ليسوا الا العكس تماما من قضية البيع والشراء، فمن حقيقة من باع؟ ومن اشترى؟

يبدو الفيلم للوهلة الأولى وكأنه ينتقل من أسلوب فى قسمه الأول إلى أسلوب مغاير فى قسمه الثانى، وإن كانت تربط بينهما على مستوى الشكل والمضمون عناصر التناقض والوحدة فى آن واحد. يتبنى القسم الأول منهجا تقليديا فى عرض عناصر القضية، قد يذكرك بالعديد من الأفلام التسجيلية عن قناة السويس التى تحكى عن تاريخ القناة، من خلال اللوحات الزيتية والصور الفوتوغرافية، لكن التعليق الدافئ يتسلل الى عقلك وقلبك، صاغه جلال الجميعى ببلاغة شاعرية، وألقته عطيات **الأبنودى** بصوت هادئ حميم. فبعيدا عن

المخرجة مع أهل القناة أثناء التصوير



«المعلومات» التى نعرفها عن التاريخ الطويل لفكرة شق قناة تربط البحرين المتوسط والأحمر، منذ عصر الحضارة المصرية القديمة وحتى حلم بونابرت بامبراطورية الشرق، لتنتهى القصة بديليسبس يقنع الخديوى سعيد بشق القناة، ويساق الفلاحون بالسخرة، ليستشهد منهم مائة وعشرون ألفا تحت لهيب الشمس والسياط، ويفتتح الخديوى اسماعيل القناة، وسط مظاهر البذخ والسفه، بعيدا عن هذه المعلومات التاريخية التقريرية، لايحكى الفيلم فقط قصة القناة ،كمعبر ملاحى استراتيجى، **وإنما يحكى قصتها كملحمة مصرية من أجل النماء**، حين جعل المصريون من ضفاف القناة الرملية أرضا خصبة، بعد شق ترعة الاسماعيلية لتمد الأرض الجافة القاحلة بالمياه العذبة.

لذلك لن يبدو أن هناك نوعا من المبالغة حين يضع الفيلم جوهر القضية فى كلمات قليلة: **«القناة هبة المصريين».. أو هبة الفلاحين المصريين إن شئت الدقة**، هؤلاء الذين جعلوا القناة «كتابا للموت وكتابا للحياة»، عندما ضربوا بجذورهم فى الأرض، لم تستطع أنواء الأحداث التاريخية ،السياسية والعسكرية، الدامية، بين الاحتلال والجلاء والعدوان والمقاومة، أن تقتلعهم من أرضهم، حتى أنه يمكن القول اليوم، وبعد رحلة الصراع التاريخى الطويل، أن قصة قناة السويس، قد «وصلت الى خاتمة مصرية».

من الاستعمار الى السماسرة

لم يكن إذن قسم العرض ،فى شكله الأقرب إلى التقليدية، مجرد مقدمة تمهيدية تقريرية، تشبه الديباجة التى يمكن أن تستغنى عنها، بل كان كالدراما ؛ تقديما لأبطال الصراع. هناك أرض، وفلاحون، وقوى تحاول بين الحين والأخر اقتلاعهم، لكنهم كانوا دائما يتمسكون بالأرض، وكأنما تدفعهم غريزة زراعة الرمال، حتى تحولت البرية- بالماء والعرق والدماء- إلى أرض خصبة مأهولة بالبشر وبالحضارة، أو كما يقول الفيلم: **«بحساب الكفاح ،كل رملاية طين تساوى جنيه»**، وإن كانت فى الحقيقة تساوى أرواح أجيال من الفلاحين المصريين، الذين كانوا حتى وقت قريب كلما دبت أقدامهم المتشققة المتغضنة على الأرض دبت فيها الخضرة والنماء.

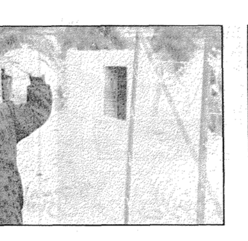
إن تلك الأنشودة التى تتغنى بقدرة الفلاح المصرى على صنع الحضارة، تنقل فجأة

من الأسلوب الغنائي الناعم إلى صراخ الفلاح الفصيح خوفا على أرض القناة التي أخصبها وهاهي تضيع اليوم من بين يديه. من خلال لقطات تسجيلية ولقاءات حية مع أصحاب القضية، يشكو الفلاح من شعوره بأنه قد **بات أعزل من كل سلاح، أمام هجمة عاتية من الذين يريدون شراء الأرض.** ويحكى رجل عجوز عن قصة مقاومته الطويلة ضد أن يبيع أرضه، لكن بعد أن توقفت الحكومة- من خلال التعاونيات- عن أن تقدم العون للفلاح، وبعد أن تكاثر السماسرة في المكان، حتى أصبح «**كل حاجة فيها سمسار**»، أمسى الفلاح محاصرا بمالم يستطع الاستعمار أن يحاصره به، حين أصبحت زراعة الأرض هدفا مستحيلا، لتموت البذور في الارض، بينما تنمو «الفيلات» الأنيقة، لينتقل بك الفيلم في استعراض ظاهره السخرية، وباطنه الأسى المرير، يستعرض لك القرى السياحية المغلقة التي تعج بالقصور الفاخرة، وتحتشد بتفاصيل البذخ والترف، ويمنع المصريون فيها الدخول على بعض المصريين!

حتى البحيرة لم تسلم من الحصار، ففي حديث الصيادين تجلى وجه آخر للمأساة، يحكون فيه عن **الشركات السياحية التي تملك «القرى» وقد أصدرت أوامرها بمنع الصيادين من الصيد في البحيرة، أو الاقتراب من قصور الأغنياء واقطاعياتهم، بينما استطاع هؤلاء الصيادون أنفسهم، في ظل الحروب المتوالية، أن يعيشوا في الخطر، وبين لهيب النار، حتى انهم قاموا بأنفسهم من قبل بتطهير البحيرة والأرض من الألغام.**

في صرخة ألم يائس، يصرخ أحد الصيادين: «مش ها نطلع. لآخر فرد فينا مش هانطلع». (ألا تذكرك هذه الصرخة بمثيلتها في فيلم مى مصرى «جبل النار»؟!!) وتتأمل الكاميرا الأيدى المتشققة والوجوه المتغضنة التي لوحتها الشمس ودبغها ملح البحر، وقارب صيد صغير وحيدا يرسو حزينا على الشاطئ، ينتظر لحظة الانطلاق والحرية.

ويعود الفيلم إلى الصيادين، يطالبون بتوصيل شكاواهم الى «المسئولين»، وأن تجد صرخاتهم الصدى، محذرين من أن شاطئ القناة يباع شبرا وراء شبر، وأن أصحاب القصور العامرة يلقون بمخلفات البناء والصرف الصحى إلى البحيرة لتموت الأسماك في المياه التي تغير لونها، وباتت الحياة فيها مهددة بالفناء.



صرخة احتجاج

على الطريق الأسفلتى الذى يسير بمحاذاة شاطئ القناة، تطوف بك الكاميرا، تسجل الواقع الفقير للبسطاء الذين يتمسكون بالأرض، وفلاح يعبر الطريق ممتطيا حماره، بينما تكاد الأشجار المحتضرة تختفى وراء اعلانات عن «سوبرماركت» هنا وهناك، واعلانات عن شطآن سياحية تتراوح أسماؤها بين «كاليفورنيا» و«الابتهال»(!)، وقطيع أبقار يمضى عبر الكادر، لتنطلق موسيقى أوبرا «عايدة»، في سخرية متوارية مريرة.

ويذكرك أحد الرجال البسطاء بأن «**الحكومة» تدفع بالفلاح الفقير الى السجن**، إذا ضبط متلبسا ببناء بيت صغير في وسط أرضه، بينما هى اليوم تسمح أن يقوم الأغنياء بتحويل الأرض الزراعية كلها الى شطآن سياحية خاصة، حتى أنهم يقتطعون من الطريق الأسفلتى أجزاء يضمونها الى أملاكهم على الرغم من أن «الاستعمار نفسه ماقدرش يتعدى على الطريق دە».

ومن وراء الأسلاك الشائكة التي تفصل بينها وبين شاطئ القناة، تقف امرأة عجوز تحكى عن منع الفلاحين من نزول الشاطئ، حتى لو اضطر الأمر للاستعانة بالأمن المركزى! وفي صرخة ألم عفوية، تعكس الأمل الذاوى في القلوب الجريحة من أن تجد طريق الخلاص، ترفع المرأة شكواها، ككل المصريين عبر العصور إلى السماء: «**نروح لمين نشتكى له.. فين العدل وفين الحكومة؟ مالناش بر نرسى عليه..مش لاقيين أى حل..بنقول يارب**».

في المشهد «الأخير من فصول المأساة، تكاد القناة تختنق بالبيوت السياحية وقد أغلقت الشاطئ تماما، بينما نسمع صوت أحد مهندسى القناة يتحدث عن جريمة ردم البحيرات المحيطة بالقناة لاستحداث أراض ليبنى عليها الأغنياء قصورهم، حتى لو ترك ذلك أثرا فادحا على المجرى الملاحى. وفي الوقت الذى نرى من يستمتعون بأجزاء من لحم الوطن، اقتطعوه لأنفسهم، يأتى السؤال على لسان المهندس: «**المشكلة الحقيقية هى هل تبقى القناة؟ أو يبقى فرد يبدلدل رجليه في الميه؟!**»

وفي اللقطة الأخيرة، يتقدم «**بلدوزر**» ضخم، يردم أجزاء من القناة، وتنطلق موسيقى أوبرا «عايدة» بمارش الانتصار للمرة الثالثة في الفيلم، لكن انتصار من؟ الذين باعوا، أم الذين اشتروا؟!

***

عندما ينتهى الفيلم تكون قد أدركت أن عنوانه يشير إلى أن **الذين اشتروا قطعة من لحم الوطن هم الذى يبيعون الوطن ذاته**، بينما الذين حوصروا ليبيعوا ليسوا إلا المشترين الحقيقيين للوطن، عبر كل العصور، بدمائهم وأرواحهم.

إن ذلك التناقض الساخر يمتد الى عناصر عديدة في الفيلم، تشير الى التناقضات الجوهرية في اللحظة الحاضرة من تاريخ مصر، وهى تناقضات قومية في أحد أوجهها، طبقية في وجه آخر، لكنهما ليسا إلا وجه عملة واحدة، تماما مثل ذلك اللحن العائد كأنه (لايتموتيف)، المقتبس عن أوبرا عايدة»، يعيد الى ذهنك قصتى اغتصاب الوطن بين الاستعمار والسماسرة.

وفي انتاج المركز القومى للسينما، برئاسة **هاشم النحاس**، الفنان التسجيلى الأصيل الذى يؤمن بالرسالة الحقيقية للسينما التسجيلية، يتبدى وجه ناصع من وجوه الثقافة المصرية. كما يتبدى الوجه الناصع ذاته في الرحلة الطويلة الممتدة لسينما **عطيات الأبنودى** المنحازة دائما الى قدرة السينما على كشف الواقع، وتفسيره، وتغييره. فهل لهذا التغيير من سبيل؟!



حوار مع أسامة أنور عكاشة:

الحزب ليس فوق الوطن والماركسيون ليسوا مرضى نفسيين!

فريدة النقاش

فى الحوار الذى أجرته الزميلة «حياة الشيمى» مع الصديق الفنان أسامة أنور عكاشة مؤلف ليالى الحلمية برزت نقطتان أساسيتان أود التوقف عندهما، إذ اتسمت إجابته حولهما بدرجة من محدودية النظرة والتعالى على الآخرين وأتوقف عندهما لأن النجاح الهائل «لليالى الحلمية»، والذى تستحقه بجدارة فضلا عن تربص بعض كتاب الأعمدة والنقاد الرجعيين بالمسلسل دفاعا عن عصر السادات، قد صنعا معا ساترا قويا يجعل من الصعوبة بمكان على ناقدة تقدمية مثلى أن تحلل الرسالة الأخيرة والعامة للمسلسل، تحليلا دقيقا شاملا يبرز مافيها من سلبيات وتناقضات، ولكن هذا على أى حال موضوع آخر.

وبداية فقد اعتبر أسامة «الجوانب السياسية للعمل أهم إيجابيات المسلسل»، لأنه ألقى بحجر فى بركة ساكنة»، ثم يضيف «كانت مشكلتى وأنا بصدد كتابة الجزء الرابع هى استخلاص مميزات عهد حسنى مبارك كما حدث مع سابقيه.. الى أن يصل «وطابع هذا العهد فى رأيى هو الحيرة واللاقرار واللاهوية، إنه عصر بلا طعم ولالون ولارائحة». وقد يبدو مثل هذا التصريح للوهلة الأولى ناقدا لعصر «مبارك»، ولكن تأمله بعمق سوف يبين لنا أنه على العكس تمجيد ضمنى كما بينت لنا بعد ذلك بعض الخطب المقحمة على العمل والتى تكيل المدائح للعصر، والتى فسرناها بداية- بسذاجة- باعتبارها تحايلا على الرقابة، لانحسب لأنها كانت مقحمة على العمل ولكن أيضا لأنها لم تحرك ما أسماه أسامة بمناطق السكون الدرامى القادمة الى العمل من تلك الحقيقة المدعاة بأن العصر بلا «طعم ولالون ولارائحة».

والحقيقة التى نصطدم بتفصيلاتها كل يوم هى أن لهذا العصر طعم الهوان الوطنى والقومى والاجتماعى. وهو طعم أيضا بصرف النظر عن أننا لانحبه، هو طعم ارتبط بتقنين الردة التى قادها السادات وبأحكام قبضة التبعية والمؤسسات المالية الدولية على رقابنا، والانصياع للولايات المتحدة الأمريكية والسعى، المثابر لقيادة الأمة العربية كلها على هذا الطريق، أما عن التفاصيل اليومية لهذا «الطعم فقد كان بوسع أسامة أنور عكاشة أن يلتقط رائحة نكهتها القوية من حياة الطبقات الشعبية التى غابت كلية عن نسيج عمله الدرامى الكبير ذى الطابع البانورامى.

أما النقطة الثانية فتخص أفكار أسامة عن الحزبية والعمل الحزبى، وهو أستاذ فى الدراما ويعرف أكثر منى أن الفن هو اختيار وإعادة تركيب وتكثيف للواقع، وفى حين اختار للشخصية الوطنية الرومانسية- كما أسماها-! استمرارها الحى فى إبن «طه السماحى» ناجى السماحى الذى بقى وفيا لتراث أبيه، فقد اختار هو نفسه أن يجعل سقوط الناصريين والماركسيين سقوطا تراجيديا لاقيام منه وإن كان قد عطف على الناصريين قليلا.

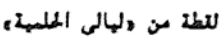
ولا أعرف بالضبط من أين جاء أسامة بفكرته عن أن **الحزبيين يضعون الحزب فوق الوطن!** ومتى وفى أى سياق كان الوطن فكرة مجردة تحلق فى الفراغ أو فى السماوات بعيدا عن الموقع الذى ينظر منه الانسان لهذا الوطن، والمصالح التى تعبر عنها هذه النظرة، **فالذين تعاونوا مع الاحتلال وعقدوا الصلح مع العدو**

الصهيونى وسلموا إقتصاد البلاد للأجانب يقولون إن هذا كله هو من فرط حبهم للوطن وهو مصريتهم العريقة بالذات. وقول أسامة أنور عكاشة أن الحزبيين يضعون الحزب فوق الوطن يستدعى على الفور إتهام السادات لمعارضى كامب دافيد- وقد كانوا للأسف حزبيين- بأنهم خونه إذ رفضوا أن يؤازروه ويتحدوا معه كما فعل الحزبان الكبيران فى إسرائيل. وادعى السادات أن ما كان يقوم به، -وهوما أدى الى مانحن فيه الآن- كان عملا قوميا يعلو على الأحزاب.

نأتى بعد ذلك للشخصيات الناصرية والماركسية فى المسلسل والتى تدهورت جميعا دون أمل فى النهوض وإن كان «مصطفى رفعت» قد استطاع فى خاتمة المطاف أن يتطهر ويسعى لمعاودة الحياة كمواطن صالح.ويقى جلال شهاب وفيا للقطاع العام فإن تطور الشخصيات الماركسية قد حمل جنين رمزية خائبه، حين تبين أن «شاهين» العامل المناضل عاجز عن الانجاب وقد أنجب إبنا وحيدا بمصادفة قال الطب أنها نادرة بينما تحول عاصم السلحدار الى تاجر سلاح.

يقول أسامة إن هؤلاء الناس- أى الشيوعيين- «لديهم قدر كبير من عدم الاتزان النفسى» وهو حكمه القاطع الجامع المانع على تيار سياسى ناضل فى مصر منذ العشرينات من هذا القرن. وتلقى ضربات متوالية لينهض من جديد كعنقاء من الرماد، كانت ومازال فيه الأخطاء ونقاط الضعف والقصور، وكان الأجدر بأسامة أن يقرأ تاريخه أولا قبل أن يبنى شخصياته ويصدر أحكامه ويلجأ الى دور الطبيب النفسى، وهو الذى يقول عن عمله ان الجوانب السياسية هى أهم مافيه، ثم يناقض نفسه بالقول- إن هذا هو ما رآه. وللأسف فان هذا الذى رآه أسامة عن الشيوعيين المصريين تكذبه آلاف الوقائع والتفاصيل والسير المجيدة لمناضلين أحبوا الوطن حبا حقيقيا حين انتموا بعقولهم وقلوبهم لطبقاته الكادحة المنتجة ودافعوا عنها وسعوا لتنظيم صفوفها وتآزرها، ومنذ متى ياترى كان مايراه المؤلف هو معيار الحقيقة!!!

لقد عبأ الشيوعيون- بالتحالف مع القوى الوطنية- مصر كلها سنة ١٩٤٦ ضد الاحتلال والقصر ومن أجل الاستقلال والديمقراطية والعدالة. وهى الفترة نفسها التى اختار فيها أسامة فى بناء مسلسله نمو الرأسمالية المصرية وصراعها مع الاقطاع، غافلا عن الخلفية التاريخية الشعبية الملحمية التى كانت الطبقات الكادحة صانعتها بقيادة الشيوعيين. كان الشيوعيون- فاقدو الإتزان النفسى كما يقول أسامة- هم المبادرون الى إنشاء النقابات والمنظمات الطلابية والنسائية والجمعيات الثقافية التقدمية، الذين أخذوا يكتبون التاريخ من وجهة نظر الشعب، وأصدروا فى ظروف بالغة الصعوبة صحفا يسارية، وصولا الى الاسهام الفعال فى تأسيس الحلف الوطنى الواسع ضد اتفاقيات كامب دافيد والصلح المنفرد مع اسرائيل الذى أسقط السادات -موضوعيا- قبل أن تقتله رصاصات خالد الاسلامبولى.


لقطة من «ليالى الحلمية»



أسهم الشيوعيون بفعالية وشرف فى تنظيم وقيادة الاضرابات والاعتصامات وكل أشكال الاحتجاجات الجماهيرية سياسية كانت أو مطلبية فى مواجهة الثورة المضادة التى قادها السادات ومازال حلقاتها تتواصل. فعلوا ذلك بدءا من رفض العمال لزيارة «نافون» رئيس دولة اسرائيل لمصانع الحديد والصلب فى حلوان، مرورا بإضرابات كفر الدوار وإسكو والمحلة وحلوان والسكك الحديد.. وصولا إلى المظاهرات الطلابية الحاشدة فى الجامعات المصرية أثناء حرب الخليج احتجاجا على تدمير العراق الذى كان قد سحب قواته فعلا من الكويت..

وبعد. ان التاريخ لايصنع بضربة واحدة، والمعركة ضد الثورة المضادة طويلة ومتشعبة، والتوازن فيها مختل خللا بالغا لصالح الطبقات الحاكمة المسنودة من أقوى. أكبرقوه عسكرية فى العالم والحرب سجال.على كل حال خرج العمال والمثقفون الماركسيون» إذن من الصالونات يأستاذ أسامة- أحيانا- وإستجمعوا توازنهم النفسى فتعرضوا للفصل من أعمالهم وملاحقة أسرهم والتعذيب فى السجون، فكيف بالله عليك كنت تريد منهم أن يوقفوا هذا التردى وهم فاقدوا التوازن غير أسويا، نفسيا، وحرفيا كما تقول «ونادرا ما وجدت بين الماركسيين من هو متسق مع نفسه، ويعيش حياة سوية، ثم أنت تضيف بحزم لكن هذا شأن الملتزمين حزبيا بشكل عام، وليس الماركسيين فقط. فشكرا لك على أى حال لأنك جعلتنا نحن الماركسيين نفوز بشرف لم يخطر لنا على بال. وهو أن الداء الخلقى (بكسر الخاء) الكامن فينا هو داء عام، ولعله سوف يتوفر لنا الوقت لنأتى بشهادات معتمدة من أطباء نفسيين نقدمها لك أمام شهود لتتعطف علينا وتمنحنا شرف «التوازن النفسى» وأخيرا إذا كان الأستاذ أسامة أنور عكاشة المعتز جدا بحريته وقلمه لايحتاج لشهادة ثورية أو وطنية من أحد، فأن الماركسيين الذين لم يسعدهم الحظ بأن تعرف أنهم أسويا، ومتسقون مع أنفسهم ولم يصابو بعد بانفصام الشخصية، وهى الأوصاف التى أطلقتها عليهم، وبلغت حدا من التعميم يفتقر لأى جدية، هؤلاء الماركسيون ليسوا بدورهم بحاجة لشهادة خلو من الأمراض المزمنة يقدمونها لأحد.

وقائع موت منصور محمد



منصور محمد

عبلة الروينى

سيخالفنى رئيس تحرير اليسار الذى تربى سياسيا بشكل مختلف، يمنح روحه دائما امكانية للتفاؤل.. وسيعلن استياءه عندما أقر واشهد أننا كسرنا طويلا بما أفرغ القلب من الإمكانية والاحتمال حتى بات من السهل أن يموت الصغير منا كمدا.

ليست بداية متشائمة، لكنها حكاية عادية. لأشخاص عاديين فى زمن يواصل انهياراته فنيا.

هذا المقال لن يقوم **منصور محمد** كعادته بقصه ووضعه فى أرشيفه الخاص الذى يضم كل المقالات التى كتبت عنه، منذ أخرج مسرحيته (اللعبة) التى أقامت الدنيا عليه..... وكان يحلو له دائما أن يسير حاملا كل الأوراق، **مذهولا** من حجم الالتفات الذى رفعه يوما الى سابع سماء ثم القى به وحيدا إلى أسفل سافلين.

لن يقرأ منصور محمد هذا المقال- ليضم مجلة اليسار ايضا الى مجموعة مناصرية القلائل-.**ذلك أن منصور محمد توقف قلبه فجاءة ، ومات كمدا**

أما نحن الذين شاهدوا كل الأوراق، فنعرف تماما كيف يمكن أن يتوقف قلب شاب فى التاسعه والعشرين من عمره، كان يمتلك موهبة لافتة، وطموحات واحلاما ممدودة وبراءة.

الرؤية واضحة للجميع..فما ينهار ينهار بسطوع.

***

لم يتجاوز السابعة والعشرين حين أسس منصور محمد **«ستوديو ٩٠»** لتدريب الممثل وإحياء مفهوم جماعية العمل بالمسرح وكانت تدريباته الاولى فى ستوديو اعداد الممثل الذى اسسه **د. نبيل منيب** والخبيرين الاسبانيين **(ادريان رودريجو)** الملحق الثقافى بالقاهرة، ومستر (بات) الاستاذ الزائر بالمعهد العالى للفنون المسرحية ١٩٧٩.

كبر حلم منصور فى مواصلة الفكرة بعد توقف ستوديو نبيل منيب، وبعد تخرجه من معهد الفنون المسرحية وعمله معيدا بالمعهد اسس **«ستوديو ٩٠»** بمجموعة من هواة المسرح واصل بهم تدريبات يومية شاقة، ثم بدأ فى صياغة التدريبات فى شكل لوحات مسرحية، كانت (اللعبة) محاولة مجتهدة لتصحيح مفهوم الممثل بتدريب إحساسه وخياله إلى الحد الأقصى الذى يسمح له بممارسه حريته ووعيه على خشبه المسرح.

> **يبقى أن نذكر لهذه التجربة حق الريادة المخلصة على طريق إنشاء مايسمى بالمسرح الراقص فى مصر، مسرح يعتمد على التشكيل البصرى بالدرجة الأولى وربما هروبا من الرقابة.**
>
> **د. نهاد صليحة**
> **روز اليوسف ١٩٩٠/١١/١٢**

تشبث الجميع ببريق الضوء الشاب القادم من هؤلاء المسرحيين الهواة، فقد اغلقت أبواب المسارح منذ شهور طويلة، حين امتد سوء الفهم بينها وبين الجمهور.

التقطت الصور العديدة لوزير الثقافة مع فريق (اللعبة) وهو يؤكد فى تصريحات براقة ان مستقبل المسرح مرهون بهولاء الشباب وبأطلاق كافة الحرية لهم.. وامتلأت الجرائد بتصريحات الوزير وصوره مرشحا اللعبة فى كل مرة للسفر الى مهرجانات العالم.. بينما كان **منصور محمد** يحاول لدى مكاتب هيئة المسرح وبيروقراطيتها لصرف بعض القروش القليلة لمثليه الهواه. بما يسمح لهم بتناول كوب من الشاى او وجبه صغيرة داخل المسرح الذى يواصلون تدريباتهم اليومية فيه لاكثر من ١٠ ساعات.

واختيرت (اللعبة) باجماع النقاد والجمهور لافتتاح مهرجان القاهرة التجريبى الثالث (١٩٩١/٩/١)، لتكون أول مسرحية مصرية تعرض على مسرح الاوبرا.. وفى حفل الافتتاح اضاف منصور لوحه (البترول) بينما كانت عاصفة الصحراء لازالت تواصل جنونها: **«على المسرح كانت مجموعة من الملتحين، يتمايلون بجلاليبهم البيضاء ومسابحهم الخضراء حول تشكيل ديكورى للكعبة المقدسة... وفى لحظة تصعد فتاة صغيرة لترقص فوق التشكيل الذى تحول الى برميل للبترول)**

صرخ الجميع... وكان السفير السعودى أول المحتجين.. وهى اشارة خطر «عظمتان وجمجمه» سبق أن أغلقت جريدة «صوت العرب» ١٩٨٩ حتى الآن.

فى البداية ذكر المخرج انه خطأ عامل الديكور الذى لم يستبدل قطعة الديكور سريعا، هو ماأحدث ذلك اللبس.. ثم اعلن بيان باعتذاره مؤكدا ان المشهد لايقصد به المساس بأية رموز دينية وهو المسلم الطيب المسالم..لكن المشهد كان قد اشتعل

وزير الثقافة يمنع عرض مسرحيه اللعبة ويوقف التعامل مع مخرجها

مسرحية اللعبة التى عرضت فى افتتاح مهرجان المسرح التجريبى الدولى بدار الاوبرا المصرية قرر وزير الثقافة منع عرضها على أى مسرح فى مصر ، كما قرر منع سفرها الى ليبيا حيث كان من المقرر ان تشترك بها مصر فى احتفالات الفاتح من سبتمبر، ايضا قرر وزير الثقافة فاروق حسنى، منع التعامل مع مخرجها منصور محمد، جاء هذا القرار بعد التحقيق فى ملابسات تقديم مشهد يتنافى مع احترام المقدسات الدينية فى عرض المسرحيه فى افتتاح مهرجان المسرح التجريبى

الاهرام
١٩٩١/٩/١٦م

وأحلت جريدة «النور» الاسلامية التابعة لحزب الاحرار دم المخرج، وطالبت بأقالة وزير الثقافة والقيادات الثقافية وهو نفس ماطالب به الشاعر فاروق جويده بجريدة الاهرام.. وخطب ائمة المساجد فى صلاة الجمعة يتهمون المخرج بالكفر والخروج على الدين وهو مايحل دمه..

هل يمكن ان يحدث هذا؟ وفى مصر؟ اننا لا نتصور حدوثه فى مهرجان حتى على ارض دولة كافرة لانها قد تحسب حساب غضبة المسلمين وبهذه السهولة وبلا أى حرج .. هل يمكن ان يعم التبول فى حلوقنا هكذا ونحن جالسون مباغتون بالعدوان فلا نحرك ساكنا. الكعبة.. الكعبة يادكتور فاروق حسنى هل صار لسلمان رشدى عصابة فى مصر؟

صافيناز كاظم
المصور ١٩٩١/٩/٦

تمثال نهضة مصر يتحول الى نصب يبول عليه المناكيح والكلاب، الكعبة المشرفة تتحول الى برميل بترول ترقص عليه راقصة عارية!!
وتعرض هذه المساخر للاسف على المسرح القومى الاول تحت انظار وزير الثقافة وكبار الشخصيات من المصريين والعرب والاجانب وكانها تريد ان تقول ليس فى مصر شئ واحد يستحق الاكرام والتبجيل.

محمد العزب موسى
الاخبار ١٩٩١/٩/٨



مشهد من عرض اللعبة

اقترب منصور محمد بعد نهايه ندوة بنقابة الصحفيين من الشيخ محمد الغزالى.«كيف يمكن تكفير مسلم يافضيلة الشيخ؟ رد الشيخ معتذرا بأنه لايعرف أيه تفاصيل حول الموضوع. راح منصور يدور على مكاتب الصحف يشرح ويفسر هكذا التقى بعادل حسين وفهمى هويدى اللذين وقفا معه متعاطفين مع براءته او سذاجته التى اختصرت الامر فى «سوء الفهم» لاسوء المصالح والأغراض.. وصباح كل جمعة كان يبدأ منصور رحلة البراءة على المساجد المصرية.. يلتقى بائمة الجوامع والمصلين ليشرح ويفسر رؤيته مطالبا بالكف عن تكفيره.
دخل اليمين واليسار فى حوار حول رأس منصور محمد الذى ظل مهموما يؤكد لكل من يراه أن المشهد سياسى وأن المقصود هو قداسة البترول فى أول قراءة مباشرة لحرب الخليج.
وحفاظا على رأسه ومقعده كان على وزير الثقافة أن يتحرك.

هى ديمقراطية الخواء التاريخى والفكرى والاقتصادى التى تحيل (الثقافة) الى مصادرة تمتد من العمل الفنى حتى وجه الرغيف بايقاف المخرج عن العمل وسد أبواب الرزق وهو الفقير الذى لايملك سوى قروش راتبه الشهرى ودموع أمه..

مرة اخرى حول مسرحية اللعبة

حوار سريع مع وزير الثقافة
التحقيق يجرى حاليا مع المخرج لمعرفة ملابسات ماتم، لكن القرار النهائى هو منع عرض المسرحية ووقف التعامل مع مخرجها والمهم حاليا أن تتأكد من أن هذا لم يكن مخططا مقصودا.

الاهرام
١٩٩١/٩/١٦

....

أشهد أن منصور محمد مات كمدا
مثلما أشهد أننا أيضا نعيش كمدا

« يافا عطر مدينة» الصادر «عن مركز يافا للتوثيق » بالناصره هو أول كتاب يسجل التاريخ الفلسطيني دون الاعتماد على مصادر أجنبية أو إسرائيلية . فناسخوه هم الوثيقة الوحيدة الباقية . وهو ليس بكاء على أمجاد العرب وفلسطين الضائعة بل هو إحياء لحنين أهلها وتأكيد لرغباتهم بأن يعودوا ليشموا هذا العطر والكتاب قصة تحكيها لنا

« امتياز دياب» مديرة مركز يافا للأبحاث والمشرف على إصدار الكتاب وكتب أخرى



امتياز دياب

فى يوم ما وجدت نفسى على رمال أحد البحار ... ومن بعيد أطراف مدينة فى دخلت البحر حتى العناق . ودام هذا العناق حتى الان ومازال دائما . وفى هذه البقعة بالذات شهدت مع قرص الشمس الأحمر هذا العناق .. فى هذه المدينة مازال دير الأقباط قائما.. لم يكن جميلا ، ولكن لديه كبرياء ، ووقفته بين عمارات شاهقة (زرعت بدل بيارات البرتقال) كان فيه كل الحزن ...له باب حديد صغير عندما ولجته مع جابى وشقره، واستقبلنا راهب وجدت فى ملامحه كل الحزن.. كالدير تماما ، وعتيق كالدير . هذا الراهب مازال هناك منذ رحيل أهل المدينة وسكان الدير تركوه بدون جواز سفر .

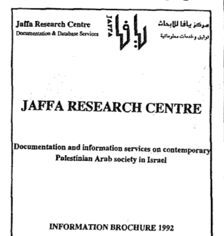
هكذا!!! رحلوا مع جواز السفر

أين أهل المدينة؟ أين المائة والثلاثون إنسان؟ لا أحد يعلم . هناك من يقول إنهم ذهبوا إلى بيروت وآخر يقول إنهم ذهبوا إلى عمان واخر إلى أمريكا ..واخر إلى لندن ... ذابوا.. اختفوا بانتشارهم.

« كان للمدينة عطر ورحل معهم» ..هكذا علق الراهب" . أين البرتقال ؟ لايوجد ألا توجد ثمرة برتقال واحدة ..أخذوا أسماء المدينة معهم ، وأخذوا عطرها معهم ورحلوا .يافا! أم الغريب .سميت هكذا لأنها احتضنت جميع الغرباء وصهرتهم فيها فعانقوها فأحبوها، ومن مر فى **يافا** مرة لن تجعله هذه المدينة ينساها"هكذا علق الراهب . كانوا غرباء فأصبحوا أبناءها ، عندما اقتلعوا منها أصبحوا غرباء أينما انتشروا.

عندما قلت ذلك لأحد أبنائها ، قال لى: هذا العنوان لأحد أبنائها.. خذيه واسأليه عله يصلك بالأخرين.

التقيت **أبا محمد** عندما حدثته عن حالها بكى...وبكى وحكى لى قصته معها وعن بيته وتأوه إنه سيموت بعيدا عنها .ها هو قد صودربيته ، وأمم مصنع الصناديق فى يوغوسلافيا واحترق مصنعه فى حرب بيروت .وأخيرا خرج من الكويت من مصنع آخر خالى الوفاض عودة إلى بيروت . وهو فى الانتظار قبل أن أترك أبا محمد ومعى منه عنوان آخر ، أتفقنا أن لايموت قبل أن يرى الكتاب . هذا الرقم الذى أخذته منه كان فى **«نيوشاتيل»** فى سويسرا . رن جرس التليفون .. صوت ضعيف . سألته عن يافا ؟ قال أنا مريض . قلت له: وكيف ستعرف الحكاية؟ قال، وقد عاد لصوته بعض الفرح الوثائق والصور فى بيروت . سأذهب إلى بيروت غدا وسأوكل أعمالى إلى أولادى وأعود معهم وعندما أعالج نفسى سأناديك لأحكى عن يافا. وعندما حان الموعد اتصلت


مركز يافا للابحاث

Jaffa Research Centre

Documentation & Database Services

JAFFA RESEARCH CENTRE

Documentation and information services on contemporary Palestinian Arab society in Israel

INFORMATION BROCHURE 1992

به ورن الجرس . لم يجد يدا لتسكته.بقيت بدون عنوان إلى أن التقيت سهام الدباغ التى اعترفت وقالت : كنت صغيرة ولم أحمل من يافا أى ذكرى سوى أنها مليئةبالبيارات وروائحها جميلة وألحت عليها بقولى: وهل يعقل أن يخرج إنسان من داره خاوى اليدين؟ أقسمت بأنها خرجت هكذا إلا من محفظتها المدرسية . وعندما ركبت المركب المتوجه إلى صيدا وعصفت الرياح بالقارب الذى تمايل ، كانت تشد المحفظة إلى صدرها ..سألتها : وأين هذه المحفظة ياسهام؟ قالت: لاأدري ... بين بيروت وعمان والكويت.. لاأدرى رجوتها أن تبحث عنها بين أشيائها القديمة.

وصعدت سهام علي سلم متراخية الساقين غير راغبة فى ذلك دقائق وظهرت الساقين متثاقلتين وفى يدها ألبوم صور صنعته عندما كانت طفله. فتحته سهام وكان هناك صورة واحدة ظهرت من تحت أطرافها ورقة صغيرة عندما فتحتها طقطقت وكان فيها بخط الصغار: عزيزتي سهام ، أرجو أن تبقى هذه الصورة معك للذكرى .... من صديقتك شفيقة قصطندى.

خرجت من بيت سهام إلى القاهره ومعى عنوان وخبر سعيد . كان العنوان **لذو الكفلى عبد اللطيف** الذى كان أول من نزل فى « البارشوت» ومعه نقود للثورة، والخبر السعيد أن هناك بنت محمد **صالح الكيالى** (أول سينمائى فلسطينى) وهو من يافا. وقيل لى إن لديها فيلما صوره والدها عن عمال البرتقال وإننى استطيع الحصول على عنوانها من زوجة الكفلى وهى خالة **هاله الكيالى.**

عناوين أهالى يافا وغير يافا . وصلتنى بأهالى يافا فى عمان وفى بيروت وفى لندن وباريس وواشنطن وكندا.

بدأت يافا تظهر مع كل واحد منهم من خلال صوره ووثائقه وذكرياته وتبرعاته. كل شخص اسمه فى هذا الكتاب، تبرع لهذا الكتاب . جميع هولاء معا اجتمعوا ليصنعوا هذا الكتاب . مازال هذا الكتاب مفتوحا ...إنه حصيلة ذكريات لم تنل من عطرها السنون التى عبرت، وستنقل لأحفاد اهالى يافا ليطلعوا علي قصة العائلة وصور الأجداد والماضى العزيز.

الكتاب مزود ب١٧٥صورة تشكل مجموعة وثائقية تسجل حياة يافا وحياة أهلها الى جانب ابحاث مهمة لعدد من أهالى يافا. **د. هشام شرابى،و شفيق الحوت، ود.يوسف هيكل، ود.حسن فرعون.**

انجي أفلاطون :
ارستقراطية فى ساحة الفقراء

د. رفعت السعيد

الإسم : إنجى أفلاطون
تاريخ الميلاد : ١٦-٤-١٩٢٤م
المهنة: فنانه
الإسم الحركى : عنان

ولابد أن يثير إسم «أفلاطون» بعضا من الحيرة ، فإذا كان الجد الأول للعائلة تركيا فمن أين أتى «افلاطون» هذا ؟

وأصل الحكاية أن محمد على باشا والى مصر كان يستعرض قائمه بأسماء طلبة الكلية العسكرية وتوقف طويلا أمام إسم«حسن الكاشف» ثم «أفلاطون» بين قوسين ، وسأل محمد على عن السبب ، فقالوا إنه اسم الشهرة يا أفندينا فحسن كثير الإلحاح على الاسئلة وكثير الجدل والنقاش ولهذا اشتهر بين زملائه الطلبة باسم «افلاطون» وابتسم افندينا راضيا وقال «لابأس ان يكون عندنا نحن أيضا أفلاطون» .وكانت هذه الإشارة السامية كافية ليختفى إسم «الكاشف» وليحل محله رسميا «أفلاطون» .

الممنوعات

وتنشأ «إنجى» فى أسرة أرستقراطيه ، بل لعلها من أكثر الأسر أرستقراطيه، الأب سليل أفلاطون باشا تعلم فى جامعات سويسرا وانجلترا وتخصص فى علم الحشرات وأصبح عميدا لكلية العلوم .

والأم «صالحة هانم» تجاسرت فاخترقت جدار الوهم الارستقراطى الخامل ، واصبحت أشهر مصممة أزياء فى مصر .والأسرة لاتتكلم إلا الفرنسية ، والكلمات العربية القليلة يجرى فقط تداولها مع الخدم .

وترسل الطفلة الأرستقراطية إلى مدرسة مخصصة لبنات الطبقة «مدرسة القلب المقدس بمصر الجديدة» البنات جميعا ارستقراطيات ،يتحدثن جميعا -وفقط- بالفرنسية والمدرسة مصممة تصميما متقنا للاحتفاظ بالفتاة ارستقراطيه كما هى ، مع تخليقها وتطويعها

• صدقى باشا يودعها الى باريس ثم يصدر أمرا بالقبض عليها



فؤاد حداد يلقنها دروسا فى اللغة العربية.

لتصبح طيعة لزوجها. وقائمة الممنوعات فى هذه المدرسة طويله ..بل ومرهقه: ممنوع النظر فى المرآه طويلا -ممنوع أن تنظر الفتاه الى جسدها أثناء الاستحمام ولهذا فلابد لها ان ترتدى جلبابا وهى تستحم - ممنوع قراءة الروايات -ممنوع قراءة اى كتب غير مدرسية ممنوع إقامة اية علاقة صداقة بين الفتيات وممنوعات أخرى كثيرة.

وتتمرد إنجى منذ البداية ..وتحاول أن تقيم صداقات مع زميلاتها فتتعقبها أعين الراهبات الصارمة، ثم تكون الكارثه الكبرى عندما تضبط وهى تقرأ رواية«الذئب الأبيض» لجاك لندن ،وتقدم لمجلس تأديب فتنال إنذارا بالفصل وتواصل الفتاه تمردها حتى تكون فى الثانية عشرة من عمرها فتستدعى رئيسة الراهبات «بارتلو» الأم «صالحه هانم» لتقول لها فى أسى «ابنتك هذه يركبها شيطان اننى أحذرك فقد تصبح ابنتك خطرا على المجتمع» ..ولقد تحققت النبوءة الشرسة لكبيرة الراهبات سريعا..

ومن مدرسة الممنوعات المتراكمة الي مدرسة الانطلاق ..والتحررالى «الليسية»الفرنسيةوتصف إنجى حالتها يوم ذهبت الى الليسيه «كنت كسمكه أعيدت طليقة إلي بحرها»

الفن والحرية

وعندما تكبر الفتاه قليلا تصبح مؤهله للدخول من الباب الملكى للمجتمع الأرستقراطى الأعلي ..واصطحبتها الام مرارا الى الحفلات الفخمة التى كانت تقيمها الأميره شويكار [الزوجة الأولى للملك فؤاد] فى قصر محمد على الكبير بشبرا ،كانت حفلات ارستقراطيه صاخبة، لانرى لها مثيلا إلافى السينما عن حفلات القصور الامبراطوريه فى روسيا القيصرية أو فرنسا وكانت فتيات الأسر

الكبيرة مدعوات دائمات ليخطرن بحليهن وفساتينهن المبهرة وسط شباب ذات الأسر وضباط الحرس الملكي المختارين بعناية. وتعزف الموسيقي ويتراقص الفتيان مع الفتيات كسبيل لتنسيق زيجات لائقة بأبناء الأسر الكريمة..تقول إنجي في مذكراتها المخطوطة «كنت أرى الترف والبذخ وأشعر بالغضب ،وفوق هذا كان الشبان تافهين وسطحيين [لابد من تقديم شكر حار للدكتور اسماعيل صبري عبد الله إذ منحني فرصه الإطلاع على مخطوط المذكرات].

«ويمضي التمرد ليختزن ذاته في اعماق الفتاه الشابة وهي أيضا تحب الرسم» إنها نزعه أرستقراطيه تقليدية ..وتستأجر لها الاسرة مدرسا للرسم مقابل جنيهين في الشهر ..وهنا ومصادفة تكون نقطة التحول الكبير في حياه إنجي فالمدرس هو كامل التلمساني أحد رواد الفن التقدميين ، وهو أيضا أحد مؤسسي جماعة «الفن والحرية» تلك الجماعة التي كانت تطلق شعار «الفن معمل بارود» ..كان الرجل فنانا أصيلا ..وفقيرا، وقبل المهمة مجبرا وتقول إنجي «قال لي فيما بعد انه أتى إلي يائسا مفزوعا لأنه يبيع فنه لواحدة من الارستقراطيات الفاشلات التي تريد ان تضيع وقتها في تعلم الرسم ،كما تتعلم البيانو كمظهر من مظاهر الأرستقراطية» ولكن كامل التلمساني يكتشف سريعا بذرة التمرد الصاخب الكامنة في العمق الأرستقراطي ، فمضى يعلمها ماهو فوق الرسم ..فتح لها نافذة واسعه وممتعة على تاريخ الفن والحضارة ،والعلم ودورالفن في تصحيح مسار المجتمع ..وفتح لها نافذة على مصر الحقيقية التي لم تكن تعرفها ، وطالبها -فوق ذلك- ان تنسى تماما كل ماعرفته من القواعد المدرسية الجامدة للرسم ..واندفعت انجي لترسم بكل طاقتها التي فجرها فنان تقدمي ملهم وكانت لوحاتها الزيتية الأولي عن «فتاه تحاول الهرب من لهيب النار والثعابين» والثانية«لفتاه تجري مذعورة فوق الصخور محاطه بالأمواج العاصفة بينما يطاردها طائر متوحش» وتكتب إنجي لتصف رسومها في هذه المرحله فتقول «تتابع إنتاجي غزيرا من لوحات ذات ألوان صارخه وجريئة تتحطم فيها الصخور ،وتتحرر فيها الأشجار المقيدة بسلاسل خيالية ، وشجره مقتولة بيد الإنسان الظالم يزحف دمها علي القاتل ليخنقه ويثأر منه ، عناصر الطبيعة مجسمة بأشكال انسانية تتعذب وتتألم ، وفي النهايه تنطلق . لقد رفع التلمساني عني حجرا ثقيلا ، وأزاح من أمامي سدا قويا كان يخنق تفكيري ..وكانت مفاجأة التلمساني : ماهذه الشحنة القويه من التمرد والرغبة العارمة الصادقة في التعبير بالرسم التي تكمن في فتاه تنتمي الى البرجوازيه الكبيرة؟»

«وينفجر التمرد..رسما وفنا .

ثم ينفجر الفن المتدفق ..نضالا من أجل تغيير المجتمع..

ألم نقل منذ البداية إن الفن معمل بارود .

عالم الدهشة

ويقتاد التلمساني تلميذته الأرستقراطية عبر القاهره القديمة لتنبهر بعبق الناس البسطاء وفي درب اللبانة حيث «بيت الفن» يستقر بوجدانها لتتعرف هناك على مجموعه هائلة من الرسامين والكتاب والمفكرين يجمعهم الفن الذي هو معمل بارود ، ويجمعهم التمرد على المجتمع، وضروره اتخاذ الفن سلاحا للثورة ضد الظلم ..هناك تلتقي برمسيس يونان -فؤادكامل-محمود سعيد وباختصار تلتقي بجماعة يسارية النزعه اسمها «الفن والحرية» .وتستمع الفتاه الأرستقراطيه بدهشة ونهم إلي نقاشات ومحاضرات يمتزج فيها الفن بالتمرد بالسياسة بالاشتراكية ..«إننا نثير الدهشه التي تبعث الرغبة في التغيير» هذه إحدى مقولاتهم المدهشه..ولابد أن إنجي قد انطلقت مع هؤلاء الفنانين في بحر الدهشه الغامره ..كان بعضهم أرستقراطيا مثل جورج حنين ، وكانوا ايضا يكتبون ويتكلمون بالفرنسية فلم تجد معاناة في الاقتراب منهم ثم الانغماس معهم ..ولا بد أن الفتاة الأرستقراطيةالمتمرده قد دهشت من كتابات جورج حنين المتمرده هي أيضا فأى إحساس



غامر بالتمرد أن تقرأ. مقالا بالفرنسيه لجورج حنين عنوانه « قاموس للاستخدام البرجوازي » محلى برسوم جميله لكامل الديب.. اما القاموس ففيه مثلا

فوضى =انتصار الروح على اليقين.

أمراء شريفة=إحتكارجنسي .

فكرة= لعبه لا تنكسر ،مجانية واحيانا قاتله .

شرعيه= لجام الشعوب

الأنا= الشيء الأكثر أهمية في العالم .

متحف =اكبر مزبله معترف بها رسميا .

عمل= كل شيء لاترغب في فعله.

«وإنه التمرد المطلق على كل شيء بحيث يتقادك الي حافة الفوضى ..

لكن الفتاه كانت أكثر ذكاء من أساتذتها ، وسرعان ماتكتشف الجوهر الحقيقي للتمرد ، والمغزى الحقيقي للاشتراكية ، فتطرح جانبا ثرثرة المثقفين المشحونة بغيظ عقيم عاجز عن الإثمار وتنتمي إلى نوع من التمرد البناء ..

وتكتب إنجي عن هذه الفترة «لقد زاد في حماسي واقتناعي بالاشتراكيه العلميه تركيزها على ارتباط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي، ونظرتها لتحريرالمرأه في ارتباطها بتحرير المجتمع ، كانت هاتان النقطتان تجذباني بشكل خاص ،وباتخاذ هذا الموقف الايديولوجي اكتسبت حياتي بعدا جيديدا هو الكفاح السياسي .. الآن تم انتقالي باختياري الواعي من معسكر «الأغنياء» إلي معسكر «الفقراء».

انتهت مرحلة الدراسة الثانوية وعرضت عليها الأسرة ان تسافر الى باريس لتتعلم الفن ..لكنها وياللدهشة ترفض..إنها الآن في الثامنة عشرة من عمرها تدرك أن أمامها مهمة صعبة في خوض معركة هذا الوطن وهذا الشعب وهي ليست بحاجة الى مزيد من الاغتراب «والفرنسية» ، بل هي بحاجة الى مزيد من التمصر ..والإنغماس في وجدان مصر ..

وتقول كنت أشعر أنني بحاجة الى عمليه تمصير وليس السفر إلى فرنسا ..حتى لغتي القوميه لا أملكها ، أي بؤس يحسه الإنسان المعقود اللسان ، حتى السابعة عشرة من عمري لغتي هي الفرنسيه ، وحين بدأت الاحتكاك بالناس لم أستطع أن أحل عقدة من لساني».

الرحلة الشاقة

بقيت انجي في مصر.. بهدف محدد أن تعيش كمصرية وأن تناضل كمصرية..



جمال عبد الناصر



فؤاد حداد

وتدلف الفتاة الفنانة من باب الفن إلى باب النضال، وتظل طوال حياتها تحيا كمناضلة فنانة وكفنانة مناضلة.. وتعمل مدرسة للرسم فى الليسيه، وفى سنة ١٩٤٤ تنضم الى منظمة شيوعية هى «ايسكرا» ويتطلب ذلك أن تتعلم العربية وتكلف المنظمة أحد الرفاق بتعليمها العربية.. أنه أيضا - وياللمصادفة - فنان.. فؤاد حداد شاعر العامية الشهير..وفى إحدى الحصص وردت كلمة «الهوى» ففهمتها على أنها «الهواء» فانتفض المدرس بتعليق لاذع ظل يلاحقها طويلا «هو إنت ماحبيتيش أبدا بالعربى».

لكن الفتاة الأرستقراطية لم تكن تستشعر حاجز اللغة فقط، كان هناك أيضا حاجز الطبقة، وهو حاجز عميق لايتمثل فقط فى الفارق الاقتصادى وإنما أيضا فى العادات والتقاليد والسلوك، وكانت انجى تمتلك حساسية مفرطة فى هذا الصدد، وبذلت جهودا مضنية كى تتكيف مع هذا العالم الجديد، وكى تقنعه بأن يتفضل فيتقبلها فى ساحته..

وتقول: «كان هذا أصعب جزء من عملية التمصير والتأقلم التى شغلتنى.. كم كان خجلى من الملابس الغالية والأنيقة التى تملأ دولابى، كنت أترك كل الفساتين الجميلة، وأرتدى أبسط وأقدم ماأجده عندى حتى لاتشعر زميلاتى بالفارق، أو على الأقل ينسين مؤقتا أننى قادمة من طبقة الأعداء..

وهكذا بدأت منذ عام ١٩٤٤ حين انضممت الى تنظيم ايسكرا الشيوعى رحلتى الشاقة للبحث عن مصر الحقيقية، وعن هويتى، لقد أصبح هذا همى السياسى وهمى الفنى أيضا، إننى أنظر الى تلك الأيام بامتنان، إمتنان للناس الذين ساعدونى، وامتنان لهذا الإختيار الذى أعطانى فرصة الإندماج التام مع الوطن والشعب فأصبحت من أكبر عشاقه..»

.. الآن، الفتاة الأرستقراطية تخوض بحر الشوك راضية وسعيدة، وتنغمس فى بحر النضال الطبقى.. ضد طبقتها..

وتنضم انجى إلى «دار الأبحاث العلمية» والى لجنة نشر الثقافة الحديثة، وتمسك ومنذ وقت مبكر بخيط الوحدة الوطنية فتنضم الى «جمعية الشابات المسيحيات»، وكانت تفتح أبوابها للمسلمات أيضا..

ثم تشارك فى تأسيس «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد» وتصدر الرابطة نداءً..

«نداء الى المرأة: إن رابطة فتيات الجامعة والمعاهد تتيح لك أن تترجمى أقوالك أفعالا، وإيمانك أعمالا، فهى تعمل والحرية هدفها والإخلاص شعارها.. تعالى معنا نحقق للمرأة أهدافها وحقوقها»

وفى حماس وإخلاص وقفت انجى أفلاطون مع لطيفة الزيات وفاطمة زكى وثريا أدهم وآسيا النمر وعشرات من الفتيات ليقسمن قسم الرابطة «نحن نساء مصر نقسم قسما مقدسا على الكفاح المستمر بمختلف أشكاله حتى نقضى على الرجعية والاستعمار قضاءً تاما، وحتى تعم بلادنا ديمقراطية حقيقية».

رسالة مرفوضة

والمسيرة طويلة.. طويلة

فالفتاة الأرستقراطية تخوض النضال من أجل تحرير وطن بأكمله وشعب بأجمعه.

وعلى متن أول طائرة تغادر مصر بعد الحرب العالمية الثانية لتمثل مصر فى أول مؤتمر لإتحاد النساء العالمى.. على متن الطائرة رفيقة أخرى لم تكن تعرفها من قبل، كانت تبكى بصوت عال «ياحبيبى يالينين» «وحشتنى يالينين» وتدهش الطائرة بكل ركابها.. ويتحول الأمر إلى مادة للضحك إنها سعاد زهير والدة لينين الرملى الكاتب المسرحى الشهير، وكانت قد تركته طفلا صغيرا.

وفى المؤتمر تلقى انجى كلمة حارة «إن المرأة المصرية ترفض أن تبقى كما هى الآن محرومة من كل حقوقها، إنها تأبى أن تكون العاملة التى تتقاضى أجراً يقل عن أجر



الرجل عن نفس العمل، ودون أى تأمين اجتماعى، إنها تأبى أن تكون الموظفة التى تحرم من تولى المناصب الكبيرة بحكم التقاليد»

وتعود إنجى الى مصر الملتهبة بحمى الثورة ضد الإحتلال.. وتسهم فى «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».. وفى أحداث ٢١ فبراير ومابعدها.. وتصبح الآن واحدة من المعروفات لدى الأمن كشيوعية خطرة».

ويكون الألم الأرستقراطى عميقا من تمرد هذه الفتاة على الطبقة..

وفى يونيو ١٩٤٦ سافرت إنجى مع والدتها إلى باريس، وفى ميناء الأسكندرية يكون فى وداعها عدد من كبار القوم فى مقدمتهم اسماعيل باشا صدقى، وما إن تصلا الى باريس حتى يأتيها خبر مذهل فاسماعيل صدقى - وكان رئيسا للوزراء - يصدر أمرا بالقبض عليها.. ولما لم يجد رجال الأمن أحدا بالمنزل قاما دون روية بتشميع البيت بالشمع الأحمر.. وكانت أزمة عائلية كبيرة.. فصالحة هانم غضبت ليس فقط لابنتها، وإنما أيضا لمهابة الأسرة ومكانها.. وانصب غضبها على الباشا صدقى..

ومن باريس سافرت إنجى إلى براغ لتشترك مع جمال غالى فى أعمال مؤتمر إتحاد الطلاب العالمى ممثلين لمصر وتصل الى رئاسة المؤتمر رسالة غبية من سفارة مصر فى براغ تحذر من فتاة وفتى حضرا إلى المؤتمر دون أن تكون لهما صفة تمثيل طلاب مصر وتطالب رئاسة المؤتمر بإستبعادهما، وكانت هذه الرسالة مادة لإثارة حماس المؤتمر دعما للنضال المصرى ضد الإحتلال وضد الرجعية.

وفى عام ١٩٥٠ يعرض عليها محمود أبو الفتح أن تعمل صحفية فى المصرى.. وكتبت أول مقال وإذا بأبى الفتح يعطيها شيكا بخمسين جنيها، وهو مبلغ ضخم بمعايير هذا العصر.. وتفهم إنجى الرسالة، فمحمود أبو الفتح يريد أن يستدرجها بعيدا عن اليسار تحقيقا لأمل الأسرة والطبقة، ولكن إنجى تواصل عملها الصحفى وتواصل نضالها الشيوعى أيضا، وإذ يجد محمود أبو الفتح أنه لامجال لمساومتها ينخفض المرتب الشهرى الى ١٢ جنيها برغم أنها كانت تحرر بابا ثابتا عنوانه «المرأة نصف المجتمع» وإزاء حرارة ماكتبت طلب إليها أن تتوقف عن الكتابة.. لقد اكتشفت الطبقة أن إنجى لايمكن استدراجها بعيدا عن الجماهير، ولابعيدا عن منظمة «حدتو» التى أصبحت الآن واحدة من كوادرها.

السطوع

وفى ١٢ يناير ١٩٥١ يلمع اسمها مع إسم سيزا نبراوى وكامل باشا النبراوى وحفنى باشا محمود ود. صبرى السربونى وغيرهم كمؤسسين لحركة أنصار السلام.. وتظل إنجى مناضلة فى صفوف أنصار السلام حتى آخر لحظات حياتها..

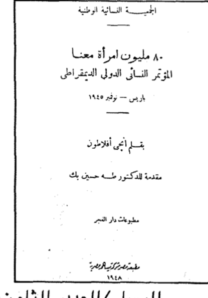
وعندما تلتهب مصر بالكفاح المسلح (١٩٥١) تسهم إنجى فى تأسيس «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» وهى لجنة جبهوية تأسست لدعم الكفاح المسلح ضد الاحتلال.

وفى عام ١٩٥٦ وفى مواجهة العدوان الثلاثى تكون إنجى فى طليعة مؤسسات «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» كذلك وإذ يعطى دستور ١٩٥٦ المرأة حقها فى الانتخاب والترشيح فإنها تؤسس أيضا «اللجنة النسائية المؤقتة لنشر الوعى الانتخابى»

وإذ ينضج العمل النسائى التقدمى.. وإذ تقف مصر حكومة وشعبا ضد الإستعمار والرجعية يخيل للجميع أنه قد آن الآوان لتحقيق الحلم القديم.. منظمة ديمقراطية للمرأة المصرية..

وفى عام ١٩٥٧ تأسست بالفعل «الجميعة النسائية القومية» ويجرى إشهارها بوزارة الشئون الاجتماعية، وتبدأ فى ممارسة نشاط جماهيرى واسع.. لكن البعض لم يكن يرغب فى مثل هذا النشاط وتتلقى الجمعية برقية من وزير الداخلية «تخطرها بأيقاف نشاطها لصالح الأمن العام».

ويتواصل العطاء فى الساحات الثلاث المتداخلة بلا افتراق..


الجمعية النسائية الوطنية

٨٠ مليون امرأة معنا
المؤتمر النسائى الدولى الديمقراطى
باريس — نوفمبر ١٩٤٥

بقلم أنجى أفلاطون

مقدمة للدكتور طه حسين بك

مطبوعات دار الفجر

١٩٤٨

الفن.. النضال الشيوعى.. النضال الجماهيرى فى ساحة العمل النسائى.

ويأتى عام ١٩٥٨ ليجد إنجى وقد نضجت تماما فى الساحات الثلاث..

فى الفن أقامت معارض ناجحة ورائعة فى أعوام ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٦.

وفى النضال الشيوعى أصبحت عضوا فى اللجنة المركزية للحزب..

وفى العمل الجماهيرى كانت واحدة من أبرز المشتغلات بالعمل النسائى والسياسى عامة..

* * *

وأصدرت إنجى عددا من الكتب

- «ثمانون مليون امرأة معنا» والمقدمة لطه حسين.
- «نحن النساء المصريات» والمقدمة لعبد الرحمن الرافعى.
- «السلام والجلاء» والمقدمة لعزيز فهمى.

.. هل هى مصادفة أن تجتذب كتبها أبرز وألمع المثقفين المصريين ليكتبوا مقدمات لها..

.. وهل هى مصادفة أن تحظى هذه الكتب باهتمام واسع فى صفوف المثقفين عامة..

ويأتى عام ١٩٥٩ ليطرق الحديد الحديد

.عبد الناصر يشن أوسع حملة اعتقال ضد الشيوعيين. السجون تفتح للآلاف وتتحول الى معسكرات تعذيب وحشى وتفلت هى من الضربة الأولى فى يناير لكنها تعرف بحس ثورى أن الدور لابد أن يأتى عليها سريعا فتختفى..

الفتاة الأرستقراطية تبحث عن مأوى .. ومامن مأوى إلا فى أحضان الفقراء..

تأتى الروح الفنانة لتنقذ الموقف، إنجى ترتدى ثياب فلاحة شرقاوية وتسهم الفتاة فى إتقان التنكر وتعيش بشجاعة وسط الفقراء فى إحدى حوارى حى شبرا..

وتواصل نضالا مضنيا وشجاعا حتى يقبض عليها فى ١٩ يونيو ١٩٥٩ ليحكم عليها بالسجن سنتين وتخوض إنجى محنة السجن باسلة وشجاعة، وتستلهم من الفن والرسم ينبوعا من الشجاعة لاينضب.

* * *

ويتواصل العطاء بلا انقطاع.. ولاتوقف.

وحتى بعد أن ترحل تبقى لوحاتها.. وكتبها تواصل العطاء بلا انقطاع ولاتوقف، لتقدم نموذجا ملهما لمناضلة أتت من المعسكر المضاد، وصمدت محتمية بفنها وبحبها للشعب.. وللفقراء.

حول الحوار مع تيارات الاسلام السياسي

(١) جماعات الاسلام السياسي بين جروح الماضي ومهمات الحاضر

قرأت بعناية دعوة الصديق الدكتور **عبد العظيم أنيس** المنشورة فى العدد «٢٤» من اليسار للحوار مع الجماعات الإسلامية السياسية، كما قرأت ردى الأستاذ **خليل عبد الكريم**،ود/**رفعت السعيد**، وتفتح الردود ملف ممارسات وأفكار الجماعات الإسلامية السياسية في مصر والوطن العربي، لترسم معالم صورة مخيفة لما ينتظرنا فيما لو وصلت هذه الجماعات بتركيبتها الحالية الى السلطة ..إذ تكفر الناس، وتعطى لنفسها الحق فى أن تكون هى وحدها - باعتبارها ممثلة لجماعة المسلمين - مصدر الشرعية والقانون نيابة عن الله سبحانه وتعالى، وتنفى من ساحة الفعل السياسي وربما **أيضا الاجتماعى قوتين رئيسيتين من القوى الحية فى بلادنا :النساء والأقباط**، إذ تضعهما في مرتبة دنيا فى الحد الأدنى وتحاربهما فى الحد الأقصى.

وبداية لايمكن لعاقل أن يعترض علي الحوار

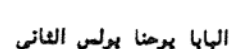
حامد ابو النصر

فريدة النقاش

مع أي جماعة سياسية فنحن نتحاور الآن مع **اسرائيل» التي اغتصبت ، فلسطين »** والأراضى العربية . نتحاور معها وهي تزرع المستوطنات، وتقتلع الزيتون، وتهدم البيوت وتقتل شباب الانتفاضة،وتكدسهم في معسكرات الاعتقال

العدو المشترك

ولكن دعوة الدكتور ، **عبد العظيم أنيس»** تتجاوز الحوار الذى يتيح لكل طرف من الاطراف أن يتعرف على الآخر بشكل أفضل لافحسب عبر دعايته عن نفسه أو الدعاية المضادة له، إلى **التنسيق ثم التحالف فى العمل الوطنى ضد الأمبريالية والصهيونية**،وهو هدف يستحق كل مشقة في سبيل الوصول إليه، خاصة وأن الدكتور يستند فى دعوته تلك



البابا يوحنا بولس الثانى





الى تجربة حية وهى الدور الذى تلعبه بعض المنظمات والجماعات الإسلامية السياسية فى مقاومة الصهيونية والإمبريالية فى لبنان وفلسطين، وهو دور جعل أحزابا ومنظمات يسارية علمانية تتعاون مع هذه الجماعات ضد العدو المشترك وتؤجل خلافاتها معها، كموقف ضرورى عقلانى وعملى فى آن واحد يقتضيه الظرف الاستثنائى الذى نعيشه .

وإذا ما قصرنا الحديث على مصر، -و لكل بلد عربي ظرفه الخاص،- لابد أن نضع بعض الحقائق أمامنا والتى أظنها حاكمة فيما لو شئنا أن نتجاوز الحوار الى التنسيق فالتحالف، أو حتى رفضنا كل هذا .

وهنا يبرز سؤال محوري هو ماذا **يبتغى اليسار من التحالفات**، أى تحالفات مؤقتة أو بعيدة المدى ؟

والرد على هذا السؤال يدعونا للنظر أولا للأهداف المرحلية التى يطرح اليسار على نفسه -ومع القوى الأخرى- مهمة إنجازها، ويحددها الآن فى **مهمة بناء تنمية وطنية مستقلة بالاعتماد على الذات** وصولا إلى التكامل الاقتصادى العربى للخروج من قبضة التبعية، مستهدفا تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادى لأن سلب هذا الاستقلال هو أساس الهجمة الإمبريالية الصهيونية التى في مقدراتنا وتجتاح أوطاننا

ويرى اليسار أن **الحلقة الرئيسية فى هذه المرحلة هى الديمقراطية** بمعناها الشامل لافحسب لأن له موقفا ثابتا ومبدئيا منها، ولكن لأنها أيضا أداة تعبئة كل القوى الوطنية والشعبية رجالا ونساء، ولذا فهى تقتضى تمتين الوحدة الوطنية ومقاومة أى عبث بأسسها كما تقتضى تحرير المرأة ضمن القوى الحية فى المجتمع للنهوض بأعباء المرحلة .

وبعض ممارسات الجماعات الدينية

السياسية ضد الوحدة الوطنية حيث يرى بعضهم فى الأقباط أعداء، ويمارسون هذه العداوة التى تدفع بالأقباط للعزلة والتطرف الديني ، ليست كلها فى حاجة إلى بيان .كذلك تضع كل جماعات الإسلام السياسي المرأة فى مرتبة أدنى وتثير الشكوك حول دورها وعملها وتعليمها بدعوى أن مكانها هو البيت، وتقدم الأسانيد الفكرية التى تدعى أنها تستمدها من الدين لعزل المرأة عن المشروع المجتمعي ولا ينفي حقيقة هذا التوجه العام ضد الأقباط والنساء لدى الكتلة الرئيسية من الجماعات الدينية السياسية، أن بعض الكتاب والمفكرين يقولون بغير ذلك سواء فيما يخص الأقباط،والوحدة الوطنية، أو فيما يخص عمل المرأة وتعليمها ومشاركتها السياسية .

فإذا كانت قوى اليسار تتفق بصورة عامة فيما بينها على هذه الخطوط العريضة حول مهماتها فى المرحلة الراهنة، وإذا كان هذا هو موقف الغالبية العظمى من حركات الإسلام السياسي من بعض أهم قضايا المرحلة، وإذا **كانت ممارساتها فيما يخص القضية الديمقراطية قد اختلفت فى تفاصيل كثيرة فى الآونة الأخيرة الشيء الذى تجاهله د . رفعت السعيد حين قطع بأنها** تستخدم شعار الديمقراطية كتقية ..وإذا كان الأمر كذلك فإن المهمة التى نحن بصددها تزداد صعوبة وتقتضى أقصى درجة من الجدية والأمانة .

إن تجربة اليسار القريبة مع الجماعات الدينية السياسية بكل فصائلها هى تجربة متناقضة يطغى الجانب السلبي فيها على الإيجابي القليل . **ويتمثل الإيجابي فى تجربة الجبهة بين الشيوعيين والإخوان المسلمين على أرضية الدفاع عن الديموقراطية فى الخمسينات، والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال البريطاني فى قناة السويس** وصولا الى أشكال التنسيق الفوقية بين قوى المعارضة للحكم القائم التى شاركت فيها الأحزاب المعترف بها قانونا وتلك المحجوبة عن الشرعية - مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين - خاصة بعد مؤتمر ٥ فبراير ١٩٨٧ الذى اتفقت فيه كل قوى المعارضة على برنامج حد أدنى ديموقراطي، ووقع الإخوان المسلمون مع كل قوى اليسار بيانات مشتركة فى مناسبات عديدة وإن بقى الأمر دائما فوقيا، ولكن فوقيته هذه تعنى أن هناك فرصا حقيقية للحوار .

أما الوجه الآخر والأقوى لهذه العلاقة فإن له تاريخا طويلا يعود الى تأسيس اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى قادت كفاح المصريين ضد القصر والاحتلال سنه ١٩٤٦ وشكل الإخوان المسلمون الذين رفضوا التعاون معها جبهة قومية تحالفت واقعيا مع القصر ولم تحارب الاحتلال . وصولا إلى قبول الجماعات الإسلامية السياسية بكل فرقها لأن تكون أداة لنظام السادات يضرب بها قوى اليسار خاصة فى الجامعة فى بداية السبعينات مع هجوم الثورة المضادة .ولابد أن نذكر فى هذا الصدد أن محاولة من هذا النوع تبذلها بعض القوى داخل الحكم القائم الآن بهدف استخدام اليسار بطريقة أخرى لضرب الجماعات الدينية السياسية . ويشهد الواقع أن اليسار رفض هذه المهمة بل ورفض وأدان عمليات التعذيب فى السجون للجماعات الدينية السياسية، وإن انساق بعض الأفراد اليساريين وراء فكرة التحالف مع الحكم ضد هذه الجماعات !

وعلينا قبل أن نبدأ الحوار والعمل المشترك أن نسعى لغسل جروح الماضي القريب على الأقل، حتى يكون بوسعنا تطوير ما هو إيجابي فى علاقاتنا بعد أن تبين لنا أن هناك إشارات من قبل الإسلام السياسي لتقبل الآخر أي اليسار .

ولكن شرطا أوليا لتطوير مثل هذه المبادرات بقى حتى الآن ناقصا ألا هو مدى **قوة اليسار وقدرته على الحركة وتعبئة الجماهير للدفاع عن مصالحها ومواجهة الإمبريالية والصهيونية .**

ففى الوقت الذى ضعف فيه اليسار، نجحت الجماعات الإسلامية السياسية بكل تياراتها وظلالها فى اختراق حاجز شرعية الطوارىء، ولم يستسلموا لتقييد حركة القوى السياسية المختلفة حتى المعترف بها ..فوزعوا البيانات فى الشوارع، ونظموا المسيرات، واستخدموا كل المؤسسات القائمة بكفاءة، فنجحوا إعلاميا ودعائيا - بعد ذلك- فى تطوير أنفسهم باعتبارهم المعارضة الجذرية للحكم، المعارضة التى تقدم مشروعا متكاملا وتعمل من أجل تنفيذه .ودفعت فى سبيل ذلك فى السنوات الأخيرة ثمنا باهظا . فى حين ظل ،اليسار ،بكل قواه وتياراته أسير هذه الشرعية المنقوصة وغير الدستورية، ولم يضع شعاره حول النضال الديموقراطي السلمي بكل الوسائل موضع التنفيذ إلا نادرا، فضعف تأثيره الذى انحصر أوكاد في الدعاية .

والحوار من موقع الضعف سوف يظل دائما محفوفا بالمخاطر، عاجزا عن بلورة الحدود الدنيا للاتفاق حول الديموقراطية وتداول السلطة والإقرار بالتعددية وحماية الوحدة الوطنية وحريات الفكر والتعبير والتنظيم ...وهى المحددات العامة التى أوردها د. **رفعت السعيد** فى رده . والوصول الى الإقرار المتبادل بضرورة هذه المحددات يستحيل إلا إذا كانت أطرافه أندادا فى الفعالية والنفوذ لتصل الى المشترك بينها .

وهو **محاربة الاستعمار والصهيونية على أسس وطنية خالصة** ، وهناك شواهد كثيرة آخرها موقفهم الإسلامي السياسي من حرب الخليج ، فبالرغم من تناقضات هذا الموقف إلا أن الخط المعادي للإمبريالية فيه كان واضحا وقويا وفعالا . وليس صحيحا تماما كما يقول الدكتور **رفعت السعيد** أن كل دعاة الإسلام السياسي لايطرحون أى نقيض للمحتوى الإقتصادي الاجتماعي للحكم القائم -بالرغم من أن هذه ليست القضية الرئيسية الآن لأن دعوة الدكتور عبد العظيم للحوار تنهض على أساس وطني خالص - فبين بعض تيارات الإسلام السياسي جماعات - ولو قليلة - تعتبر أن أساس الفساد المستشرى هو بالإضافة لارتباط الحكم القائم بالأجنبي؛ سواء توزيع الثروة القومية، ووجود الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع، وهم يبتكرون حلولا جزئية فى شكل تكافل اجتماعي على أساس من أفكارهم عن العدل والإحسان . ولعلنا لا نبالغ إن قلنا إن إتساع قاعدة أنشطتهم من هذا النوع قد ساهم بدور كبير فى بقاء شكل من الاستقرار المجتمعي حتى الآن فى بلادنا .

أما فيما يخص سؤال الدكتور **رفعت السعيد** ماذا نفعل مع القوى الليبرالية والعلمانية التي تتناقض تناقضا جذريا مع الطرح الديني لجماعات الإسلام السياسي، فإن القوى الليبرالية والعلمانية التى نعمل معها من أجل الحريات العامة ليست كلها مدعوة للحلف المعادي للصهيونية والإمبريالية . فبعض رموزها يعتبرون مكافحة الصهيونية والإمبريالية لغوا قد يما عفا عليه الزمن، وإن كنا نحن كيساريين نختلف مع جماعات الإسلام السياسي حول مفهومهم عن الغزو الثقافي إذ نرى أصل الداء هو التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية فمن المؤكد أننا - كلانا - نرفض الامبريالية والصهيونية ونكافحهما وان من موقعين مختلفين، وتلك هى الحلقة الرئيسية فى المرحلة الراهنة التى تشن علينا فيها الإمبريالية والصهيونية هجوما كاسحا غير مسبوق . نحن مدعوون

للتـآزر من أجل صـده ليكون بوسـعنا أن نتصارع ديموقراطيا حول الوطن المتحرر الذى يحـمل كل منا مـشـروعـه الخاص لتطويره وتنميته .

وفى تقـديرى إن مثل هذا الحـوار لو ظل فقهيا كـمـا هو الآن يدور على الورق، ويبنى منطقه من توليد الأفكار لإثبات إستحالته أو جدواه فلن يتقدم خطوة واحدة . وأقترح فى هذا الصـدد ورقـة عـمل أولية حـول الهجمة الإمبريالية الصهيونية على أمتنا، والتى تبرز فـيـهـا قـضـيـة ليبيا الآن بوضوح يستدعى التضامن والعمل المشترك ..ورقة أولية يلتقى حولها ممثلون لكل هذه القـوى يدرسـونهـا بعناية ويتـوصلون إلى المشترك بينهم، لتكون ممارستهم الفعلية فيما بعد هى معيار حقيقتهم تحت هذا الشعار العـام الذى يوحـدنا ليكون بوسـعنا دفع الحواروتطويره على أرض الواقع

وإذا كـان مـا يفرقنا هو أكـثـر كـثـيـرا مما يوحدنا، فالخطر الداهم الذى يهددمصيرنا كله يجعلنا نتـشبث بهذا الذى يوحدنا الآن نحن اليساريين وجماعات الإسلام السياسى، مع الإقرار بأن هذا الحد الأدنى هو أيضا معركة صعبة لكلينا تبدأ باعتراف كل منا بالآخر ورفض أى إملاء .

إن خـبـرة الحكم الإسـلامى فى إيران، والجـبـهـة القـومـيـة فى السودان، وتجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر ، وضـيـاء الحق فى باكستان هى خبرة وراءنا جميعا بمآزقها واستحالاتها، هى وراءنا جميعا بمن فينا جماعات الاسلام السياسى، تماما كما أن خبرة إنفراد أحزاب وطنية تقدمية أو شيوعية بالحكم ومحاصرة كل الآخرين ثم **وصولها الى حد التكلس والفساد والعجز عن التطور هى أيضا خبرة وراءنا جميعا** وتكرار مـا مـضـى بأخطائه على أى من الجـانبين ومـرارته هو ضـرب من الجنون غـريب على العـقـلاء المهـمـومين جديا بمصير أوطانهم . وحرياتها .

روح الجهاد

وبعد .

فإن مخـاوف الغرب الاسـتـعـمـارى من الإسلام ليست وهما خالصا كما يقول الدكتور رفعت السعيد ، والقول بأنهم يبحثون عن عدو جديد وجدوه مؤخرا فى الإسلام ليس خاليا من الحقيقة، فالإسلام هو الدين الوحيد الذى مازال ينتشر بالرغم من ضعف المسلمين وتخلفهم . ومايخشاه الغرب من الإسلام ليس الإسلام الذى يستخدمونه أى الإسلام المدجن التابع، ولكنهم يخشون تلك القـوة الكامنة الهـائلة فى بلاد المسلمين من بشـر وثروات وقدرات علمية وتراث حضارى وثقافى، كانت عناصر التقدم فيه أساسا لخروج أوربا ذات يوم من عصر الظلمات وبناء نهضتها الحديثة . **يخشون من تشوق المسلمين الذين يملكون كل هذه الأدوات للاستقلال والتحرر والكرامة واستعادة الهوية المستلبة من قبضة الاستعلاء الاستعمارى** الذى يفرض نمط حياته على العالم كمثل أعلى وحيد . وهم يخشون أكثر من هذا وذاك روح الفداء والجهاد والاستشهاد الكامنة فى شبابه والتى تعبر عن نفسهـا أحيانا، وربما كثيرا بصور مشوهة لكنه التشوه الذى لا ينفى حقيقتها لأنها هى نفسها تلك الروح العارمة المستبسلة الشجاعة التى أسقطت نظاما استبداديا عاتيا فى إيران - بصرف النظر عن مآل الثورة بعد ذلك - وهى نفسها الروح التى أسهمت بفدائية غير مسبوقة فى محاربة الغزو الإسرائيلى للبنان حين غابت الجيوش العربية، هى نفسها التى أسقطت اتفاقية ١٧ مايو التى فرضتها أمريكا وإسرائيل على لبنان، وكانت اتفاقية شقيقة لكامب ديفيد التى سبق أن فرضتها أمريكا وإسرائيل على مصر وعجزت القوى الوطنية المصرية التى رفضتها عن إسقاطها حتى الآن، بل إن إسهام هذه الروح الفدائية هو الذى أخرج جيش الغزو الصهيونى من لبنان ليتمترس فى جنوبه، وبالرغم من حماية العملاء اللبنانيين له فى الجنوب إلا أنه لم ينعم أبدا بالاستقرار بسبب المقاومة التى يلعب الإسلاميون فيها دورا رئيسيا .

هذا مايخشاه الغرب الاستعمارى الذى يسعى لفرض هيمنته فى عصر شركاته المتعددة الجنسية على كل بلدان العالم الثالث ، وسمة رئيسية من سمات هذه الهيمنة هى نمط حياته الذى يزداد رفض الشعوب له وهى تقاوم تعميمه بنمط حياتها هى، وتبرز فى هذا السياق قوة وفعالية الحضارات القديمة فى صور لم يحسب لها الغرب الاستعمارى حسابا أو يتوقعها، وهو يعد العدة لمحاربتها بغرض كسر روح المقاومة والخصوصية الوطنية فيها سواء فى آسيا المسلمة أو فى الصين أو إفريقيا، والإسلام بهذا المعنى الحضارى وبقدراته الكامنة هو عدو حقيقى لا متوهم ؛ تماما مثلما هى مسيحية «لاهوت التحرير» التى تحالف الغرب الاستعمارى مع الفاتيكان لمحاربتها كما يحارب اليسار .

(٣)

حوار اليسار أفضل!!

جابر محمود المعايرجى

الحوار ليس ضرورة سياسية فحسب ولكنه أيضا ضرورة حضارية. والحوار صراع فكرى يهدف إلى إيجاد شكل من أشكال الالتقاء والاتفاق من أجل تحقيق هدف معين، وليس من أجل الحوار لمجرد الحوار. والهدف الأخير للإسلام السياسى هو الوصول إلى السلطة لإقامة دولته الدينية تحت شعار الحاكمية لله. إذن فقد أقام سدا عاليا أمام أى حوار يجرى معه وايقاعاته على مدى تاريخه تؤكد هذه الحقيقة، وفى رأيى أنه إذا كان ولابد من الحوار فليكن بين الإسلام السياسى ونخبة من أطباء علم النفس.

التآمر هو الحل!!

فى ٥ مارس صبيحة ٤ مارس ٤٦. اليوم المجيد الذى قام فيه شعب الاسكندرية بحرق مبنى قيادة البوليس الحربى البريطانى» بمحطة الرمل»،ودماء أكثر من سبعين شهيدا لم تجف

بعد، والجيش يحتل المدينة والأحكام العرفية تطل بوجهها الأسود على المدينة الباسلة، فوجئ الناس بسيارات البوليس (البوكس) تعلن من خلال مكبرات الصوت أن الجيش الإنجليزى قد قرر الجلاء عن الاسكندرية وتدعوا الشعب إلى الهدوء، وكانت هذه الغربان من قيادات الإخوان المسلمين المعروفة!!

ومنذ أسبوعين وفى المؤتمر الذى أقامته القوى الوطنية والتقدمية بالاسكندرية لمناصرة الشعب الليبى كانت هتافاتهم «**لاقذافية لاناصرية.. لاشيوعية**» .وكان الإخوة الليبيون الذين حضروا المؤتمر يتساءلون فى عجب. إذن لماذا جئتم .ولماذا نحن هنا؟!!

رأس الذئب الطائر..

وماحدث فى إيران يجعلنا نتعجب نحن أيضا من هذه الدعوة الى الحوار مع قوم ليس فى مفرداتهم كلمة اسمها الحوار أصلا. إن حزب «توده» لم يشفع له تأييده للخومينيين من مصيرة التعس على أيدى الذين استعملوه فى مواجهة «مجاهدى خلق» شركائهم فى الثورة. بل إن «مجاهدى خلق» التى لعبت الدور الرئيسى فى سقوط العاصمة «**طهران**» بدأ ضربها فى اليوم التالى لنجاح الثورة دون أى اعتبار لأواصر الدم المشترك التى ربطت بينهما خلال الكفاح الطويل.

وفى الجزائر لم تكد الانتخابات ، تعلن عن فوزهم حتى سقط القناع وظهر الوجه الكئيب يعلن أن الديمقراطية كفر وإلحاد ، وأن الجزائر لاتتسع لأحد سواهم.

وفى السودان أغلقوا الجرائد وحلوا الأحزاب وصادروا كل مادفع فيه الشعب السودانى ثمنا غاليا من دماء أبنائه. وأصبح السجن والتعذيب و،إهدار حقوق الانسان دستورهم المعلن.

وفى فلسطين قامت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بالحوار مع «حماس» وأعلنت بعد الحوار الشاق أن «حماس» قد أصبحت ممثلة فى القيادة الموحدة. ولم يستمر هذا الإعلان طويلا فقد خرجت «حماس» مرة أخرى عن الإجماع الوطنى بغض النظر عما إذا كان هذا الموقف يخدم قضية الشعب الفلسطينى أم يخدم اسرائيل!!!

الوضع العالمى الجديد.. والصليبية

والكلام عن حاجتنا الى استراتيجية جديدة إزاء الوضع العالمى الجديد، أحب أن أوضح أن هذا الوضع لايمثل عدوا رئيسيا بالنسبة للإسلام السياسى وأن التناقض بينهما ليس تناقضا رئيسيا بأية حال. لقد بعثوا بمتطوعيهم لدى المجاهدين الأفغان الذين يحاربون بالسلاح الأمريكى والدولار الأمريكى، لقد التقوا فوق جثة الشعب الأفغانى الكافر من وجهة نظرهم، وشرقنا العربى ملئ بالكفار وفرض الالتقاء واردة.

كما أن الاسلام السياسى يؤمن بالاقتصاد الحر والرأسمالية الطفيلية، وموقف نوابهم فى مجلس الشعب من قانون شركات توظيف الأموال خير برهان. كما أن «**بنك التقوى**» الذى أسسته رموزهم وحواريوهم مركزه الرئيسى«**جزر البهاما**» حيث تجرى أموال المافيا والمخدرات والدعارة وعلى مدى تاريخهم لم تجد لهم موقفا واحدا ضد مستغلى الشعب فى الداخل والخارج.

لقد سقط الاتحاد السوفيتى، والأمريكان مهما كان الأمرهم فى النهاية من أهل الكتاب!!

أما الكلام عن الحرب الصليبية القادمة، فإذا كان يحلوا للرئيس «بوش» أن يظهر بمظهر المسيحى المؤمن، وإذا كان بعض الطيارين فى حرب الخليج قد كتبوا شعارات حمقاء على طائراتهم وأن الكلام عن المد الاسلامى أصبح بندا فى جدول الأعمال فأنا أريد أن أسأل: بعد زوال الاتحاد السوفيتى إذا لم تقم أمريكا وحلفاؤها الغربيون بتزويد الدول الاسلامية بالسلاح فمن أين تأتى به لتحاربهم؟ هذا إذا افترضنا أن الدول الإسلامية قد أصبحت من القوة بحيث تهدد الغرب المسيحى؟

إن الحرب الصليبية ذاتها لم تكن لوجه الله والمسيح، وإنما لأسباب اقتصادية وسياسية كما هو معروف، قامت بها أوروبا لكى تتواجد فى الشرق الأوسط أساسا ، فما الداعى لحرب صليبية جديدة وهم أصلا ليسوا متواجدين فقط إنما يمدون أرجلهم على الآخر!!

إنهم يريدون تسطيح وجداننا الوطنى، وبلبلة أفكارنا، وتحجيم وعينا. إنهم يريدون أن نسقط فى بؤرة التعصب لنفقد ماتبقى لدينا من إدراك لما يريده عدونا الرئيسى والوحد من شعوبنا ، ولنعود مئات السنين إلى الوراء.

لمن المستقبل..؟

هل هو للإسلام السياسى حقا؟ وهل سلمنا بذلك ونريد أن نفتح حوارا معهم لنضمن لأنفسنا مكانا مستقبليا؟

لقد لخص «د. **فؤاد زكريا**» القضية فى جملة مفيدة عندما قال- إن الإسلام السياسى يسير عكس حركة التاريخ- وهذا هو الواقع لحركة الأسلام السياسى. وإذا نظرنا إلى واقعنا فسنجد أن التغييرات التى حدثت قد أفرزت مجتمعا غاية فى التعقيد لقد سقطت الطبقة الوسطى عندما تحللت الأسرة المصرية المتوسطة. ومن هنا بدأت التداعيات التى شوهت كيان المجتمع. وأتسعت الهوة بين «الطبقة الرأسمالية الطفيلية بكل شرائحها المختلفة والتى تملك الثروة والنفوذ وبين الطبقة العاملة وصغار ومعدمى الفلاحين، وصغار التجار وفئات المستخدمين- وتركيبة الإسلام السياسى تجمع بين كل هذه التناقضات وإثارة الحماس الدينى وإطلاق الشعارات غير ذات المدلول ليست هى الحل لأزمة الإسلام السياسى.

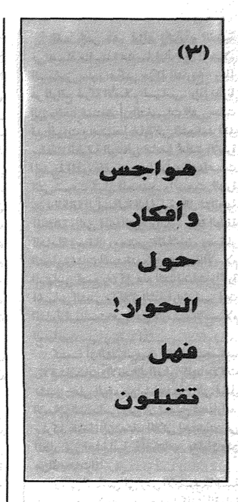
كما أن الهيروين ،والأغتصاب والاختلاسات والانحلال العام. كلها دلالات تشير -على الرغم من بشاعتها- إلى فشل الاسلام السياسى وفى أن تصبح شعاراته سلوكا عاما، إن نصف اللاتى احتشدن فى المطار فى احتفالية «**أمهات بعثان**»كن من المحجبات!!!

وعلى العكس فى زمن الانتفاضة الشعبية فى الاربعينيات عندما كانت القيادة الوطنية فى أيدى القوى الديموقراطية والاشتراكية كانت الشعارات التى تطلقها هذه القوى تأخذ الفعل السلوكى لدى الجماهير الواسعة.

إذن فالرهان على المستقبل لن يكون على الاسلام السياسى بأية حال. ففى زمن الإحباط وأيام الانحطاط تعيش مثل هذه الحركات ولاتلبث أن تجرفها حركة التاريخ السائرة الى الأمام أبدا، ولاتوجد قوة فى مقدورها أن ترجع التاريخ ألف عام إلى الوراء. بل إنهم الآن ينفصلون عن المجتمع بخطوات مطردة ، ذلك لأن سلاح الإرهاب الفاشى ذو حدين!!

حوار اليسار أفضل..

إن الحوار الذى يجب أن يبدأ فورا هو الحوار بين مختلف القوى اليسارية فى مصر. إن وحدة اليسار هى الأمل الوحيد والأخير إذا أردنا خيرا بهذا البلد الأمين. بل كيف ندعوا إلي الحوار مع الإسلام السياسى ونحن كالأخوة الأعداء؟ كيف ندعوا الى الحوار مع الذين لايؤمنون إلا بحوار الجنازير وقرن الغزال وننسى الحوار مع أنفسنا؟!!



د. علاء غنام

إن ما طرحه د. **عبد العظيم أنيس** على صفحات اليسار يعد بداية ثرية وحقيقية لإشكالية سوف تؤثر ولعقود قادمة على حركة كافة التيارات السياسية فى الساحة العربية والاسلامية الدولية.

وقد برزت على جبهة القوى الديمقراطية واليسار وجهتا نظر.

عبر عن الأولي د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع حين قال: نحن لا نرفض الحوار من حيث المبدأ ، ولكنه برؤية عملية خبيرة بالسياسة الآنية، وجد أنه فى التحليل الاخير غير مجد الحوار مع تيار سياسى عريق في توجهاته ونشأته وشعاراته الدائمة ضد كل مفاهيم العصر النظرية المتمثلة فى (الديمقراطية، تداول السلطه، العلمانيه، القوميه..الخ) وهو تيار يلجأ للعنف احيانا ، وإلى التقية احيانا بهدف تحقيق حكم شمولى (الاسلام دين و دولة) تحت ولاية الامام الفقيه، أمير المومنين الخليفه. الخ

وعبرت وجهة النظر الثانية التى تبدو مهمومة بتردى الواقع السياسى ، فتحاول البحث عن أساليب ورؤى جديدة للخروج من الأزمة ، متفائلة بصنع جبهة عريضه من كافة التيارات السياسية المعادية لهيمنة الامبرالية الأمريكيه وشرعية العالم الجديد! مطبقة الجدل الذى يقرأ التناقض الأساسى فى اللحظة الراهنة ليس مع التيار السياسى الذي يرفع راية الاسلام! ولكن مع بقايا البرجوازية الطفيلية الحاكمة بمساندة العدو الامبريالى والصهيونى الخ

وقد أعاد وجهتى النظر بمزيد من الحيوية قلمان شابان ، أحدهما د. **إيمان يحيى** الذى صنع بانوراما عريضة لاسباب الحوار ، راصدا المتغيرات الدولية والمحلية التى تؤكد أهمية الحوار ، ثم الاستاذ **أحمد عبد القوى** زيدان الذى أعاد صياغة كلمات أمين الحزب بصورة اكثر حدة!

وما يهم في ذلك كله أن نحاول جميعا تأصيل المفاهيم ولو بطرح المزيد من التساؤلات وهذا ما سنحاوله: فقط علينا بداية ان نقر جميعا بلا جدوى المسميات القديمة ! فلم تعد تعبر عن واقع الحال، وانما المفاهيم تبرز كضرورة منهجية فى أى حوار قادم ، متجردة يحاول ان يخطط للسياسة المستقبلية، والأهداف المتحققة، وفى اتون الصراع سوف تعيد صياغة مسمياتها الجديدة.

ما هو التساؤل الجوهري الان؟ أين تقف جماهير الأمة من كل ما يحدث؟ وحول ماذا تلتف؟ وكيف ستتحرك؟

مزاج الجماهير!!

مما يلقى ضوءا على ذلك هو تحديد العناصر الاقتصادية والاجتماعية والمزاج النفسي للحالة البشرية في زمان الازمة والتراجع ، حيث يرتد الانسان في غيبة المشروع الوطنى والقومى والحضارى الى جذوره الأولي والبدائية، فتنعدم أو تقل لديه فرص التلقى الواعي بمصالحه الاستراتيجية البعيده ، ويكتفى بالبحث عن احتياجاته الأوليه ، معتصما فى أزمته، بمعتقداته المتوارثه عبر القرون لتحميه من الانقراض والذوبان.

وقد قال د.**مصطفي صفوان** أستاذ التحليل النفسى فى ذلك : أن اواسط الناس في النكبة ينتمون إلى أحلامهم، قبل الانتماء الى وطنهم، وأن حلمهم اليوم، اسمه الاستهلاك ، لا التقشف سواء في هذا العالم أو فى غيره!! والواقع أنه شديد التشاؤم ، فالجماهير الفاعلة القليلة منحازه بالفعل التصويتى في المجالس والنقابات إلي الشعار المبهم (**الاسلام هو الحل**) الذى يمثل عقيدتهم المتوارثة عبر القرون! ولكن مما لاشك فيه أن التشاؤم الأهم هو : هل قام قادة هذا التيار ومفكروه بترجمة الشعار الى مشروع حضاري للنهضة؟ هذا لم يحدث للأن فهم متمسكون بالفكرة الشمولية التى تأبى التقسيم: وأن الدين ليس انعكاسا للنظام السياسي ولكن سداه ولحمته، وترفض التفرقة بين الروحى، والزمنى، وقد تسائل **مصطفى صفوان**: هل صحيح ان اوربا تدين بتقدمها في المحل الاول الى مبدأ الفصل بين الدين والدولة؟ أو بين الروحى والزمنى؟ وأجاب بالنفى!اوانا معه لذا لن يكون السؤال فى الحوار هل الاسلام دين و دوله أم دين فقط؟ فهو بالفعل من الماضى ، كان دينا ودوله ، ودينا وثورة، ولكن السؤال الأهم كما قال:هل تقضى تعاليم الاسلام بأن تستأسر بالحكم سلطة واحدة ، سواء كانت فردا أو حزبا أو زمرة من العسكريين أو جماعة من العلماء ، أم هى تسمح بأن تتداول الحكم أحزاب يقوم بعضها رقيبا على البعض الآخر، دونما حاجة الى اسكاته بحد السيف على أى نحو، وفى أى حدود؟

فهمنا للجدل!!

يقول د. رفعت: نعم للحوار، ولكن حول ماذا؟وبأية أهداف؟انها تساؤلات تبدو فى المنطق والسياق الصحيح، ولكن الواقع المحدد الان: أن العدو المستهدف للامبريالية فى المنطقة في الماضى كانت الحركات القومية الصاعدة(الناصرية، القومية العربية. البعث.الخ) عندهاتحالفت الامبرياليه تكتيكيا وبشكل غير معلن مع إسلام السعودية وايران مصر.ولكن عندما (تساوت الرءوس) ايران الاسلامية الخومينيه فى مواجهة البعث القومى الصدامى!قامت الامبرياليه بضرب هذه الرءوس ببعضها!! ومازال السؤال حائرا ايهما لعب دور العميل؟ فى ذلك الصراع الدامى طوال عقد كامل من الجحيم هذا جزء من الدرس الذى يجب ان نستوعبه.

والجزء الآخر: **أنهم فى الغرب يدركون الجدل جيدا حتى الاكثر ثوريه (الماركسى) ويعتمدون العلم بكافه انجازاته في تحليل الظواهر وقيادة الصراعات لتحقيق اهدافهم العملية، ولكننا بالمقابل نفهم الجدل**

بشكله الساخر! لنردد ما يقال من التناقضات الرئيسية والثانوية ونحفظها ظهرا عن قلب، وعند الممارسة نتعلثم ونخلط الاوراق.

بالفعل هم يرفضون الديمقراطية والعلمانية وتداول السلطه الخ من مفاهيم علميه حديثه (وهي ليست مفاهيم غربيه!) وانما إنجاز حضاري مثلها مثل الطب والفيزياء النووية والتكنيك والاستراتيجيه، ملكا خالصا للبشرية جمعاء، والحق ان ذلك ليس فهم كافة المسلمين وغيرهم من أصحاب المعتقد الديني (مسيحيين واقباط ويهود وغيرهم)

دور الدين في حركة الجماهير!!

وما يحدث الان:بعدما انهارت المشاريع القديه وانهيار معسكر السوفيت انه تم إحكام سيطرة سلطة العالم الجديد وشرعيته الأمريكية، لم نعد نسمع اصواتا عالية ، الا صوت الترابي والغنوشي وحركة الانقاذ بالجزائر ومنشورات حزب العمل والاخوان التي تصدر كجريدة يحررها الاستاذ عادل حسين (كافأه الله خيرا) وكلها موجهه ضد سلطة امريكا واسرائيل بلا مهادنه! وهي لا تزيد عن كونها مجرد إرهاصات لم تتبلور في مشروع حضاري للنهضة - مجرد رفض- ولكنها تؤكد بعض اليقين ان تلك النهضه لن تحدث إلا من البدايات المتقديه الجهادية ، تلك المعتقدات التي يعتنقها غالبية شعوب المنطقة (مع كامل الحفظ لحقوق المسيحيين والقبط واليهود وغيرهم) ، ومع ملاحظة ان امريكا والغرب تستدير الان لتصفية هذا العدو الجديد بعدما انتهت من العدو الاول. فحتى الاخوان المسلمين وحكمتيار في افغانستان ورافسنجاني ليسوا هم النموذج المطلوب كتابع مباشر للسيد الذي يحكم الكون بشريعة (رأسمال عبر القارات)**والتأكيد على أهمية المعتقد الديني باعتباره حجر الزاوية في المعتقد الثقافي الاشمل ، لشعوب المنطقة(عادات وتقاليد ولغة وفن وخلافه) تلك المعتقدات التي تجاهلت عناصرها دائما ممارسات العلمانيين الديمقراطيين واليساريين في أغلب الاوقات الا على سبيل التكتيك احيانا .**

لماذا يقتصر الاسلام السياسي على الاخوان والجهاد؟!

والتساؤل ثانيه: هل الاسلام هو الاخوان المسلمون أو الجهاد ؟

نعم الى حد ما! لان الاخرين لا يبدأون من الموقع الصحيح في المسجد والكنيسة والمقهى والمصنع والجامعه، لكنهم هناك في الأديرة [الاحزاب] المعزوله يتصارعون!

كنت أحلم بالاستاذ عادل حسين أو الدكتور رفعت إمامين لأكبر مساجد القاهرة! وغيرهم من قادة الفكر والعمل، يديرون تلك الزوايا والمساجد الصغيرة ، ويعلمون الشعب كيف يواجه الكارثة، فهل هذا خيال جانح من شاب طائش في العقد الرابع من عمره ! انني اتذكر (لاهوت امريكا اللاتينية الثائر في الساندينست))ونحن نتكلم عن الحوار! واتذكر الافغاني الذي وصفه المرحوم (لويس عوض) (بالغامض المطارد) وهو جيفارا نهضتنا المجهضه في بداية القرن!! واتذكر ابن خلدون ، وماركس، وأقرر انني سوف استشهد بابن الخطاب، وابي ذر، وابن رشد، قبل ان استشهد بماركس؛ فهل تحزنون

نحن نحتاج البدايات الصغيرة المتواضعة بين الناس، كجذور لأرض مترجمة(عن مايسمى (the grass noots)*

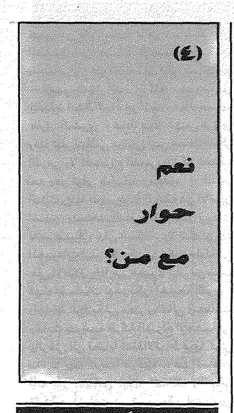
أنا قبطي،ومسلم، وثائر ورافض، ومؤمن بالعلم والديمقراطيه، وتداول السلطه المستنده الى الدين فهل تحزنون؟

نهوض ديني - نهوض قومي

وسؤال أخير : من بدأ النهوض الاول في مواجهة الهجوم الاستعماري الاول؟هل كانت المهدية في السودان، والسنوسية في صحراء ليبيا ، والعرابية في مصر وحتى الوهابيين في الحجاز!! هل كان النهوض الاسلامي يستند إلى جنين نهوض قومي؟ ما دور الزوايا والتكايا والازهر في مصر والصحراء، نفس الصحراء التي انطلق منها محمد (ص) بثورته الشامخة فجمعت القبائل المتناحرة في نسيج الدين الحضاري المبهر ثم ما الذي تبقى لنا لنقاوم به الان؟

هل هو الاسلام مصهورا فيه كل منجزات الحضارة البشريه كالديمقراطيه والعلمانيه وتداول السلطه ولكن بروح خصوصية جهادية تستند لمشروع نهضه شامل. فلنتحاور حول هذا المشروع جميعا: فالخطر محدق بنا جميعا وبلا تفرقة.

*وجذور الأرض إسم اتخذته بعض جماعات لاهوت التحرر في امريكا الجنوبيه .



رجب أبو الحارث

ويل لمن لايعرف قلعة خصمة من الداخل (حكمة فرعونية)

من الواضح جدا أن بعض اليساريين المصريين لم يكتفوا بالتعثر في الحفر بل يصرون على الوقوع في الحفرة

أقول هذا بمناسبة دعوة **الدكتور عبد العظيم أنيس للحوار مع الاسلام السياسي** ومداخله د. **إيمان يحيى التي تؤيد مثل** هذا الحوار إذ أنه من وجهة نظرى لاجدوى من الحوار مع هذا التيار.والذى عبر عنه الزملاء **د.رفعت السعيد والشيخ خليل عبد الكريم واحمد عبد القوي** وليس هناك ما هو ادل في التعبير عن حقيقة هذا التيار مما قاله الدكتور انيس نفسه في عدد نوفمبر ١٩٩٠ اليسار عندما قال..(وفى مصر من الخطأ الخلط مابين حركات مختلفة في توجهاتها الاسلامية .فهناك ثلاثة تيارات وهى التيار التقليدى أى الإخوان المسلمين **وهذا التيار مدان تاريخيا لعدة أسباب منها موقفه من القصر الملكى والقضية الطائفية وموقفه من النظام الناصرى وفي تاريخه الحديث مدان في صلاته بأنظمة الخليج الرأسمالية الطفيليه** وهناك انشقاقات عند الاخوان المسلمين متمثلة في الجهاد والشوقيين وهى

تعبير عن حال السخط داخل اوساط الاخوان المسلمين على حـالة الإخـوان المسلمين واحساس بأن هذه القيادة لم تحقق طموحاتهم أحلامهم. التيار الثانى . تمثله مجموعة من المثقفين امثال كمال ابو المجد، عادل حسين، طارق البشرى ، عادل عيد، فهمى هويدى وهنا تيار اسلامى سياسى ليس معاديا للفكر القومى ولا للمشروع القومى وان كنا نختلف معه وهو تيار ضعيف ومحدود - التيار الثالث ويمثله المجموعات المنشقة عن الاخوان المسلمين وتستخدم العنف وتقوم بعمل بروفات للاستـيـلاء على السلطة. ولا شك ان هذه المجموعات ليس ولا يمكن أن تكون حليفة لى على الاطلاق وانما هى خصم لاكثر من سبب فهذه الجماعات تهدد فكرة الجامعة القومية والجامعة الوطنية فى مصر وبالتالى استطاعت وقامت بتوجيه حركة الصراع الاجتماعى والوطنى الى قضايا أتخذالاقباط فيها كبش فداء، مما يهدد الوحده الوطنيه .. هذه الجماعات ذات فكر سياسى شديد التخلف وبالتالى لاأستطيع أن اعتبرهم ضمن حلف استراتيجى أو حلف تكتيكى

هذه هى كلمات الدكتور انيس فى نوفمبر ١٩٩٠. فهل تغيرت أفكار هؤلاء اوتطورت فهل تغير موقفهم من الديمقراطية أو الاقباط أو من المرأة وإذا كانت الإجابة بالنفى فلماذا الحوار؟

يقول الدكتور ايمان يحيى إن دعوه انيس هى دعـوة لحـوار أشـمل وأعم ذى خصائص نوعية تختلف عما سبق ولم يقل لنا ماهى هذه الخصائص ولم يقل لنا ماهى نقاط الاتفاق لصياغة المشروع الحضارى بيننا وبين التيـار الاسلامي وكيف؟ ومن الواضح ان بعض الزملاء يحفرون قبورهم بايديهم . فليس لدى التيار الاسلامى السياسى نقاط للخروج من الأزمة سواء كانت الازمة الداخلية أو الخارجية . وكل مايريده هذا التيار هو خلع الثوب من على النظام القائم والباسه ثوبا إسلاميا جديدا، يكون الرأى فيه للأمير واهل الحل والعقد ويكون المسيحى والمرأة مواطن من الدرجة الثانيه مجتمع تعود فيه الغنائم والفتوحات والجوارى . هل هذا هو المشروع الحضارى ؟! وهذا الكلام ليس من عندنا ولا افتراء على أحد بل نصادفه كل يوم فى ممارساتنا السياسية مع هؤلاء، ففى محافظة الفيوم التى خرج منهامفتى الجهاد عمر عبد الرحمن وزعيم السماويه عبد الله السماوى وشهيد الشوقيين أبوعبد الله شوقى الشيخ واخيرا جماعة تكفير الكافر التى اغتالت احمد علاء. فضلا عن جماعة هامه وهى جماعة الكتاب والسنه والتى تصنفها السلطه وبعض القوى السياسية على أنها تمثل التيار المعتدل فى المحافظه بالرغم من اعتراض الجميع إن الشوقيين وتكفير الكافر هى افراز لها.فتعالى نرى ماذا يقول دعاه هذه الجماعات من على منابرهم لنرى حجم الاعتدال فى المشروع الحضارى للاسلام السياسى بعيدا عن تنويق بعض من يحسبون على الاعتدال مثل فهمى هويدى واخرين ..يقول داعية الجماعة التى أجرت الاهرام حوارا معه فى تحقيقها عن قرية كحك والذى اجراه الاستاذ عبد العظيم الباسل . يقول فى خطبة له سابقه (ان قرد وقردا زنيا فأقامت القرود عليهم الحد) ثم يصرخ فى الناس طالبا تطبيق شرع الله الذى فطن اليه الحيوان الاعجم . كما سئل من احد مريديه ويدعى خالد عن رأيه فيمن سيكون وزيرا للاقتصاد او الماليه اذا استولوا على السلطة وذلك شكا فى وجود امكانية وجود كفاءات لدى الجماعة لهذا العمل قال سيادته لا فض فوه (والله انها لامور هينه اذا أقمنا شرع الله فما هو الا ورق داخل وورق خارج يا أخ خالد) وفى أثناء امتحانات ١٩٨٧ سئل احدهم عن حلهم للمشكلة الاقتصادية فاجاب (نخرج على الاتحاد السوفيتى ونأمرهم بالاسلام فان أبوا فالجزية وكذلك الولايات المتحدة الامريكية) والغريب كما نرى أن من قال هذا هم قاده الجماعة الذين يسيرونها كما يشاءون

اذن مرة اخرى الحوار مع من؟

والحقيقة إن ما كتبه الدكتور ايمان يحيى يحتاج للبحث والتدقيق لانه قد صور المسأله في دعوته للحوار على انها حرب مابين الغرب وتيار الاسلام السياسى وهذا غير صحيح فمن الممكن أن يصدر كتاب أو دراسه عن خطورة تيار الاسلام السياسى .لكن ليس معنى هذا ان تيار الاسلام السياسى هو الخطر الأساسى. بل العكس ان تيار الاسلام السياسي يلعب دورا لصالح الغرب بأن قام بتوجيه حركة الصراع الاجتماعى والوطنى الى قضايا أتخذ من الاقباط فيها كبش فداء، كما قال الدكتور أنيس فى مقالة نوفمبر عام ١٩٩٠ باليسار . إذن فالاسلام السياسى يلعب دورا فى تمييع الصراع الطبقى وفى تحويل المجتمع من أن ينظر الي قضاياه نظرة علمية موضوعية إلى قضايا فرعيه وان من الخطأ المراهنة على هذا التيار تحت دعاوى ليست صحيحة بالمره مثال تحول تيار الاسلام السياسى من مجرد تيار نخبوى إلى مجرد تيار شعبى ضخم . فهذا الكلام مبنى على أسس غير دقيقة وليس ادل على ذلك من اعتماد قائله على أقوال قادة حزب العمل وهو قول مردود عليه من أى من له اتصال بالعمل السياسى فالجميع يعلم قوة حزب العمل الحقيقية ومدى مبالغته فى وصف قواه وهى عادة موروثة عن مدرسة مصر الفتاة؟ وليرجع الأخ ايمان الى كتابات أحمد حسين فى الزمن الماضى أو فلينزل سيادته إلى واقع أي من المحافظات ليرى الاف حزب العمل هذه . واذا كان البعض يرى أن الموقف من حرب الخليج يعد تقدما فى الموقف الوطنى لجماعات الاسلام السياسى ففى مصر واثناء حرب الخليج كان موقف الاسلام السياسى هو ذات الموقف التاريخى الذى يذكر بموقف ١٩٤٦ . حيث انهم حاولوا منع مظاهره جامعة القاهرة الشهيره من الخروج الى الشارع بالتعاون الكامل فى ذلك مع الأمن والإداره [ملحوظه أرجو من الأخ ايمان الا يتهمنا بالسلفية اليسارية لان وضوح المواقف الناتج عن دراسة الواقع وليس تضخيم الجزئي ليس سلفيه انما هوالموقف الصحيح]

كما يقول د. ايمان (إننا لم نعد امام تيار واحد للاسلام السياسى ويضرب مثال على ذلك بالفرق بين الخطاب السياسى لحسن الترابى فى السودان والخطاب السياسى للغنوشى فى تونس. حيث يري ان الأول يتسم خطابه بالقطيعة المطلقة مع الغرب بينما يمتاز الثانى بالديمقراطيه . ونحن نرى ان الفرق بينهما ان الترابى وصل الى السلطه فا تضحت قطيعة خطابه وانفلاته بينما كان ولفتره سابقة يلعب فى مربع تحديث الخطاب الاسلامى وعصرنته أما عن ديمقراطية خطاب الغنوشى فلا بد للحديث عنه من قراءه تناقضات الخطاب لديه حيث انه فى صراعه مع الحورشى وهو احد مؤسسى الجماعه الذى انشق ليعبر عن الخطاب الديمقراطى وأيضا احميده نفره بدا سلفيا ولكنه فجأة انقلب الي داع للديمقراطيه مما دفع أحد الدارسين المتابعين للحركه الاسلاميه فى تونس (مصطفى التوافى) للقول (هل الخطاب الاسلامى الجديد للغنوشي تكتيك ام انقلاب على الذات؟ ونحن نرى أن الاجابه ستعرف عندما يصل الاسلام السياسى فى تونس الى السلطه.

وأخيرا نرى أن الحوار مع التيار الاسلامى السياسى بالمفهوم المطروح هو نوع من الهروب من مواجهة الواقع وما نعرضه من تحديات على اليسار المصرى . لان الاسلام السياسى لم يغير مواقفه فهل نحن الذين نتغير بدلا من أن نغير الواقع؟



«ثقتى كاملة فى أننا سنعبر عنق الزجاجة سالمين لأننا نأخذ بأسلوب التدرج فى اصلاحنا الاقتصادى»

هذه الفقرة للرئيس مبارك فى خطابه فى عيد العمال تجعلنى أتساءل: متى سنعبر عنق الزجاجة والكساد والتضخم والغلاء يتزايدون، والأزمات السياسية الداخلية والخارجية، والأزمات الأخلاقية والفساد يعم البلاد. ويتحدث عنه الرئيس قائلا «الفساد موجود أينما وجد البشر فى كل بلاد العالم، وفيه فساد من حولنا قد اللى عندنا مـئـات المرات» واتهم من يكشفون الحقيقة قائلا أن «لهم دوافع مريضة ويختلقون الزور والبهتان كى يزرعوا الشكوك فى النفوس»

وسط كل هذا يعطينا الرئيس أملا فى مستقبل باهر، ويعدنا بالرخاء القادم على ظهر السلحفاة! من آخر العالم ويفرش لنا الطريق أحلاما وردية.. فمن أين يأتى هذا الرخاء؟

أسمع كلامك أصدقك... أشوف العيشة وأتعجب!»

صفاء سعيد
القاهرة

الاشتراكية والديمقراطية طريق المستقبل

يخطئ من يظن أن التجارب الإنسانية منقطعة الصله ببعضها البعض فمهما تباينت واختلفت هذه التجارب وتعارضت فى توجهاتها إلا أن النزوع البشرى العام نحو العدل والخير والحريه يربط التاريخ الإنسانى بمجمله بخيط واحد صاعد أحيانا ومتعرج أحيانا وهابط فى بعض الأحيان. وكل مجتمع جديد يحمل دائما فى أحشائه سمات لما قبله من مجتمعات وإن كان يتجاوزها فى كثير من النواحى.

وتجارب المجتمعات التى شهدت تطبيقات للنظرية الاشتراكية لن تذهب أدراج الرياح فالخبرات الإنسانية فى العدل الاجتماعى لن تمحى بسقوط بعض التجارب الإشتراكية لأسباب خاصة بها. وصورة الإشتراكية فى المستقبل ستستفيد من تلك التجارب وتتجاوزها بمايتلافى تكرار فشلها.. وإذا اتفقنا على أن نقطه الضعف التى دخلت منها الثورة المضادة فى المجتمعات الإشتراكية هى أن النظام الإشتراكي لم يستطع أن يقدم نموذجا أرقى من ديمقراطية البرجوازية. فانعدمت فى تلك المجتمعات الحريات السياسية كحرية الرأى والفكر والعقيدة والصحافة والتنظيم مما خلق مجتمعات سلطوية أتاحت للفساد الإجتماعى والاقتصادى والسياسى أن يسود ويطفى لينخر كالسوس فى عظام الإشتراكية حتى انهارت رأسا على عقب. إذا اتفقنا على ذلك فلابد أن يكون للديمقراطية السياسية مكانا ظاهرا فى التجارب الإنسانية نحو الاشتراكية فى المستقبل فقد ثبت أن العدالة الاجتماعية ليست بديلا عن الحرية السياسية وحقوق الإنسان يجب أن تصان تحت أى ظروف وفائض القيمة ممكن أن يكون اكثر عدلا عند التوزيع فى وجود معارضة سياسية وحريات عامة تمنع تمتع جزء بسيط من أيه طبقة بحجم أكبر دون مبرر. فليست قياده الطبقة العاملة وحدها وبالضرورة ضامنه لحسن توزيع فائض القيمة الاجتماعى ولاقيادة الطبقة العاملة حق تاريخى أو اتفاق مسبق على العملية التاريخية. إن احتفاظ الطبقة العاملة بالسلطة فى ظل مجتمع تعددى يحافظ على حيويتها السياسية ويجعلها على الدوام دائمه التجدد والنشاط للحفاظ على السلطة ويمنع عنها الجمود والتسلط. ويخلق أنظمة حكم اشتراكية أقوى وأكثر فاعلية ألف مرة من مصادرة حق السلطة ليكون حكرا للطبقة العاملة على الدوام وبدون مقتضى.

وبذلك تكتمل حلقات الجدل الخالد، فتعارض الرأسمالية والاشتراكية يخلق ثالوثا جديدا أكثر تطورا هو الاشتراكية الديمقراطية... والمستقبل على أية حال سيكون الحكم فى التطور القادم..

أحمد طاهر

دراجة بخارية للمنسى

يعانى إبنى البالغ من العمر ٩ سنوات من مرض فى القلب يتطلب عمليتين جراحيتين قرر الأطباء اجراؤهما عند بلوغه ١٥ عاما. ومدرسته بعيدة عن المنزل مما يكلفنى يوميا ٥٠ قرشا مواصلات وأحمله لمسافة طويلة، وأنا عامل «متال» أرزاقى على الله» أناشد ذوى القلوب الرحيمة أن يوفروا له دراجة بخارية أو يرسلوا مبلغا من المال حتى اتجاوز محنتى فأنا محدود الدخل وأعول أسرة من ٨ أفراد وأقيم فى حجرتين ايجارهما ٤٠ جنيها شهريا. بعت كل ما أملك وأنام وأسرتى على الأرض.

محمد لطفى المنسى
القاهرة- حلوان- مدينة الصلب القديمة

مسيرة العدل والحرية

الصديق الدكتور رفعت السعيد

...اذا ماانتقلت إلى

تناولك للشخصيات المناضلة فى الحركة الوطنية على صفحات اليسار، تلمح نفس المنبع يترقرق عذوبة رغم ضراوة المكابدة، نفس عذابات الانسان الأبدية فى البحث عن خلاص. ليس الخلاص المتعلق بذات الفرد وانعتاقه كما فى التراجيديا القديمة، لكنه الخلاص الواعى الذى يدرك الفرد فيه أن خلاصه الحقيقى يكمن فى العمل على خلاص الآخرين، وأن حريته مرهونة بتحرر الكل، ورغم تعاقب السنين واختلاف الظروف وبروز قضايا وتراجع أخرى، فان سيرة رفاق النضال جاءت عاطرة ولا أبالغ إن قلت إنها نابضة بالحيوية. وحين يصبح حب الوطن هو الشغل الشاغل، البدء والمنتهى. الوسيلة والغاية، توحى الكلمات بدلالات كتابتها وتنبض الأحداث بعنفوانها، ولأن من تناولت سيرتهم كابدوا نفس العشق وارتوت أرواحهم من نفس المنبع وتوحدت الكلمة لديهم بالفعل وتجاوزت مسيرتهم الحدود بين النظرية والتطبيق، فى كل هذا تكمن عظمتهم وشرف تناول مسيرتهم. الحق أقول أحسنت صنعا فى اختيارك لتوقيت هذا العرض الأكثر من رائع لتاريخ حافل بالعطاء وانكار الذات، فى وقت يروج فيه الأعلى صوتا بانحسار الاشتراكية وزوالها، وسط اندهاش أجيال تفتقد النموذج والقدوة. تأتى سيرة شهداء اليسار المصرى ومسيرة عطائهم مؤكدة أن حلم الانسان فى العدل والحرية مازال يستحق شرف التضحية وأن المصريين لم يتخلفوا عن العطاء، وأن كرامة الانسان على أرض الوطن لن تتحقق الا فى مجتمع يستند على العدل. ويتبقى جمع السير فى كتاب.

ابراهيم الجمل- السويس

الشيوعية مأزق ومهالك!!

فى رسالة واحدة من القارئ **فوزى عبد الوارث السيد عطا الله**، مدرس أول الفيزياء بمدرسة السادات الثانوية بتلا- منوفية هاجم اليساريين وثورة أكتوبر الاشتراكية وماركس ولينين ورفعت السعيد ومؤلفاته الخمسة عن تاريخ الحركة الاشتراكية المصرية ونظام ثورة يوليو وحكم على المادية الجدلية «ودخل مع فكرة سرمدية المادة» فى مناظرة من جانب واحد انتهت لصالحه.

ولطول الرسالة التى تجاوزت ألف كلمة ننشر مقتطفات منها بالنص تعبر عن أهم أفكارها.

«اليساريون امتطوا ظهور معارف خاطئة وأخذوا يحقنون فى حقول هذه المعارف أكاذيب.. والمضحك أنهم قدموا هذا الوهم على أنه حتمية»

«فمن بين وهمهم أن المادة سرمدية خالدة، والروح ثمرة من ثمارها والفكر وظيفة لمادة خاصة عالية التنظيم»

« والشيوعية تنكر وجود الله»

«ودموع المواطن السوفييتى أصبحت أغزر فهو يعيش فى مستوى أدنى من مستوى الفرد فى الدول الصناعية بكثير»

«وأى عظمة لثورة لم تقم على أى أسس أخلاقية وتنكر الاله. يقول لينين الذى يعد من أفذاذ هذا القرن الذى نعيشه كما يقول د. رفعت السعيد (أننا لانؤمن بالاله ونحن نعرف كل المعرفة أن أرباب الكنيسة والبورجوازيين لايخاطبوننا باسم الاله الااستغلالا ومحافظة على مصالحهم».

«واعجب اذ كرس جهده- يقصد د. رفعت السعيد- لكتابة خمسة مجلدات عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية باعتبارها جزءا من تاريخ هذا الوطن، ومع أننى لم أقرأ ولا كلمة واحدة من هذه الخمسة مجلدات، لكنى أسأله، هل ذكرت فيها كم من أرواح أزهقت تحت شعار حماية الثورة والمكاسب الاشتراكية والقضاء على الرجعية وضرب الثورة المضادة؟ وهل قلت ان هذه كلها كانت مصطلحات اليسار المصرى الذى وضع للحاكم ألف صيغة وصيغة كانت سببا فى بحر من الدماء الطاهرة الزكية؟

....

اليسار:

نتعجب من مجادلتك الفكرية للدكتور رفعت السعيد رغم اعترافك بأنك لم تقرأ كتبه! ولايتسع المجال هنا لذكر تضحيات اليسار فى معارك الوطن ضد الاحتلال الانجليزى والعدوان الثلاثى، ومعارك الشعب والعمال دفاعا عن حقوقهم الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. كما لايتسع المجال للدخول فى مناظرة فلسفية، خاصة وأنه من حقك ومن حق كل انسان تبنى أى فكر يشاء.. وهذا ما ترفضه النظم الديكتاتورية سواء ارتدت رداء الاشتراكية (دون جوهرها الديمقراطى والانسانى) أو رداء الرأسمالية التى تضطهد الانسان بسبب فكره ورفضه للاستغلال وحتى لونه.. وليست أحداث لوس انجلوس ببعيدة!

ويسعدنا لقاء اليسار معك

يسعدنى أن أعبر عن امتنانى واحترامى الشديدين على مايكتب فى «اليسار» من موضوعات جادة تلتزم الحيدة والديمقراطية، ويؤسفنى عدم تعرفى عليها طوال الفترة الماضية، لأننى سودانى والحكم فى السودان يمنع كافة المطبوعات التى تنادى بالديمقراطية والحرية، وخصوصا اليسارية منها.. ويسعدنى أننى عثرت على ضالتى المنشودة بعد حضورى الى مصر.. ومنها تعرفت بالخبر الصادق والمتابعات على مايجرى فى الساحة العربية والعالمية والمحلية ولاأخفى عليكم أننى كنت ساعاتبكم على تجاهل اليسار لما يجرى فى وطنى السودان، ولكن فوجئت فى عدد مارس بمقالة الكاتبة «أمينة النقاش». أهنىء نفسى «واليسار» بعودة الفنان الكبير حجازى وأحيى موضوع الفنان المتميز اللباد بعنوان «لالكاتم الصوت» وأشكر أستاذنا الكبير د.رفعت السعيد حول كتاباته فى «أرشيف اليسار» وحول شخصية عدد أبريل «زكى مراد» ذلك النوبى الذى كان متفائلا دائما وصديق عبد الخالق محجوب الذى صار بعد ذلك زعيما وسكرتيرا للحزب الشيوعى السودانى، والذى لم نعاصره أنا وجيلى، فعمرى ٢٣ عاما..



الفنان حجازى

أما عن سعر المجلة،فأنا أؤيد زيادته، فما تتناوله من موضوعات أكثر بكثير من سعرها المتواضع الحالى. وأقدم لكم عزائى فى صاحب القلم اليسارى أستاذنا فيليب جلاب.

أ.ط. سودانى فى القاهرة

البشر عبء أم إضافة

بعد سنوات قليلة ندخل القرن الواحد والعشرين، ونحن سبعون مليونا من البشر، والأزمات المتتالية كما هي، وأمامنا عالم يتميز بتقدم علمى وتكنولوجى وتحتكره الدول الصناعية، ويتجه نحو التكتل الاقتصادى لتحسين إنتاجه كما وكيفا. والاقتصاديون بمختلف ميولهم القومية والحزبية يعترفون بأن «الخصخصة» ليست هى الخلاص لمشاكلنا الاقتصادية، واشكالية **الاقتصاد المصرى هى عدم معالجة الفجوة بين الموارد والاحتياجات**. والمساعدات الاقتصادية لمصر - خاصة الامريكية - تندرج فى منظومة الاستهلاك، فالبعد الانتاجى فيها مازال غائبا، والمعونة شروطها مجحفة، واستيرادنا من القمح نسبته ٧٥٪ من الاحتياجات، ونحن عاجزون عن سداد الديون ونتحرك لطلب العفو وتأجيل السداد من وكيل الدائنين، أى صندوق النقد الدولى، وهو يفرض شروطا أدخلت اقتصادنا الى غرفة الانعاش، ويأتى بوق المحللين ليتحدثوا عن تحرير الاقتصاد، كما تحدثوا عن تحرير الكويت وتدمير العراق.. والخصخصة تمنع الشركات القابضة والتابعة تحديد الأسعار والأجور واختيار نوعية المنتج وتحديد العمالة فى وقت نعانى من أزمة بطالة مزمنة والخلاصة.. طالما لايوجد تحرك جماهيرى يشارك فى صنع القرار فلا أمل..

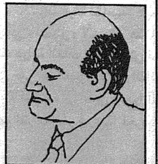
يحيى السيد النجار - دمياط

اليسار: تعكس رسالتك بعضا من هموم الشارع المصرى، ونود تصحيح ماذكرته عن اشكالية الاقتصاد المصرى، فهى فى رأينا عدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية الموجودة لدينا، من خلال تخطيط شامل يضع أولويات للاستثمار وللاحتياجات، ولعل ٧٠ مليونا فى ظل التخطيط السليم ليسوا عبءً بل اضافة، اذا أخذنا نموذج الصين أو الهند مثلا!!

حكاية الشهر: كرامة المواطن عزت

انه فى الثانية من بعد ظهر الخميس ٧ مايو ١٩٩٢، وأثناء عودتى من عملى بمدرسة **سقارة** الاعدادية المشتركة بالبدرشين مستقلا سيارة «ميكروباص» أجرة حدث لى شئ لم يعد غريبا فى وطننا الحبيب - فعند مدخل **الجيزة** بميدان المنيب حيث الكمين الذى نصبته الشرطة - لاصطياد كرامة المواطنين، قام مساعد شرطة بايقاف السيارة وطلب منى النزول. ولاأدرى لماذا؟. وليس عندى تفسير سوى العشوائية فى منهجية عمله، وكان جزاء امتثالى لأوامر «أولى الأمر منا» أن دفعنى بقوة ناحية رئيسه الذى واصل الاجهاز على كرامتى حينما سألنى ساخرا عن عملى «بعد أن اطلع على بطاقتى» فقلت «مدرسا» فرد باستهزاء «طظ» فأجبته «كلمة ليست فى قاموسى فاحتفظ بها لك». وأثناء عبثه فى حافظتى عثر على كارنية الحزب الوطنى - الصلة الوحيدة بينى وبين هذا الحزب - فبادرته مستبشرا «كارنية الحزب الوطنى فأنا عضو به» فأجاب ساخرا «ياأمه».. حمدت الله أن استهزاءه هذه المرة موجه فى الصميم الى من «يسوقونه» وليس لى.. ولكن فى هذه اللحظة - كنت أشعر أن كل من حولى ينظرون لى باستهزاء وكأننى **توفيق عبد الحى أو سامى حسن**. كنت أرغب فى الصراخ بأعلى صوتى «اننى مواطن شريف ويحب مصر كثيرا». حينما جاء الفرج بافراج الأشوس عنى وركبت السيارة مرة أخرى داهمنى سيل من الأسئلة: لمن يطبق قانون الطوارئ؟ وأى انتشاء يشعرون به عند اهدار الكرامة؟ وأين تصان كرامة المصرى أن لم تصن فى وطنه؟ واذا كان هذا تعامل الشرطة مع المثقفين من أبناء مصر، فكيف يتعاملون مع عامة الشعب الفقراء البسطاء؟وهل **بهذا الشكل يتم التعامل مع «الحيتان» و«الأفاعى» التى لاتخفى علينا جميعا!** مجرد أسئلة لا أبغى لها إجابة! لكنها كشفت لى عن السر وراء شرارة الحماس التى كانت تسرى فى دمائنا منذ سنوات عندما كنا نتظاهر فى الجامعة ونهتف **«أدى الجامعة وأدى شبابها.. قولوا للسلطة تلم كلابها»** أى سر لهذا الهتاف؟ سؤال عرفت اجابته الآن.. بعد سنوات.

محمد عبد الحليم موسى



الشاعر/ عزت أبو دومة

مدرس لغة عربية

عفوا.. وننتظر رسائلك

***الصديق صاحب توقيع «المصرى العربى»**..نعتذر عن نشر رسالتك مع تقديرنا لتحفظك لإخفاء اسمك الحقيقى..فمادامت مصر كلها معتقل كبير، كما ذكرت ، فلابأس من ذكر اسمك فى الرسالة القادمة! ولكم القرار الأخير

***الصديق عبد الله أبو زيد أبو القمصان**- الحسينية- شرقية- نعتذر عن نشر رسالتك لأنها تضمنت اتهامات للبعض بالعمالة للمخابرات الأمريكية بلادليل، وتعميما فى الهجوم على آخرين، ولم تركز على قضية ما...

***الصديق أحمد طاهر**- المحامى **بالمنصورة رسالتك** بعنوان «ومن ينقذ عرض الوطن؟» والتى ترد على اتهام المصريين بالسلبية من خلال أحداث فتاة العتبة وتحمل الحكومة المسئولية عن هذه السلبية بمنعها للمصريين من التحرك ازاء جرائم أكبر، مثل التطبيع مع العدو الصهيونى، وبيع القطاع العام لرجال الأعمال، والتعذيب فى السجون والأقسام ، الثابت فى الأوراق الرسمية.. وغيرها.. نعتذر عن نشرها كاملة لضيق المساحة، وتأخر وصولها.

***الصديق أيمن على عبد- الغربية**..نشكرك على جهدك فى جمع المعلومات التى أرسلتها لنا عن المناضل الراحل الدكتور فؤاد مرسى، ونعدك بالاستفادة بهذه المعلومات صحفيا فى موضوعات أو مناسبات قادمة.

مشاغبات

نظرة شرعية على بطحة الداخلية!

كالعادة، انتهى مجلس الشعب، من مناقشة الاستجوابين الخاصين باساءة معاملة المواطنين فى أقسام الشرطة، بتبادل القبلات بين وزير الداخلية والنواب،ثم بالانتقال إلى جدول الأعمال، وبذلك سقط الاستجوابان، كما سقطت الاستجوابات العشرة السابقة، دون أية مسئولية على الحكومة صاحبة الأغلبية الكاسحة فى مجلس الشعب، القادرة على تحويل الاستجواب- وهو اتهام للحكومة أو للوزير- إلى مجرد «مَكْلمة» ينفس بها النواب عن غيظهم وغيظ الناس، تنتهى دون مسئولية على أحد، أو فائدة لأحد، إلا للحكومة التى تحرص على عرضها على شاشات التليفزيون، لكى تتباهى بديمقراطيتها وتبرهن على مابينها وبين المعارضين من حب موصوف وود غير مقطوع!

والظاهر أن النواب، قد أدركوا أن أحدا لا يأخذ مايقولونه من آراء على سبيل الجد، فأفرطوا فى تقديم الاستجوابات، على نحو دفع الدكتور أحمد فتحى سرور، رئيس مجلس الشعب، إلى القاء محاضرة عليهم، يفرق فيها بين الاستجواب والسؤال وطلب الاحاطة، ويلفت نظرهم إلى أن الاستجواب اتهام للحكومة، أو لأحد وزرائها، ينبغى أن يعتمد على وقائع محددة، وموثقة، وهو كلام جميل وصحيح، ولكن الذى حدث أن وزير الداخلية، فى رده على الاستجوابين، قد شكك فى كل مصادر المعلومات التى اعتمد عليها مقدما الاستجوابين، ولم يعتمد سوى مصدر واحد، هو تقارير رجاله، وتحقيقاتهم.أما أقوال المواطنين وشكاواهم التى تنشرها الصحف، وتقارير المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الانسان، ومنظمة العفو الدولية، فهى -فى رأى الوزير ، بل وفى رأى رئيس مجلس الشعب (!!) -مجرد كلام مرسل لايعتد به، ولايجوز الأخذ به. مع أن هذه المنظمات تحرص على التأكد من صحة معلوماتها، وتخاطب بشأنها وزارة الداخية. التى لاترد عليها، ولاتسمح لها بزيارة الشاكين من المعتقلين فى سجونهم للاطمئنان عليهم. ومع ذلك فان وزير الداخلية لايكف فى كل حديث له أمام مجلس الشعب، أو فى الصحف، عن الاعلان بأنها منظمات غير شرعية مما يدل على ضيقه بها، ويؤكد أن على رأسه «بطحة» يراها كل الناس، فلايجد ردا على أصابعهم التى تشير إليها، إلا اتهام عيونهم بأنها تنظر نظرة غير شرعية!

والغريب، أن كل الوقائع التى ذكر الوزير أنها قد وصلت إلى النيابة، قد انتهت بتوجيه الاتهام إلى افراد من الشرطة، والأكثر غرابة، أن يشير فى رده الى أن بعض الذين عذبوا فى اقسام الشرطة، هم من أصحاب السوابق، وكأن ذلك مبررا للعدوان عليهم، مع أن كل القوانين والدساتير والاعلانات الدولية، تنص على صيانة حقوق الانسان، بصرف النظر عن كل اعتبار آخر، ولاتجيز توقيع عقوبة الايذاء البدنى أو المعنوى عليه مهما كانت جريمته، بل إن القضاء نفسه لايجوز له أن يصدر حكما يتضمن إيذاء بدنيا أو معنويا!

ولا أحد ينكر المسئولية الضخمة التى يتحملها جهاز الشرطة، والتضحيات الجسيمة التى يقدمها، والأخطار الكثيرة التى يواجهها، بينما لايحصل على أجور تكفل لافراده من الضباط والجنود، الحياة التى تتلاءم مع مايقدمونه من جهد، وهو وضع يجب تغييره فورا، لكن ذلك ليس مبررا لكى يخطئ افراد من الشرطة فى حق المواطنين، وليس عذرا مقبولا لكى ينفسوا عن غيُظهم بفرض العقوبات الجماعية، وأسر الرهائن من أسر الذين يخالفون القانون ممن يمارسون أشكال العنف السياسى و الجنائى، فالشرطة هيئة نظامية، لايجوز لها أن تهدر القانون، أو تدوس على حقوق الانسان، أو تمارس الثأر، أو تطلق النار فى «مقاتل» لأن مثل هذه السياسة الأمنية القائمة على عنف السلطة، وارهاب الهيئات النظامية ، هى التى خلقت دوامة العنف التى نعيش فى ظلها، والتى لن تنقطع دائرتها الشريرة إلا إذا تصرفت الهيئات النظامية بشكل قانونى حتى مع الذين يخرقون القانون!

ولو أن وزارة الداخلية تحسست البطحة التى على رأسها، لاكتشفت أن الذين قدموا الاستجواب على حق، وأن منظمات حقوق الانسان على حق وأنها- لاهم- التى تنظر إليهم نظرات غير شرعية! لمجرد أنهم ينظرون إلى بطحتها نظرة شرعية!

صلاح عيسى

لجنة أصدقاء ناجي العلي
FRIENDS OF NAJI EL-ALI
P.O.Box 51, London SW19 7BQ UK

جائزة ناجي العلي للكاريكاتير

لمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاد الفنان ناجي العلي تدعو لجنة أصدقائه جميع الرسامين الهواة للمشاركة في مسابقة «جائزة الفنان ناجي العلي للكاريكاتير» ، وفق الشروط التالية :

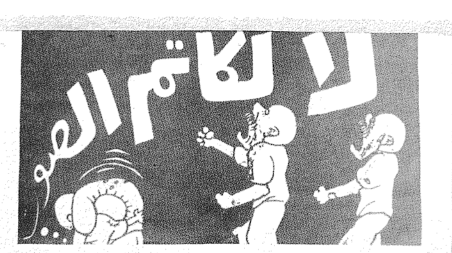
1 ــ أن يكون الرسام هاوياً وألاّ يتجاوز عمره الثلاثين عاماً .
2 ــ للمشارك الحق في اختيار أيٍّ من المواضيع الإنسانية .
3 ــ لكل فنان الحق في الاشتراك بثلاثة أعمال (ملون أو أسود وأبيض) على أن لا يتجاوز قياس 50 × 35 سنتمتراً .
4 ــ يجبَ أن تكون الأعمال أصلية وصالحة للعرض ، ولذلك ينبغي مراعاة الطرق المناسبة الكفيلة بحفظها من التلف في حالة إرسالها بالبريد .
5 ــ للجنة المنظمة حق استخدام الأعمال المشاركة في أيِّ مجال تراه مناسباً ، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها .
6 ــ يكتب اسم الفنان وعنوان المراسلة ونبذة عنه في ورقة منفصلة مرفقة بأعماله .
7 ــ الموعد الأخير لاستلام الأعمال هو نهاية شهر الصيف (يونيو / حزيران) 1992 .
8 ــ ترسل ا لأعمال المشاركة في المسابقة على العنوان التالي :

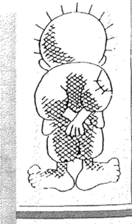
FRIENDS OF NAJI EL-ALI
P.O.BOX 51, London SW19 7BQ, UK

9 ــ اختيار الأعمال الفائزة :
تتولى لجنة متخصصة في المجالين الفني والصحافي مهمّة الفرز والتحكيم واختيار الأعمال الثلاثة الفائزة . وسيتم عرض هذه الأعمال في المعرض العالمي للكاريكاتير الذي سيقام لاحقاً ، تحية للفنان ناجي العلي في الذكرى الخامسة لاستشهاده .

10 ــ الجوائز :
الجائزة الأولى 700 دولار أميركي .
الجائزة الثانية 350 دولاراً أميركياً .
الجائزة الثالثة 250 دولاراً أميركياً .

عن لجنة أصدقاء ناجي العلي
ضياء العزاوي







اقرأ الموضوع صفحة ٤٦